الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليـــــم العـــــالي والبحث العلـــمي

جـــــــامعة محمد الصــديق بن يحي – جيـــــــجل-

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنـــــوان

مستقبل تكتل دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التقلبات النفطية

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد دولي

إعداد الطالبتان:

- دردور أمال
- بلعويرة مسعودة

إشراف الأستاذ:

د. حناش إلياس

أعضاء لجنة المناقشة:

جليط الطاهر	**جامعة جيجل**	**رئيسا**
حناش إلياس	**جامعة جيجل**	**مشرفا ومقررا**
شعوة الدراجي	**جامعة جيجل**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليـــــم العـــــالي والبحث العلـــمي

جـــــــامعة محمد الصــديق بن يحي – جيـــــــجل-

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنـــــوان

مستقبل تكتل دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التقلبات النفطية

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد دولي

إعداد الطالبتان:

- دردور أمال
- بلعويرة مسعودة

إشراف الأستاذ:

د. حناش إلياس

أعضاء لجنة المناقشة:

جليط الطاهر	**جامعة جيجل**	**رئيسا**
حناش إلياس	**جامعة جيجل**	**مشرفا ومقررا**
شعوة الدراجي	**جامعة جيجل**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله الذي وفقني ولم أكن لأصل إليه لولا فضل الله علي أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى:

من قال في شأنهما الله عز وجل، بعد بسم الله الرحمان الرحيم:

{وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدَ إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا}

برا وإحسانا لهما، وتقديرا لما قدماه لي، حفظهم الله وأطال في عمرهما

أمي وأبي

إلى أحبة قلبي وعوني في طريقي ودربي إخوتي وأخواتي

إلى كل من ارتشفت معهم كأس المحبة والصداقة وكان لي معهم أغلى الذكريات

وأجمل اللحظات أصدقائي وصديقاتي

إلى كل من وقف معي من قريب أو بعيد

آمال

إهداء

إلى من ذكره شرف لذاكرين ويا من شكره فوز للشاكرين صلي على محمد وأله وسلم يا ربي اشغل قلوبنا بذكرك علن كل ذكر وألسنتنا بشكر عن كل شكر، وجوارحنا بطاعتك عن كل طاعة

إلى الشمعة التي تحترق لتضيء دربي، ألي الذي رباني على الفضيلة والأخلاق إلى رمز التضحية والعطاء *أبي الغالي*

إلى التي جعلت تحت أقدامها الجنان، إلى ضياء قلبي ونور حياتي زهرة بيضاء كلما ابتسمت دهب عني العناء إلى أحلى إنسان في الوجود *أمي الحبيبة*

إلى من ساندني في أصعب الظروف ونور حياتي *زوجي* العزيز ياسين أهديه ثمرة عملي

إلى عائلتي الثانية التي ساندتني في أصعب الظروف

إلى أخواتي *مريم*، *نسيمة*،* سميرة*، *هجيرة*، اللواتي كانتا بمثابة أمي

إلى صديقاتي سلمى وإكرام التي كانتا في مقام أخواتي اشكرهما جدا

إلى من شاركتني في هذا العمل *أمل*زميلتي في هدا العمل المتواضع التي ساندتني ولملمتني في إتمام هدا البحث المتواضع

إلى كل من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل ونشكره جزيل الشكر على توفيقه وعونه لنا لإتمام هذا العمل

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف" **حناش إلياس**" الذي تفضل بالموافقة على إشرافه لهذه المذكرة وعلى ما قدمه من إرشادات وتوجيهات لها بالغ الأهمية في هذا العمل

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من وقف معنا ودعمنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل المتواضع بجهده ووقته ودعائه، دام ودمنا معه أوفياء.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
كلمة شكر وتقدير	–
الإهداء	–
فهرس المحتويات	II - I
قائمة الجداول و الأشكال	III-IV
مقدمة	أ– و
الفصل الأول: مدخل للتكتل الخليجي	7
تمهيد	8
المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية	9
المطلب الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية	9
المطلب الثاني: شروط ودوافع قيام التكتلات الاقتصادية	10
المطلب الثالث: مراحل وأثار التكتلات الاقتصادية	13
المطلب الرابع: تقييم عملية التكتلات الاقتصادية	20
المبحث الثاني: طبيعة التكتل الاقتصادي الخليجي	24
المطلب الأول: خصائص الاقتصاديات الخليجية	24
المطلب الثاني: مراحل تشكل التكتل الاقتصادي الخليجي	26
المطلب الثالث: المنطقة النقدية المثلى	36
خلاصة	39
الفصل الثاني: واقع التكتل الخليجي وعلاقته بالأزمة النفطية	40
تمهيد	41
المبحث الأول: مداخل التكتل لدول مجلس التعاون الخليجي	42
المطلب الأول: التجارة الخليجية	42
المطلب الثاني: الاستثمارات الخليجية	57
المبحث الثاني: الأزمة النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي	64
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط	64
المطلب الثاني: تأثير أسعار النفط على إيرادات ونفقات دول مجلس التعاون الخليجي	74

المطلب الثالث: تأثير أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي	76
خلاصة	82
الفصل الثالث: أفاق التكتل الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي	83
تمهيد	84
المبحث الأول: انجازات وإخفاقات مجلس التعاون الخليجي	85
المطلب الأول: انجازات مجلس التعاون الخليجي	85
المطلب الثاني: إخفاقات مجلس التعاون الخليجي	86
المطلب الثالث: نماذج المشاريع التكاملية الخليجية	88
المبحث الثاني: التحديات التي تواجه دول المجلس وسبل معالجته	92
المطلب الأول: تحديات البيئة الداخلية	92
المطلب الثاني: تحديات البيئة الخارجية	96
المطلب الثالث: سبل وآليات نجاح التجربة التكاملية الخليجية	102
خلاصة	104
الخاتمة	105
قائمة المراجع	110
الملخص	120

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	خصائص مراحل التكتل الاقتصادي	15
(1-2)	التجارة البينية بين دول المجلس2017	42
(2-3)	تطور التجارة السلعية البينية لمجلس التعاون الخليجي 2012-2018	43
(2-4)	إجمالي الصادرات السلعية البينية لمجلس التعاون 2012-2018	45
(2-4)	تطور إجمالي الواردات السلعية البينية لمجلس التعاون الخليجي 2012-2018	45
(2-5)	إجمالي الصادرات للتجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي 2011-2018	74
(2-6)	إجمالي الواردات للتجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي 2011-2018	78
(2-7)	حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية 2006-2016	50
(2-8)	حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي 2007-2018	52
(2-9)	السياسات والحوافز لجلب الاستثمارات الأجنبية في دول المجلس	58
(2-10)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي 2011-2018	59
(2-11)	تدفقات الاستثمارات الصادرة عن دول مجلس التعاون الخليجي2011-2018	60
(2-12)	حجم الاستثمارات البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي 2005-2016	62
(2-13)	تطور الإيرادات لدول مجلس التعاون الخليجي 2011-2017	74
(2-14)	تطور النفقات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي 2011-2017	75
(2-15)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي 2008-2018	76
(2-16)	تطور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي 2011-2019*	77
(2-17)	المساهمة النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي 2013-2017	78
(2-18)	معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي 2011-2020*	79
(2-19)	نسبة البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي 2012-2017	81
(2-20)	انجازات دول مجلس التعاون الخليجي	85

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(2-1)	نسب التجارة البينية بين دول المجلس سنة 2017	43
(2-2)	تطور التجارة السلعية البينية لمجلس التعاون الخليجي للفترة 2012-2018	44
(2-3)	تدفقات الاستثمارات المباشرة الصادرة عن دول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2011-2018	61

المقدمة

تمهيد

لقد أصبح التكامل الاقتصادي من ملامح العصر الحديث والتسارع الكبير إلى الانضمام التكتلات الاقتصادية، حيث تسعى الدول إلى تدعيم قطاعاتها وتنميتها عن طريق الاتحاد مع دولة أو مجموعة من الدول الأخرى التي تمتلك نفس الأهداف من هدا الاتحاد، حيث أخد موضوع التكتل الاقتصادي اهتماما كبير من طرف الباحثين الذين يظنون إن السمة المشتركة في هذه التجمعات هي التقارب الجغرافي للدول المتكتلة، والتقارب الاجتماعي والثقافي وتكون متشابهة اقتصاديا ليسهل اندماجها فيما بينها.

و هناك العديد من الأمثلة على هذه التجمعات التي من أبرزها وأكثرها نجاحا تجربة الاتحاد الأوروبي الذي كان رائدا في مجال التكتل الاقتصادي، و تسعى العديد من الدول للسير على نفس النهج الذي انتهجته دول الاتحاد الأوروبي ومن بين هذه الدول نجد دول مجلس التعاون الخليجي، التي تتوفر لها إمكانية التعاون الإقليمي الشامل والمنظم بخطوات متأنية.

وتعد منطقة الخليج إحدى أهم المناطق الحيوية في العالم لما تحتويه من ثروات طبيعية هائلة إضافة إلى موقعها الاستراتيجي المهم، ويضم هذا المجلس في عضويته ستة دول وهي (المملكة العربية السعودية ،مملكة البحرين، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، دولة قطر ودولة الكويت)، وذلك انطلاقا من العلاقات المميزة بين دول المجلس والسمات المشتركة والأنظمة الاقتصادية والتشريعات ذات العلاقة واعتمادها على النفط بشكل كبير وهو ما جعل اقتصادياتها رهينة لأي تغيرات في أسواق النفط، الذي تنجر عنه أزمات نفطية تنعكس سلبا على هذه الاقتصاديات وأهمها الأزمة النفطية 2014.

1. إشكالية البحث

على ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو مستقبل تكتل دول مجلس التعاون الخليجي في ظل تقلبات أسعار النفط؟

و تندرج تحت هذه التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هي دوافع التكتل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي؟
- هل ساهمت التجارة ة البينية والاستثمارات البينية لدول الخليج العربي في تفعيل التكتل بينها؟
- كيف أثرت تقلبات أسعار النفط على مستقبل التكتل الخليجي؟
- ما هي آفاق التكتل الاقتصادي الخليجي؟

2. الفرضيات

إن معالجة هذا البحث يفرض يقود إلى وضع بعض الفرضيات تتمثل فيما يلي:

- تتوفر دول مجلس التعاون الخليجي على خصائص مشتركة، وهو ما يتيح لها إمكانية تحقيق تكتل اقتصادي فعال؛
- لم تساهم الاستثمارات البينية والتجارة البينية لدول الخليج العربي في تفعيل التكتل بينها؛
- أثرت تقلبات أسعار النفط بشكل مباشر على مسيرة التكتل الخليجي؛
- تسعى دول مجلس التعاون الخليجي للوصول إلى أعلى درجة في التكتل الاقتصادي وهي الوحدة الخليجية، لكنها لم تستوفي شروط تحقيقها.

3. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يعالج ظاهرة التكتل الاقتصادي التي باتت واسعة الانتشار، وتطبيقها من قبل دول المجلس الخليجي كون هذه الدول تقع في منطقة إستراتيجية مهمة، وكذلك لما تحتويه على ثروات طبيعية معتبرة وأهمها النفط الذي يعتبر سلاح قوي لديها في مسارها الاقتصادي، وباعتبار دول المجلس من أولى الدول التي تتوفر لها إمكانية تحقيق هذا التكتل بعد تجربة الاتحاد الأوروبي.

4. أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

- الوقوف على أبرز المحطات في مسيرة التكتل الخليجي، ودوافع نشأته.
- إبراز تأثير التغيرات النفطية الصادرة عن الأزمات على التجارة البينية والاستثمارات البينية و الخارجية لدول المجلس.
- معرفة الوضعية الاقتصادية لدول المجلس بتحليل مختلف المؤشرات الاقتصادية.
- معرفة مدى استفادة دول المجلس من التجربة الأوروبية.

5. المنهج المتبع

للإحاطة بالجوانب المختلفة المتعلقة بالموضوع تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بعرض المفاهيم المتعلقة بالتكتل الخليجي وتحليل أهم مداخله ومعرفة مدى تأثير الأزمة النفطية على دول المجلس، مع استخلاص النتائج، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المراجع باللغتين العربية والأجنبية.

6. مبررات ودوافع اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى:

- كون دول المجلس الخليجي تحظى بمستوى مقبول من التكامل فيما بنها مقارنة بالدول العربية الأخرى، وتتوفر امكانيات لتحقيق أقصى درجاته
- محاولة الآلية التي تمكن من تفعيل التكتل بين دول المجلس الخليجي.
- علاقة الموضوع بالتخصص المدروس اقتصاد دولي.

7. حدود الدراسة

حتى يتم معالجة الإشكالية المطروحة في الموضوع تم تحديد الإطار العام للدراسة كما يلي:

- **الإطار المكاني:** تم إجراء هده الدراسة على دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، البحرين، سلطنة عمان، دولة قطر ودولة الكويت)من خلال التعرف على خطوات تكتلها وإعطاء لمحة عن واقع اقتصادياتها ومدى تأثرها بالأزمة النفطية.
- **الإطار الزماني:** الفترة متعلقة بمسيرة دول المجلس في التكامل في ظل تقلبات أسعار النفط.
- **الأدوات المستخدمة:** قمنا بالاعتماد على مجموعة من الأدوات عند انجازنا لهدا البحث والمتمثلة في:

مراجع متنوعة من كتب ومذكرات، أطروحات الدكتوراه، تقارير سنوية مثل تقارير صندوق النقد العربي الموحد، تقارير لضمان الاستثمار، كذلك اللمحات والملخصات الإحصائية لدول المجلس الصادرة عن المركز الإحصائي لدول المجلس والأمانة العامة، مع بالاستعانة بالأنترنت فيما يتعلق ببعض المراجع غير الموجودة على مستوى المكتبات، والمواقع الالكترونية ذات العلاقة بالموضوع.

8. الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التكامل لدول المجلس لدول الخليج العربية ،وقد تباينت الدراسات من حيث منهجية التحليل والنتائج المتوصل إليها، و فيما يلي نشير إلى أهم الدراسات التي تمكنا من الاطلاع عليها:

- **دراسة بوشول السعيد: واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاق، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009،** خلصت هذه الدراسة إلى انه بالرغم من النجاحات التي حققتها مسيرة التكامل لدول الخليج العربية من بينها الانتقال إلى منطقة التجارة الحرة إلى إقامة الاتحاد الجمركي وتأسيس السوق الخليجية المشتركة إلا

أنها لابد من مواصلة الجهود لتحقيق أفاق التكامل الاقتصادي الخليجي خصوصا في تطبيق مشروع العملة الخليجية الموحدة ودلك من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية.

- **دراسة غربي ناصر صلاح الدين: دراسة إمكانية إقامة منطقة نقدية مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمات ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان 2014**، انطلاقا من الإشكالية التي تدور حول: مدى إمكانية دول مجلس التعاون الخليجي على إقامة منطقة نقدية مثلى من خلال تحليل تمتثل الصدمات مستعرضا مقومات التكامل الاقتصادي والآثار المترتبة عنه بالنسبة لدول الأعضاء في، كما أشار إلى مكانة التكامل النقدي والتي هي أهم مرحلة في التكامل الاقتصادي.
- **دراسة يحي سعاد :تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة،2013**، وصلت الدراسة إلى إن تجربة دول مجلس التعاون الخليجي من التجارب العربية الطموحة بالمقارنة مع تجارب الدول العربية السابقة وبالرغم من انسحاب دولتين من الاتحاد النقدي إلا إن دلك لا يشكل خطرا كبيرا على إصدار عملة موحدة لتحقيق المرحلة الأخيرة في عملية التكامل الاقتصادي.

تتشابه هذه الدراسات مع دراستنا في:

- تعالج نفس الموضوع المتعلق بتكتل دول مجلس التعاون الخليجي

تختلف في:

- بأن الدراسات الثلاث ركزت على محطات مسيرة التكتل لدول مجلس التعاون الخليجي مع التأكيد على رسم معالم المنطقة النقدية المثلى، على عكس دراستنا التي ركزت بدرجة كبيرة على النفط و الأزمة النفطية.

9. هيكل الدراسة

قصد معالجة الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كالتالي:

الفصل الأول بعنوان: مدخل للتكتل الاقتصادي الخليجي، حيث تطرقنا فيه إلى الجوانب النظرية للتكامل الاقتصادي عامة والتكتل الخليجي خاصة، من خلال تحديد مفهوم التكتل الاقتصادي والتكتل الخليجي ومعرفة شروط هدا الأخير ومراحله، وكذلك عرض التجربة الأوروبية.

الفصل الثاني بعنوان: واقع التكتل الخليجي وعلاقته بالأزمة النفطية، في هذا الفصل قمنا بالإحاطة بالجوانب المتعلقة بكل من التجارة الخليجية الخارجية والبينية والاستثمارات الخارجية والبينة، وكذلك

المبادلات التجارية لدول المجلس، وصولا إلى الأزمة النفطية وعلاقتها بدول المجلس ومدى تأثيرها على المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس.

الفصل الثالث بعنوان: أفاق التكتل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، تم تخصيص هدا الفصل للتعرف على الانجازات التي حققها مجلس التعاون الخليجي والإخفاقات التي واجهتها دول المجلس ،مع وضع سبل واليات ساعدت على إنجاح التكامل، ودراسة مدى جاهزية دول المجلس لإنشاء عملة خليجية موحدة.

وأخيرا في **الخاتمة** حاولنا عرض النتائج المتوصل إليها وتقديم بعض الاقتراحات.

10. صعوبات الدراسة

- التضارب في البيانات حول مداخل التكتل لدول المجلس خاصة فيما يتعلق بالتجارة البينية والاستثمارات البينية؛
- نقص المراجع المتعلقة بالموضوع على مستوى المكتبات؛
- الأزمة الصحية العالمية *جائحة كورونا* وهو ما صعب التواصل وزيارة مختلف المكتبات؛

تمهيد

تعد ظاهرة التكتل الاقتصادي الإقليمي نتيجة حتمية للتطورات الاقتصادية الحاصلة وأنها عملية مستمرة وطويلة الأجل تحمل في طياتها أثارا تغيرية وهيكلية عميقة؛

ولقد تعددت التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم بمعدلات متساوية حتى وصول عددها إلى86 تكتل سنة 1983،وقد حققت تجارب التكتل الاقتصادي الحديثة على أرض الواقع قدرا من النجاح جدد الأصل لدى الدول النامية في أنه لم يفوت الأوان الالتفاف بالقطار الدول المتقدمة ومثالها التجربة التكاملية الأوروبية التي وصلت إلى التكتل الاقتصادي؛

وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من الدول الساعية لتشكيل تكتل إقليمي و إحداث تعاون اقتصادي فيما بينها لما لها من تشابه في عدة خصائص قد تمكنها في المستقبل من تحقيق و الوصول إلى تكتل اقتصادي.

وعليه سنتناول في هذا الفصل مايلي:

- **المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية**
- **المبحث الثاني:طبيعة التكتل الاقتصادي الخليجي**

المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية

التكتل الاقتصادية ظاهرة زاد انتشارها بين الدول لما حققته من منافع ومن أجل فهم هذه الظاهرة سنحاول التعرض إليه في هذا المبحث نتداول :مفهوم التكتلات الاقتصادية، تقسيم عملية التكتلات الاقتصادية؛

المطلب الأول :مفهوم التكتلات الاقتصادية

أصبح التكتل الاقتصادي ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية الدولية الحالية، وذلك باعتباره سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية خاصة في الوقت الحالي، لدا سيتم التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالتكامل الاقتصادي، أهدافه، مقوماته ودوافعه.

أولا: تعريف التكتل الاقتصادي

تعددت التعاريف الخاصة بالتكتلات الاقتصادية وتنوعت من حيث المنهجية و الهدف و السياسات والمراحل و يلاحظ ذلك عند تتبع مدلول التكتل عند الاقتصاديين حيث نجد أن الاختلاف في التعريف يعود إلى اختلاف المناهج المتبعة في التحليل.

بيلا بلاسا (B.balassa) في سنة 1960 فقد عرف التكتل الاقتصادي بأنه عملية إلغاء تام للحواجز الجمركية وحدات اقتصادية قومية مختلفة؛[1]

أما الاقتصادي فريتز ماخلوب (F.Machlup)فيرى أن فكرة التكتل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل؛[2]

أما الدكتور عبد الغني عماد فيعتبر أن التكتل هو جميع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي و الإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة، تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية؛[3]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن التكتل الاقتصادي هو مجموعة الإجراءات المتخذة من طرف دولتين أو أكثر والتي ترمي إلىإزالة كافة الحواجز والقيود الجمركيةعلى التجارة والسلع والخدمات، وكدا انتقال عناصر الإنتاج،كما يتضمن التنسيق المستمر والمتصل بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق تنمية

[1] عبد القادر زريق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية؛ الجزائر، 2009، ص 24.

[2] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 30.

[3] سماح أحمد فيصل، **المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010، ص 14.

شاملة تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضو من دول الأعضاء؛

ثانيا: أهمية التكتلات الاقتصادية

تكتسي التكتلات الاقتصادية أهمية بالغة في عالمنا المعاصر، لأنها تمكن من تحقق الكثير من المكاسب، وتتجلى أهمية التكتل الاقتصادي فيما يلي:[1]

- يساهم التكتل في إلغاء القيود على حركة السلع و الأشخاص بين الدول، كما يقوم بالتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية؛
- يؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار، والدي يعتبر كمحرك أساسي للتنمية؛
- يساعد على زيادة المنافسة بين مختلف المشرعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج بين الدول، الأمر الذي يؤدي إلى انسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد وزيادة الرفاهية للمستهلكين؛
- تظهر أهميته من خلال تحقيق الوفرة الاقتصادية نتيجة اتساع نطاق السوق الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات المرنة، وهذا يمكن من استغلال أكبر طاقة إنتاجية ممكنة؛
- يساهم في زيادة معدلات التبادل التجاري بين الدول، كما يؤدي الى زيادة القوة التفاوضية بينهم؛

وعليه فان التكتل الاقتصادي ينطوي على أهمية كبيرة مما جعلته ملاذ الكثير من الدول التي تسعى وتطمح لتبوء مكانة أفضل في المجتمع الدولي.

المطلب الثاني: شروط ودوافع قيام التكتلات الاقتصادية

إن قيام أي تكتل اقتصادي يحتاج إلى دوافع تحفزه،وتعود عليه بالمنفعة على تلك الدول المتكتلة فيما بينها،وأيضا لابد من توفر شروط يجب تحقيقها لإرساء قواعد هدا التعاون الاقتصادي.

أولا: شروط قيام التكتلات الاقتصادية

هناك مجموعة من الشروط الواجب توافرها للدخول في المسار التكتل إذ تعتبر من العوامل الرئيسية لنجاحه وهي: [2]

[1] خاطر أسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013،ص ص 4، 5.

[2] صغير زوبيدة، شقاق ابتسام، **أثر الأزمة البترولية على مسار التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي**، دراسة قياسية للفترة الممتدة (2003-2014)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك مالية دولية ، المركز الجامعي للحاج شعيب، عين تموشنت، 2016،ص ص 41،40.

1. القرب الجغرافي:إن التواصل الجغرافي يعتبر أساس التعاون، والتكتل هو واقع تاريخي طبيعي وجدت فيه الدول المتجاورة مصلحة للعمل المشترك باتجاه توسيع السوق والتبادلات الاقتصادية؛

2. التجانس الاجتماعي:يقصد به التقارب والتشابه في القيم الاجتماعية مما يساعد على خلق تصورات فوق القومية، والتجانس الاجتماعي يمكن أن يمتد حتى إلى الثقافة السياسية والى إيديولوجيات مجتمعات التكتل لخصائص وحدة اللغة، التاريخ، التراث، الدين بالإضافةإلى التجانس في الهوية وفي الأهداف السياسية الخارجية؛

3. تشابه القيم (نخبة متقاربة الأهداف):إن الدخول في العملية التكاملية يتطلب بالإضافةإلى ما ذكر إلى توفر دول الأطراف في العملية على النخب الحاكمة ذات البرنامج والسياسات والأهداف المتقاربة، وهو ما يوفر الإرادة السياسة الضرورية لانطلاق العملية فيكون التشابه في القيم والمعتقدات في طبيعة النظم سواء كانت الرأسماليةأو الاشتراكية أو اقتصاد مختلط، حتى يسهل ذلك في تحقيق المراحل المختلفة لعملية التكامل وبدون ذلك لايمكن لهذه النخب أية فائدة من الضغط على حكوماتها من أجل الإسراعأو التكليف لعملية التكتل؛

4. المصالح المشتركة:إن عملية التكتل يجب أن تنصب على تحقيق أهداف مشتركة وبطريقة عادلة نسبيا إذ يجب في النهاية أن يكون جميع في جميع الدول الأعضاء في التكتل مصلحة محققة وهدا لا يمكن أن يعني إلا أن الاستفادة متساوية بالنسبة لكل الدول في كل المجال من المجالات، فقد تستفيد دول أكثر من غيرها في المجالالاقتصادي، لكن هذا الغير يستفيد أكثر منها في جوانب أخرى،المصلحة المشتركة تقتضي ضرورة تنظيم العلاقات بصورة تكفل توزيع المكاسب بشكل عادل ومتوازن، وإذا وقع اختلال فعلى الدولة المستفيدة أكثر معالجته عن طريق تعويض تكاليف التعامل للدول المتضررة؛

5.العلاقات التاريخية الودية: إن وجود علاقات تاريخية جيدة، توفر نوع من التبادل ويسهل كثيرا من تحقيق العملية التكتلية بين الدول،هذا إذا لم يكن من بين العوامل الضرورية لنجاحها، فالدول والنخب و الحكومات لا يمكنها أن تعمل إلا في إطار من التفاهم الذي يمتد حتى العلاقات التاريخية؛

6.التكاليف المرتبطة بعملية التكتل:إذ كان لعملية التكتل جانب مرتبط بتحقيق مصلحة وفائدة جميع الدول المعنية فإنها كذلك تنطوي على جانب التكاليف، وعليه يشترط مسار التكامل أن تكون تكاليفه أقل نسبيا من فوائده وأرباحه؛

7.التأثير الخارجي:لتأثير الخارجي جانبين رئيسيين هما:

- ✓ **الجانب الأول:**يتمثل في عدم معارضة الدول للقوى الكبرى على الساحة الدولية وخاصة تلك التي لها تأثير على دول التكتل (الولايات المتحدة الأمريكية، السوق الأوروبية المشتركة)؛
- ✓ **الجانب الثاني:** فيتمثل في وجود خطر مشترك على دول التكتل (الخطر الشيوعي على دول السوق الأوروبية المشتركة).

ثانيا: دوافع قيام التكتلات الاقتصادية

للتكتل الاقتصادي دافع عديدة يمكن إبراز أهمها فيما يلي:[1]

1. اتساع حجم السوق: يؤدي التكتل إلى توسيع الأسواق مما يسمح بتمتع المشروعات المنشأة في نطاق الكتل بوفورات الإنتاج الكبير والتي تنقسم إلى:

- ✓ وفرات داخلية تنشأ من كبر حجم الإنتاج لكبر حجم المشروع والتخصص في الإنتاج تبعا للميزة النسبية والتنافسية، وما يترتب على ذلك من زيادة الكفاءة الإنتاجية له نظيرا لزيادة مهارة العمال وارتفاع إنتاجيتهم، وكذلك استخدام آلات تتميز بالكفاءة العالية؛
- ✓ وفرات خارجية وتتولد من عوامل أخرى خارج نطاق المشروع مثل وفرة التركيز، فعندما تتركز بعض المشروعات في منطقة ما فإنها تستفيد من تواجد الأسواق والعمالة ووسائل النقل أيضا وفرات المعرفة والبحوث والتقنيات الفنية؛

2. زيادة التشغيل: ذكر سابقا بأن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى توسيع حجم السوق وبالتالي زيادة حجم الإنتاج وتنويعه وهو ما يتيح أكبر قدر ممكن من فرص العمل، وأن سوق العمل يمتد ليشمل مجموع الدول الأعضاء في المشروع، الأمر الذي يساهم بالدرجة أولى في الحد من مشكلة البطالة، فمن خلال استيعاب فائض العمالة الموجود لدى بعض الدول المتكتلة من قبل الأطراف المحتاجة إليه، كما أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تنوع تركيب الطلب على العمل وهو ما يسمح بتوفير إمكانية أكبر لتحسين نوعيته نتيجة اختلاف النشاطات على العمل؛

3. إيجاد مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية: التكتل الاقتصادي يضمن قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية، ويظهر ذلك عند الاتجاه إلى توطين المشروعات في أماكنها الاقتصادية كذلك يؤدي التكتل إلى نوع من التنسيق فيما يتعلق بمشروعات التنمية الإقليمية، أو مايسمى بالبنية الأساسية مثل الطرق، الموانئ، ويمكن توطينهذه المشروعات في المناطق الأقل تقدما حتى يمكن إحداثنوع من التوازن داخل نطاق منطقة التكامل واتساع حجم السوق يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار ومن تم ارتفاع مستوى الدخل، وبالتالي زيادة الطلب الفعال على المنتجات ؛ ويلاحظ أن إيجاد مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية يحتاج إلي توافر الشروط التالية:

- ✓ الاهتمام بالنسبة الأساسية من طرق ومواصلات و الاتصالات وغيرها؛
- ✓ التكامل الصناعي للاستفادة من وفرات الحجم؛
- ✓ تنسيق السياسات الصناعية وفقا للميزة النسبية والتنافسية؛
- ✓ إعادة ترتيب نظم المدفوعات النقدية في الدول الأعضاء؛
- ✓ إجراءإصلاحات مؤسسية؛

[1] سلامة وفاء، **واقع الاقتصاد الجزائري في إطار الشراكة الأورو متوسطية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة حاجي مختار، عنابة،2016، ص 15-17.

4.تدعيم الكفاءة الصناعية: تسمح المنافسة على المستوى الإقليمي في ظروف من تكافؤ الفرص في توفير حافز لتحسين الكفاءة الإنتاجية خاصة الصناعة منها، وهو مايؤدي إلى تطوير القاعدة التكنولوجيا في جميع الدول، وبما أن معظم الدول المتخلفة عاجزة على إقامة قاعدة ذاتية اعتمادا على قدراتها المالية والمادية والبشرية فان التكتل يتيح لها قدرات أكبر في هدا المجال وبالشكل الذي يوفر للاقتصاد القدرة على الإنتاج والنمو اعتمادا على هذه القاعدة التكنولوجية المحلية؛

5.تعزيز المركز التفاوضي: يتيح التكتل للدول الأعضاء في المشروع تعزيز قوتها التفاوضية سواء على المستوى الدولي أو في تعاملاتها الأخرى، وقد لا تمتلك معظم الدول المتخلفة العناصر الضرورية مركزها التفاوضي مع الدول الصناعية المتقدمة، إلا أنه في حالة التكتل الاقتصادي وما يتيحه من تجميع لإمكانات التصدير والاستيراد يصبح من الممكن الوصول إلى مركز تفاوضي مهم في السوق العالمية، وهكذا كلما كانت منطقة التكتل أو الاندماج أكبر كانت فرصتها أكبر للحصول على معاملة أفضل الدول الصناعية المتقدمة والتي تقوم بدورها بمشاريع تكاملية مع بعضها البعض سعيا لتعزيز مراكزها في المفاوضات مع الدول الأخرى؛

6. توفير الحماية الاقتصادية: يوفر التكتل الاقتصادي درجة أكبر حماية للاقتصاد، وبذلك فانه لا مجال أمام الدول المتخلفة لتحقيق تنميتها وحماية اقتصادياتها من الاستغلال الذي تمارسه الدول المتقدمة من خلال شركاتها، إلا أنها تتكتل فيما بينها من أجل تكوين أحجام اقتصادية قادرة على المواجهة والمنافسة في السوق العالمية بحدود تسمح بها بتقليل درجة استغلالها وتبعيتها، وبما يوفر لها أكبر هامش و الفوائض بالشكل الذي يمكن أن يتاح لعملية النمو والتطور فيها؛[1]

المطلب الثالث: مراحل وأثار التكتلات الاقتصادية

إن الترابط بين الدول لا سيما من خلال التجارة والتدفقات المالية يجعل اقتصادياتهاتتأثر ببعضها البعض، حيث تتخذ التكتلات عدة درجات وأشكال للتقارب والاندماجمخلفة أثار سلبية وايجابية، وفي هذا الشأن نتطرق لها فيما يلي:

أولا: مراحل التكتلات الاقتصادية

ترتكز التكتلات الاقتصادية بالدرجة الأولى على مبدأ تحرير التجارة بين عدد محدود من الدول بهدف اندماجها اقتصاديا، ولتحقيق هذه الحرية تقوم البلدان المعنية في إطار اتفاق بينها وذلك بتبادل الامتيازات التجارية حسب نوع الفضاء التجاري المراد تحقيقه، وتختلف التكتلات الاقتصادية حسب الامتيازات

[1] سعد جاب الله أحمد، **تأثير التكتلات الاقتصادية والإقليمية على حركة التجارة الدولية، حالة النافتا**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2014، ص ص4،5.

والأفضليات الممنوحة لكل تكتل، وتزداد درجة كل تكتل كلما زاد الانتقال من مرحلة إلىأخرى وتتمثل مراحل التكتل الاقتصادي فيما يلي:

1. منطقة التجارة التفضيلية: وفي هذه المرحلة يكون التخفيض في العوائق التجارية غالبا من جانب واحد حيث تخفض مجموعة مميزة من الدول المشاركة عوائقها التجارية على الواردات من الدول المشتركة الأخرى في حين لا تقوم الدول الأخرى بالمعاملة بالمثل من تخفيض في مستوى العوائق التي تفرضها على بقية الدول الأعضاء ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات المعاملة التفضيلية التي تمنحها دول المجموعة الاقتصادية الأوروبيةلوارداتها من عدد الدول النامية؛[1]

2. منطقة التجارة الحرة: خلال هذه المرحلة تلغى الرسوم الجمركية و القيود الكمية على السلع بين الدول الأعضاء المشاركة، مع احتفاظ كل دولة بقيودها الجمركية اتجاه الدول غير الأعضاء وبالتالي فهي بمثابة إدماج لأسواق السلع القومية لتلك الدول في سوق واحدة، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التبادل التجاري بينها، وتعتبر منطقة التجارة الحرة الأوروبية E.F.T.A التي أنشأت بموجب معاهدة ستوكهولم سنة 1959، من أبرز مناطق التجارة الحرة [2]، ويترتب عن إقامة هذه المنظمة أثار وهي:

- ✓ إعادة تقسيم العمل؛
- ✓ إحداث تخفيض تام في القيود الجمركية؛
- ✓ ارتفاع الدخل الحقيقي للمستهلك؛
- ✓ زيادة كفاءة وعدالة النظام الضريبي؛

3. الاتحاد الجمركي: تعتمد الدول في إطار هدا الشكل من التكتل إلىالأفاق بينها ليس فقط على إلغاء الرسوم الجمركية فيما بينها، بل أيضا تتفق على سياسة توحيد الرسوم الجمركية الخاصة بها بالنسبة للدول الأخرى خارج نطاق عضوية الاتفاق، حيث تحل هذه التعريفة الجديدة الموحدة محل التعريفات الجمركية الوطنية لكل دولة عضو في الاتفاق وذلك عند قيام هذا الاتحاد، ما يميز الاتحاد الجمركي عند منطقة التجارة الحرة، أن الاتحاد الجمركي لا يواجه إعادة التصدير التي تواجهها منطقة التجارة الحرة ، وكذلك يقيد الاتحاد الدول الأعضاءعند عقدها لاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى غير الأعضاء في الاتحاد الجمركي اذ لابد من موافقة دول الاتحاد على هذا الإجراء قبل القيام به؛[3]

4. السوق المشتركة:بالإضافةإلى حرية حركة السلع فيما بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي فانه يتم بإلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج، العمل ورأس المال فيما بين دول السوق، وعلى ذلك تشكيل الدول الأعضاء سوق موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس

---

[1] خاطر أسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 05.

[2] الياس حناش، **واقع وأفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل المعرفة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، ص 26.

[3] شريف علي الصوص، **التجارة الدولية(الأسس والتطبيقات)**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012،ص ص 62، 63.

الأموال في حرية تامة ومن أمثلة ذلك السوق الأوروبية المشتركة، حيث تأسس الاتحاد الأوروبي كسوق مشتركة بموجب اتفاقية روما عام1957، وقد استغرق الأمر فترة طويلة لكي يتم الانتقال والتحول لتكتمل مستلزمات السوق المشتركة، اليوم يستخدم مواطنو الاتحاد الأوروبي جوازات سفر موحدة ويمكنهم العمل في بلد أوروبي من الأعضاء فيه ولهم كذلك أن يستثمرون في أي مكان بدون وجود أي قيود على حركة رأس المال؛[1]

5. الاتحاد الاقتصادي: هو عبارة عن سوق مشتركة تمارس ولها قدرا من التنسيق فيما بينها في مجال السياسات الاقتصادية المختلفة، سواء أكانت سياسات مالية أو نقدية أو متعلقة بسعر الصرف والواقع أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية هي أقرب حاليا إلى الاتحاد الاقتصادي منها إلى السوق المشتركة، حيث يوجد تنسيق بين دول المجموعة في عديد من المجالات أهمها السياسة الزراعية وسياسة سعر الصرف؛[2]

6. الاندماج الاقتصادي التام: وهذه المرحلة تمثل أعلى درجات التكتل الاقتصادي بين الدول بحيث يصبح اقتصاد واحد تحدد سياسات المختلفة لسلطة عليا واحدة تطورها هده الدول ويكون لقراراتها صفة الالتزام لجميع الأعضاء، ومثال ذلك ما حصل عند قيام الوحدة بين مصر وسوريا " الجمهورية المتحدة "؛[3]

في الختام وبعد أن تطرقنا إلى مراحل التكتلات الاقتصادية المختلفة لابد من الانتباه الي حقيقية تتمثل في السؤال التالي: هل يجب أن يمر كل تكتل اقتصادي بهذه المراحل من التكتل؟، وهنا اختلفنا في أراء الاقتصاديين حول هذه الفكرة، فمنهم من يقول بضرورة مرور التكتل الاقتصادي بهده المراحل، ومنهم من يعارض ذلك، مع العلم أن الموافقة أو المعارضة شيء نسبي يعتمد على وجهة نظر كل طرف والزاوية التي يعالج بها هذه المسألة، لكن المهم أن يقوم التكتل الاقتصادي بأي شكل من الأشكال لأن في ذلك مخرجا لصعوبات تواجه الاقتصاد العالمي ، وبالتالي تحقيق المزيد من التقدم و الازدهار لاقتصاد مختلف الدول المعنية، مما يعود بالمنفعة على جميع دول العالم دون استثناء؛[4]

الجدول رقم(1_1): خصائص مراحل التكتل الاقتصادي

مراحل التكتل	خصائص كل مرحلة
منطقة التجارة الحرة	إلغاء الرسوم على السلع الأعضاء و الاحتفاظ بالرسوم على السلع من الدول غير الأعضاء؛
الاتحاد الجمركي	بالإضافةإلى ما تتميز به منطقة التجارة الحرة وتوحيد التعريفة الجمركية مع الدول غي الأعضاء؛
السوق المشتركة	إضافة على خصائص الاتحاد الجمركي إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج؛
الاتحاد الاقتصادي	تضم كل خصائص المرحلة السابقة بالإضافةإلى تنسيق السياسات الاقتصادية

[1]يحي سعاد، **تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة خيضر، بسكرة، 2013، ص 8.

[2]المرجع نفسه، ص 8- 9.

[3]جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 32.

[4]شريف علي الصوص، مرجع سبق ذكره، ص 64.

الاندماج الاقتصادي التام	جمع ما جاء به في المراحل السابقة إضافةإلى توحيد السياسات النقدية والمالية.

المصدر:سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية بين التنظيروالتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 145.

ثانيا: التجارب الرائدة في مجال التكتلات الاقتصادية

من بين أهم التجارب الرائدة في مجال التكتلات الاقتصادية نجد:

1. الإتحاد الأوروبي:

1.1. نشأة الاتحاد الأوروبي:

إن من أهم التجارب الناجحة في مجال التكتلات الاقتصادية تجربة الاتحاد الأوروبي أو ما يعرف بمنطقة اليورو، التي أنشئت بموجب معاهدة روما 25 مارس 1957، وكانت نواتها ست دول وهي: بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، فرنسا، ألمانيا و ايطاليا، ليصل بذلك عدد الدول 25 دولة تحت غطاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي،[1]حيث دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 1 جانفي 1958، وبهذا شكلت الجماعات الثلاث، الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ، جماعة الطاقة الذرية، والجماعة الاقتصادية، وما يسمى فيما بعد الجماعة الأوروبية،[2] وتعود الأسباب والمبررات التي أنتجت هذا المجتمع الاقتصادي الأوروبي الى حيز الوجود الى دوافع سياسية بالدرجة الأولى كرد على التحديات السياسية التي تواجهها أوروبا، قبل و أثناء و بعد الحرب العالمية الثانية غير أن الدوافع الاقتصادية لا تقل شأن عن الدوافع السياسية وذلك بسبب فقدان الدول الأوروبية العديد من أسواقها ومستعمراتها، ما أصاب القطاعين المدني والعسكري، وتولي العجز في ميزان المدفوعات وكذا المنافسة بين أسيا وأمريكا، وظهور عملاق اليابان الذي أثر عليها؛[3]

2.1. تصاعد العضوية في الجماعة الاقتصادية الأوروبية: بدأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية بناء تكاملها الاقتصادي كما أشرنا في السابق ست دول تم دخلت مرحلة التوسع و الذي يتم على النحو التالي:[4]

- ✓ **المرحلة الأولى:** في عام 1972 وقعت كل من ايرلندا والنرويج والدنمارك على معاهدة الانضمام إلى الجماعة الأوروبية؛
- ✓ **المرحلة الثانية:** في هذه المرحلة انضمت اليونان عام 1981 ثم كل من اسبانيا و البرتغال في عام 1986؛
- ✓ **المرحلة الثالثة:** رحب في هذه المرحلة الاتحاد الأوروبي عام 1994 بأعضاء جدد من دولة رابطة التجارة الحرة الأوروبية وهي " النمسا، السويد، فنلندا، النرويج"، وقد بدأت المفاوضاتمع الدول الأربعةبداية

[1]عطا الله علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 193.

[2]خاطر أسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3]عطا الله علي الزبون، مرجع سبق ذكره، ص 194.

[4]خاطر أسمهان، مرجع سبق ذكره،ص ص 24،23.

1993، وانتهت في مارس 1994 وقد كان للتقارب بين الهياكل الاقتصادية و الاجتماعي لهذه الدول مع هياكل نفسها للاتحاد الأوروبي أثر في قصر الفترة الزمنية التي استغرقتها عملية إجراء المفاوضات ة الانضمام للاتحاد الأوروبي وهي أقل من سنتين؛

- ✓ **المرحلة الرابعة:**في 1 ماي 2004 توسع الاتحاد الأوروبيبمجيء 10 أعضاء جدد "سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، جمهورية التشيك، استونيا، المجر، لانقيا، ليتوانيا،مالطا، بولندا"؛
- ✓ **المرحلة الخامسة:** خلال هده المرحلة انضمت كل من بلغاريا و رومانياعام 2007، وتجدر الإشارةإلى أنه تم الاعتراف بتركيا مرشحة للانضمام مند 1993، إلا أنها لم تنضم رسميا بعد؛

2.النظام النقدي الأوروبي: عقد محافظو البنوك المركزية للدول التالية: فرنسا، ايطاليا، بلجيكا،هولندا،لوكسمبورغ اجتماعا في مدينة بازل السويسرية في 10 أفريل 1972 اتفاقا بغرض تخفيف هامش تقلبات أسعار الصرف*عملاتها تجاه بعضها البعض إلى 2.25%ارتفاعا و انخفاضا كحد أقصى؛[1] هدا الترتيب يسمى الثعبان الأوروبي في النفق، وبحلول عام 1978 أنتهى نظام الثعبان الأوروبي مع بقاء المارك الألماني و الفرنك البلجيكي والجلد الهولندي و الكرون السويدي متمسكة بأسعار صرف متبادلة ثابتة وهكذا بدأ جهد جديد بتحقيق تعاون نقدي في عام 1979 مع إنشاء نظام النقد الأوروبي والذي يتألف من ثلاثة أجزاء وهي:

- ✓ الالتزام بواسطة أعضائه من الدول بمنع تحركات أكبر من 2.25٪ حول سعر التبادل من أسعار الصرف الثنائية مع الدول الأخرى؛
- ✓ إنشاء صندوق أوروبي للتعاون النقدي الذي يخصص وحدات عملة الايكو **للبنوك المركزية للأعضاء مقابل 20% من الحيازات الذهبية والدولارية لتلك البنوك المركزية؛
- ✓ تقديم تسهيلات ائتمانية للتمويل التعويضي لحجوزات ميزان المدفوعات للدول وتعمل آلية الصرف على النحو التالي:

عندما يصل تقلب سعر صرف عملة دولة إلى الحد الأعلى أو الأدنى لمدى التغيير المسموح به حول سعر التعادل، فان هذه الدولة يجب أن تعمل على إبقاء داخل المدى المحددعن طريق التدخل في سوق الصرف الأجنبي لشراء أو بيع عملتها مقابل عملات أجنبيةأو عن طريق دفع أو خفض سعر فائدتها،إذا كان هذا التصرف لايعمل فإن الدولة تحتاج لأن تخفض أو ترف قيمة عملتها بالتحرك إلى سعر تعادل جديد؛[2]

---

[1] خاطر أسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 25

*كان الهامش يقدر ب 4.5٪ (2.25٪ ارتفاعا و 2.25٪ انخفاضا).

[2] عادل بلجبل، **التجربة الأوروبية في التعاون و التكامل الإقليمي**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2007، ص 29.

وتتلخص أهداف الإتحاد الأوروبي في النقاط التالية:[1]

- ✓ إلغاء الرسوم الجمركية و القيود الكمية على صادرات و واردات الدول الأوروبية؛
- ✓ توحيد التعريفة الجمركية إزاء الصادرات من الدول غير الأعضاء؛
- ✓ إلغاء العوائق التي تحد من انتقال العمل و رأس المال؛
- ✓ إتباع سياسة زراعية مشتركة؛
- ✓ تحسين أصول العمالة و رسم سياسة زراعية النقل.
- ✓ تعميق و تحقيق المنافسة الحرة في السوق.
- ✓ تنسيق السياسة النقدية و معالجة الاختلاف في ميزان المدفوعات.
- ✓ تدعيم الاستثمار في دول السوق خاصة في المناطق المتخلفة نسبيا داخل السوق.

-اتفاقية ماستريخت: تعد معاهدة ماستريخت التي انعقدت بتاريخ 9 ديسمبر 1991 في المدينة الهولندية من قبل المجلس الأوروبي من أهم المنعطفات التي شهدها الإتحاد الاقتصادي و النقدي خلال مسيرته،لأن هذه الاتفاقية عي التي حددت مسيرة الإتحاد عام 1992 لما تضمنته من معايير و خطوات واضحة و محددة و مراحل منطقية توجت بالتكامل النقدي الذي يتمثل في إصدار العملية الموحدة وهي اليورو و لعل مايميز هذه القمة عن غيرها أنها جاءت بمعايير صارمة من أجل إيجاد منطقة أكثر استقرار،ليكون الإتحاد قوة اقتصادية لها وزنها في العالم؛[2]

وقد حددت هذه الاتفاقية شروط انضمام الدول الأعضاء إلى نظام العملة الموحدة وبيان هذه الشروط فيمايلي:

- ✓ ألا تزيد نسبة التضخم على1.5%من الناتج القومي؛
- ✓ يجب أن لا تتجاوز سعر الفائدة أكثر من نقطتين مئويتين من متوسط سعر الفائدة طويل الأجل للدول الأعضاء صاحبة أدنى معدلات الفائدة؛
- ✓ سعر الصرف يجب أن يظل لمدة سنتين داخل المدى 2.25%؛
- ✓ يجب أن يكون عجز الميزانية تحت 3%من الناتج المحلي الخام؛
- ✓ يجب أن يكون الدين العام أقل من 60%من الناتج المحلي الخام؛[3]

-الايكو** هي عملة مصطنعة (بدون مسكوكات أو أوراق بنكنوت) قيمتها هي من المتوسط المرجع للعملات القومية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وبناءا عليه القيمة الدولارية للايكو تختلف مع التغيرات في أسعار الصرف بين الدولار والعملات القومية لدول الاتحاد الأوروبي، مع بداية 1994 كانت قيمة الايكو حوالي 1.2 دولار.

[1] سماح أحمد فيصل، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2] عادل بلجبل، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[3]

-**إنشاء العملة الموحدة:** ابتدءا من 1 جانفي 1999 أصبحت لأوروبا عملة موحدة اليورو، وبداية من هذا التاريخ حلت هده العملة محل العملات الوطنية لمجموع 11 بلد وهي: بلجيكا، ألمانيا، اسبانيا، فرنسا، ايرلندا، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا،النمسا، البرتغال، فنلندا، وفي جانفي 2001 تخلت اليونان عن عملتها أيضا وبذلك أصبح اليورو ثاني عملة في تسوية المبادلات الدولية بعد الدولار الأمريكي، وكونت هذه الدول مجتمعة مايسمى بمنطقة اليورو، وعليه يعتبر الاتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية الرائدة عالميا في الوقت الراهن وأكثرها اكتمالا ونضوجا فقد تعدى هدا النموذج كل المراحل الأولى للتكتلات الاقتصادية.[1]

ثالثا: أثار التكتلات الاقتصادية

يمكن تقسيم الآثار الاقتصادية للتكتل الاقتصادي إلي قسمين أساسيين وهما:

1. الأثر الساكن للتكتل الاقتصادي: ينتج هذا الأثر من المعاملات المختلفة بين دول الأعضاء وغير الأعضاء، بحيث يمكن أنيؤدي إلي خلق التغيير الكبير في نمط التجارة بينهما، وهناك نوعان من الآثار الناتجة عن التحليل الساكن الأول أثر ايجابي يسمى خلق التجارة، و الأثر الثاني سلبي و يدعى بتحويل التجارة، ويحدث هذا الأثر الساكن في كلتا الحالتين في الأجل القصير، ويمكن عرضها كما يلي:[2]

1.1. خلق التجارة: يتم خلق التجارة داخل التكتل الاقتصادي عن طريق اعتماد دولة عضو في التكتل على استهلاك سلعة معنية يتم إنتاجها محليا لكن بطريقة لا تتميز بالكفاءة الاقتصادية وهدا قبل دخول أو قيام التكتل الاقتصادي، لكن بعد دخولها تصبح تقوم باستيرادهذه السلعة من الدولة العضو التي تنتجها بأكثر كفاءة منها أو بأقل تكلفة، وهكذا نجد أن الإنتاج المحلي غير كفؤ اقتصاديا في دولة عضو قد تتوقف وتم استبداله بنفس الإنتاجالأكثر كثافة والأقل تكلفة من دولة عضوأيضا؛

ويمكن تفسير خلق التجارة بشكل أبسط بحيث يعني ازدياد الطلب على الواردات نتيجة التخفيضات الجمركية بصورة مشابهة لزيادة الكمية المباعة أثر انخفاض الأسعار، وهو أثر ايجابي يزيد من الرفاهية الاقتصادية أو يحدث هذا عندما يتم نقل سلعة معينة من منتج محلي تكون تكلفته أقل ؛

2.1. تحويل التجارة:يشكل تحويل التجارة الجانب السلبي وغير المرغوب فيه لأنه ينقص من الكفاءة الاقتصادية لدولة عضو في اتفاقية التكتل الاقتصادي، ويحدث هذا الأثر في حالة ما دولة عضو كانت تستورد سلعة معينة من دولة لم تنضم إلى الاتفاقية، وبعد قيام التكتل وما ينتج عنه من تخفيض للرسوم بين الدول الأعضاء في الاتفاقية، تصبح هذه الأخيرة متفوقة على غيرها من الدول غير الأعضاء وينجم عن هذا تغيرا في أنماط التجارة بحيث تستحوذ الدول العضو على المبيعات السلعية من الدول غير العضو، أي أن

[1] أسيا الوافي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،2007،ص ص 412، 413.

هذه الأخيرة تفقد مبيعاتها لصالح منتجين داخل الدول الأعضاء يتصفون بأنهم أقل كفاءة في إنتاج سلعة معينة، مما يؤدي إلى خفض الكفاءة الاقتصادية العالمية؛

2.الأثر الديناميكي للتكتل الاقتصادي : يقصد به العوامل المؤدية إلى قيام هذا التكتل سواء العوامل الخاصة بمؤشرات الأداء أو المتعلقة بالهياكل الاقتصادية لدول التكتل، بحيث تترك هذه العوامل أثر ايجابي مع مرور الوقت، وفيما يلي سوف نذكر هذه الآثار:[1]

1.2. اتساع انطلاق السوق: إن اتساع السوق يعتبر أهم الآثار لقيام التكتلات الاقتصادية بين مجموعة الدول، مما يولد عليه وفورات الإنتاج، وهذه النقطة تعاني وتشتكي منها العديد من الدول النامية كون أسواقها ذات الحجم الصغير لا يساعد منتجيها على بناء مجمعات صناعية ضخمة بما فيه الكفاية، وليست قادرة على إنتاج كميات ضخمة من مختلف السلع، وبالتالي الاستفادة من انخفاض التكاليف، وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي أفضل مثال على الدول التي استفادة من اتساع حجم ونطاق أسواقها المحلية عند دخولها في التكامل الاقتصادي وبالتالي الحصول على المنافع من حجم الإنتاج الكبير؛

2.2. ازدياد حدة المنافسة بين دول التكتل: تصبح المنافسة أقوى في ظل إلغاء القيود الجمركية بما ينتج الاستخدام الكفء للموارد، وترفع الشركات من كفاءتها لمواجهة هذه المنافسة المتزايدة، أو الدخول في مجالات اندماج أخرى مع بعض الشركات أو تكون مهددة بالخروج من السوق؛

3.2. توسيع نطاق الاستثمارات: يؤدي اتساع حجم السوق إلى خلق فرص جديدة مما يجدب الاستثمارات المحلية والأجنبية، فزيادة الكفاءة الإنتاجية المقترنة بزيادة الأرباح التي تنتج عن انخفاض من التكاليف يتيح للمؤسسات أرصدة إضافية للاستثمارات، وقد يؤدي حجم السوق إلى توليد توقعات بزيادة الأرباح المستقبلية مما ينعش الإنفاق الاستثماري داخل الدول، إضافةإلى ذلك فان المؤسسات الأجنبية قد تحاول الدخول إلى السوق الإقليميةبإنشاء فروع لها، أو عن طريق الاستثمار في مشاريع وطنية لتجنب العوائق المفروضة عليها من دول الاتحاد، مما ينعكس بشكل ايجابي على الاستثمارات في الدول المكونة للتكامل؛

المطلب الرابع: تقييم عملية التكتلات الاقتصادية

لغرض معرفة ما إذا كان التكامل الاقتصادي سيعود بالفائدة على الدول يجب التعرفعلى مزايا ومشاكل التكتل الاقتصادي.

أولا: مزايا التكتلات الاقتصادية

تعد فكرة إنشاء تكتل اقتصادي بين مجموعة الدول بحد ذاته مكسب ايجابيا لها، لأن العوائد المحصلة منه

[1] المرجع نفسه،ص ص 423،424.

يستفيد منها جميع الأطراف العضو، ففي ظل التكتل لا يتم فقط دمج أسواق السلع النهائية وإنما يتم دمج أسواق عوامل الإنتاج أيضا، مما يحقق لهذه الدول ومزايا و منافع كبيرة ونذكر منها مايلي:[1]

1. زيادة عائد الحجم وعائد الكفاءة: هذا من خلال اتساع حجم السوق و إزالة الحواجز الجمركية مكن الكثير من الصناعات الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، بالإضافةإلى وفرات خارجية التي تجنبها المنشأة نتيجة لكبر حجم الصناعة، كما أن زيادة حدة المنافسة يؤدي غالبا إلى تقليل عدد المنتجين الغير الكفء نسبيا، ويؤدي أيضا إلى ترشيد الصناعة و استخدام أفضل الكفاءات الإدارية و رأس المال والتكنولوجيا الحديثة وهذا مايؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة عوائد الكفاءة؛

2. تحسين شروط التبادل التجاري: من المعروف انه كلما كانت للدولة مكانة في الاقتصاد العالمي كلما كانت شروط التبادل التجاري في صالحها ،فالتكتل الاقتصادي يمنح للدولة المتكتلة قوة وأهمية اكبر مما كان لها وهي دولة منفردة ، مما يسمح لدول التكتل امتلاكشروطها ومطالبها على الدول الخارجة عن نطاق التكتل مما يحقق مصلحتها أمام الدول غير الأعضاء، وتتمثل هذه القوة التفاوضية في زيادة درجة تحكم دول الاتفاق في إنتاج بعض السلع الهامة وهي بذلك تمكن هده الدول من فرض شروطها، إضافةإلى تحكمها في شراء العديد من السلع من العالم الخارجي بشروط أكثر مراعاة لمصلحة الدول الأعضاء، حيث تمثل سوق واحدة؛

3. تنوع هيكل الصادرات: يعتبر التكتل الاقتصادي بين الدول النامية أفضلإستراتيجية لتحقيق تنوع في هيكل إنتاجها، وبالتالي تنوع في صادراتها فضلا عن تحقيق تنويع في الأسواق التي تتجه إليها هذه الصادرات وهذا من شانه أن يكسب هذه الدول ميزة اكبر في تجارتها الدولية، وتخفيف الأعباء على ميزان المدفوعات، كذلك فان التكتل بين الدول النامية يساعد على تشكيل التجارة بينها؛

4. زيادة فرص العمل: بعد انتقال الأيدي العاملة بحرية ودون قيود بين دول الأعضاء الداخلة في التكتل الاقتصادي، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل الناتجة عن التطور و الازدهار الحاصل في هذه الدول نتيجة الاتفاقية، سيؤدي حتما إلى زيادة التوظيف، وبالتالي ستقل نسب البطالة، وهذا بدوره يعود بالفائدة على الدول الأعضاء ويرفع من مستوى المعيشة ضمن حدودها مجتمعة وكل على حدا؛[2]

5. زيادة معدل النمو الاقتصادي: يؤدي التكتل الاقتصادي إلى زيادة معدلات النمو داخل الدول الأعضاء عن طريق تشجيع الحافز على الاستثمار، وزيادة انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى داخل نطاق المنطقة المتكتلة للاستثمار كالصناعات التي ستزدهر عقب هذا التكتل، وتبعا لأتساع حجم السوق و لاشتراك في عمليات نقل المنتجات وبيعها وتسويقها في أقاليم الإتحاد، ويؤدي هذا إلى رفع مستوى استغلال الموارد و تطبيق أساليب فنية متطورة في الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة تسويقها تجاريا و زيادة المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء والمهم أن هناك أهمية قصوى بالنسبة لزيادة الحافز على الاستثمار في النهوض

[1] كاظم عبادي الجاسم، **جغرافية التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، 206.

[2] المرجع نفسه، ص 207.

بتنمية الموارد الاقتصادية للدول المتكتلة، فحرية انتقال رؤوس الأموال داخل دول التكتل سيؤدي بلا شك إلى هجرة رؤوس الأموال من المناطق المتطورة إلى المنطلق المختلف داخل نطاق المنطقة المتكاملة حيث تسير استغلال موارد جديدة في الزراعة و الصناعة والخدمات، ولهذا يتوقع أن يفسر التكامل عن تسهيل عمليات تكوين رأس المال و زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكتلة.[1]

ثانيا:مشاكل التكتلات الاقتصادي:

قد يواجه التكتل الاقتصادي أثناء قيامه مشاكل وعقبات قد تعجل بفشله، وقد تكون هذه المشاكل قبل تنفيذ المراحل الأولى منه مما يعمل على عدم تجسيده على أرض الواقع ، ويمكن إجمالي هذه المشاكل في النقط التالية:[2]

1. مشكلة التعريفة الجمركية الموحدة:هناك عدة اعتبارات يجب الأخ دبها عند إقامة التكتل هو ضرورة الاتفاقمسبقا على وضع تعريفة جمركيةموحدة تطبقها جميع دول الأعضاء على وارداتها من العالم الخارجي، لكن من الواقع أن الاتفاق على وضع تعريفة موحدة يثير خلافات لاختلاف مستوى التعريفات المعمول بها في كل دولة من دول التكتل، وذلك بسبب اختلاف وتفاوت درجة الحماية التي تتمتع بها الصناعات و المشروعات من جهة واختلاف المصالح التجارية من جهة أخرى، فالدولة التي كانت تفوض رسما مرتفعاعلى وارداتها من الدول الأجنبية،ستعارض بشدة تعريفة موحدة نقل عن هذا الرسم وإلا عرضت مشاعرها لخطر المنافسة الأجنبية ، ونفس الشيءبالنسبة للدولة التي تفرض رسوم منخفضة ، ومن هنا يصعب وضع تعريفة جمركية موحدة على الواردات من الدول الأجنبية لأن المصالح الدول الأعضاء في التكتل تختلف فيما بينها؛

ولحل هذه المشكلة من الضروري الوصول إلى حل وسط يرضي جميع الأطراف و يكون ذلك التالية:

- بالنسبة للدول التي تعريفتها الأصلية أعلى من التعريفة المقترحة يمكن إعفاءها مؤقتا عن وجوب تخفيض تعريفتها على بعض السلع مع إلزامها بالتخفيض فيما بعد تدريجيا؛
- أما بالنسبة للدول التي تكون تعريفتها الأصلية أقل من التعريفة المقترحة يمكن إعفاءها مؤقتا من وجوب رفعها على بعض السلع المستوردة بشرط أن تكون هذه السلع ضرورية للإنتاج المحلي مع إلزامها برفعها فيما بعد؛

2. مشكلة الحماية الجمركية: تنشأ هذه المشكلة بسبب اختلاف ظروف المشاريع العالمية في الدول الأعضاء واختلاف درجة نموها، وهذا ما يتطلب تطبيق أساليب لحماية مشاريعها القائمة وبالتالي إلغاء الرسوم الجمركية يؤدي إلى انهيار مشاريع الدولة العضو التي تنتج بتكاليف أعلى مقارنة بالدول الأعضاء، حيث تواجه منافسة جديدة من جهة المشاريع المشابهة لها داخل منطقة التكتل؛

[1]شريف علي الصوص، مرجع سبق ذكره،ص ص 60، 61.

[2]سعد جاب الله أحمد، مرجع سبق ذكره،ص ص 13،12.

3. مشكلة تقسيم إيرادات الجمارك: تتمثل إيرادات الجمارك جزءا مهما من إيرادات الدولة،وإقامة تكتل اقتصادي يستلزم إلغاء الرسوم الجمركية بين دول التكتل، وهذا بدوره سيؤثر على حصيلة إيرادات الدولة من الجمارك، ولهذا قد وافقت الدول الأعضاء على اقتسام وحدة مستقلة عن الدول الداخلة في نطاقه؛

وعموما فإن مشكلة تقسيم إيرادات الجمارك بين دول الأعضاء يجب أن لا تقف عائقا في سبيل إتمام التكتل،ولعل أنسب الحلول هو انخفاض كل دولة بما يتحصل لها من إيرادات مع إنشاء صندوق لإعانةالدولة التي تعاني من نقص في إيراداتها الجمركية بسبب انضمامها للإتحاد؛

4.مشكلة تنسيق السياسات الاقتصادية:إن من مقومات التكتل الاقتصادي هو تنسيق سياسات الدول الأعضاء من النواحي المالية و النقدية،وتنحصر المشكلة في مدى قبول دول الأعضاء لتوحيد أنظمة الضرائب وفي مدى موافقتها على تثبيت أسعار صرف عملاتها و إتاحة حريتها و تحويلها الخارجي، و قد لا يكون من الضروري في أولى مراحل التكامل توحيد كافة أنواع الضرائب،بل يكتفي بتوحيد بعض أنواعها فقط و التي لها مساس مباشر بالإنتاج مثل ضرائب الاستهلاك، أما فيما يتعلق بتثبيت أسعار الصرف و حرية تحويل العملة بين هذه الدول الأعضاء،فهذه يمكن تسويتها عن طريق منح قروض قصيرة الأجل للدول التي تعاني من متاعب الدفع لتدعيم عملتها، وعموما فإن مسألة التنسيق المالي و النقدي في دول التكتل يجب أن يحظى بمزيد من الاهتمام إذا لايمكن أن يقوم التكتل بين مجموعة الدول في ظل الأنظمة المالية و النقدية المتباينة لأن ذلك سيؤدي إلى تفاوت في الأسعار وفي النشاط الاقتصادي.[1]

[1]سماح أحمد فضل،مرجع سبق ذكره، ص69-72.

المبحث الثاني:طبيعة التكتل الاقتصادي الخليجي

كان لابد من تأسيس إتحاد ما بين دول مجلس الخليج العربي،نظرا لاشتراك دول المجلس في العديد من الخصائص التي ساعدتها كالقرب الجغرافي و ارتباطها تاريخيا و عرقيا،رغم الاختلافات الطفيفة في بعض المناطق،إلا أنها تمتلك روابط عززت من إمكانية خلق كتلة تكاملية خصوصا في الجوانب الاقتصادية،وهل ستكون قادرة على تكوين منطقة العملة الموحدة سنتعرض في هذا المبحث إلى الخصائص التي تتمتع بها الإقتصادات الخليجية و مراحل تشكل التكتل الاقتصادي الخليجي،مع الإشارة إلى المنطقة النقدية المثلى.

المطلب الأول: خصائص الاقتصادات الخليجية

إن نجاح أي تكتل أو تكامل اقتصادي يتطلب بتوافر عدة مقومات و خصائص تتميز بها دول المجلس وهذه الدول لديها من المقومات والخصائص ما يجعل جهودها نحو التكامل تكل بالنجاح، و تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:[1]

1: الدين واللغة والتاريخ المشترك: هذا المقوم يسهلقيام التكامل نظرا للترابط بين جزئيات الوطن المختلفة ومواطنيه، لما بينهم من عقائد وأساليب واحدة، فالخليج العربي يتوافر على هذا الإتحاد الروحي الديني، كما ترتبط تلك الدول ببعضها لغويا وتاريخيا وهذا من شأنه تدعيم التكامل الاقتصادي فيما بينهم؛

2: الاتحاد الجغرافي الإقليمي: التقارب الجغرافي يعتبر حافزا أساسيا للتكتل، نظرا للمزايا التي يتيها التقارب الجغرافي، لعل أهمها قصر المسافة بين أسواق البلدان المتكتلة فيما بينها مما يخفض تكاليف النقل وسرعته والدول الخليجية تمتاز بهذه الخاصية بالإضافةإلى الموقع الاستراتيجي الذي تحتله دول الخليج، خاصة من الناحية الاقتصادية، إذ يتوسط ثلاث قارات هي: أسيا، إفريقيا، أوروبا، هو عامل أساسي؛

3: التقارب والتجانس السياسي: يعد الاستقرار السياسي عامل مهم في عملية التطور والنمو الاقتصادي للبلدان وكذا بالنسبة للتكتل الاقتصادي، فعدم وجود استقرار سياسي يترتب عليه عدم وجود استقرار في الإدارة السياسية للتكتل الاقتصادي، فمعظم دول المجلس متجانسة سياسيا، و نظام الحكم فيها ملكي وبالتالي تتمتع بنوع من الاستقرار السياسي؛

4: اقتصاديات أحادية الإنتاج: فدول مجلس التعاون الخليجي تعتمد اقتصاديا على سلعة واحدة رئيسية وهي النفط وبالتالي فهي تعتمد على أساسي تقريبا في دخلها

5: التبعية الاقتصادية: تتصف اقتصاديات دول المجلس وبصفة مفرطة للتبعية الاقتصادية الخارجية سواء كان تصديرا أو استيرادا، فمعظم الاحتياجات الإنتاجية و الاستهلاكية والوسطية تستوردها من خارج بلدها؛

[1] خاطر أسمهان، مرجع سبق ذكره،ص ص 129، 130.

6: ضيق حجم السوق المحلية: تتصف جميع الدول النامية بضيق أسواقها المحلية والارتباط بالأسواقالعالميةلكن هذه الظاهرة تتسع أكثر في دول المجلس، فاقتصاديات هذه الأخيرة تعتمد أكثر على سلعة واحدة وهي النفط الخام فزيادة إنتاجها وتصديرها لا تؤدي ولا تؤثر في زيادة الأنشطة الاقتصادية الأخرى؛

7: الازدواجية في المشروعات الاقتصادية: حيت تعتمد في سياستها الاقتصادية على تحقيق أهداف متشابهة على الصعيد الإقليمي فتسعى من خلال خطط التنمية الاقتصادية إلىإيجاد بدائل للنفط ولكن دون تنسيق بين هذه الخطط مما ينتج عنه ازدواجية في مشروعات الاقتصادية والإنتاجية مما يعرض هذه الدول الى التنافس الذي يبعدها على تحقيق أهدافها التكاملية؛

8: ضعف الطاقة الإنتاجية(محدودية معدل الاستهلاك الكلي**):** على الرغم من الارتفاع الكبير في حجم الاستهلاك في دول مجلس التعاون الخليجي فعدل الاستهلاك الكلي سواء كان عاما أو خاصا لم يتجاوز نسبة 28%من الناتج القومي الإجمالي وهذه النسبة تعتبر متدنية للغاية مقارنة بالدول العربية؛

9: مشكلة الموارد المائية والتنمية الزراعية: فدول المجلس تتميز بندرة في الموارد المائية العذبة الطبيعية، أراضها قاحلة أو الشبه قارية أو الصحراوية هذا من جانب، ومن جانب أخر معدل سقوط الأمطار المنخفض ماينتج عنه محددات هيكلية للمساحات المزروعة و الإمكانيات المتاحة للتوسع فيها؛

10: القطاع الحكومي: يقوم هذا القطاع في دول مجلس التعاون الخليجي بدور فعال في الحياة الاقتصادية بالرغم من إنتاجها للنظام الاقتصادي الحر، فهو الممول الرئيسي لعملية التنمية من العوائد المالية النفطية الضخمة؛

11:الندرة في الموارد البشرية: تفتقر دول المجلس إلى القوى العاملة الوطنية لعدة أسباب فقسم من الخليجيين يفضل الوظيفة الحكومية وقسم أخر فيفضل الأعمال التجارية؛

12:ارتفاع متوسط دخل الفرد من الدخل القومي: بالرغم من هذا الارتفاع إلا أن دول المجلس بقيت خصائصها الاقتصادية و الاجتماعية كما في الدول النامية بصفة عامة حيث أن زيادة الثروة في حد ذاته لا تؤدي إلى القضاء السريع على مظاهر التخلف؛[1]

[1] خلاف علام، **توطين الفوائض المالية للدول العربية النفطية ودورها في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي**، دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي،مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013،ص ص 123،122.

المطلب الثاني: مراحل تشكلالتكتل الاقتصادي الخليجي

مر التكتل الاقتصادي لدول الخليج العربي بمراحل من أجل الوصول لما هو عليه اليوم، وهذه المراحل لابد من اجتيازها واحترام خصائصها حتى يكون التكتل فعال،في هذا الصدد سنتطرق إلى مفهوم التكتل الاقتصادي الخليجي، أهدافه، وأهم محطاته.

أولا: مفهوم مجلس التعاون الخليجي

1. نشأة مجلس التعاون الخليجي: تعد منطقة الخليج العربي أحد أبرز التكتلات في الوطن العربي، وتحظى بأهمية غير اعتيادية بالنسبة للنظام السياسي الدولي والإقليمي قديما وحديثا، حيت تحتل موقعا متميزا بين قارات العالم(أسيا، إفريقيا، أوروبا)،كما تشرف على ثلاث ممرات مهمة (البحر الأحمر، بحر لعرب، الخليج العربي)، فضلا عن ماتمتلكه من ثروات طبيعية هائلة لاسيما الثروات النفطية والغاز الطبيعي؛

بدأت فكرة مجلس التعاون الخليجي 16|05|1976 عندما زار ولي عهد الكويت ورئيس وزرائها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دول الإمارات العربية المتحدة بإجراء محادثات حول فكرة إنشاء مجلس للتعاون بين دول الخليج العربي، أثمرت هذه الزيادة عن تشكيل لجنة وزارية يرأسها وزير خارجية البلدين لمتابعة الموضوع الذي تمت إثارته من خلال القمة العربية الحادية عشر من الأردن في نوفمبر 1980، فقد عرضت الكويت تصوراتها الإستراتيجية على القادة للدول الخليج وأضحت تصوراتها للتعاون بين دول الخليج في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية،فكانت الاستجابة سريعة تبعتها خطوة مهمة تمثلت في عقد مؤتمر لجميع وزراء خارجية دول الخليج الست(المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، عمان) في مدينة الرياض في فيفري1981، أصفر على إنشاء مجلس التعاون للدول مجلس التعاون الخليجي،يقوم نطاقه على مبدأ التعاون بين دول الأعضاء في شكل وحدة أو اتحاد، وفي الشهر الموالي على عقد مؤتمر الرياض، عقد الوزراء خارجية دول الخليج اجتماعات في العاصمة العمانية مسقط، نتج عنها الموافقة على الهيكل التنظيمي للمجلس، وفي 25|05|1981 عقد قادة السعودية ،الكويت، قطر، الإمارات، البحرين،سلطنة عمان، في مدينة أبو ظبي،أول قمة لمجلس تعاون دول الخليج العربي، وتم فيها إقرار النظام الأساسي واختيار المسير عبد الله يعقوب بشارة ليكون أول من يشغل منصب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي وكذلك تشكيل مجموعة من اللجان الوزارية المهمة للتنفيذ أهداف المجلس، وأخيرا اختيرت العاصمة السعودية " الرياض" مقرا للأمانة العامة لمجلس التعاون، وعقدت الدورة الأخيرة في ديسمبر 2018 الدورة التاسعة والثلاثون؛[1]

[1]بدر عواد برغش، **نشأة مجلس التعاون الخليج العربي 1981**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، بغداد، المجلة3، السنة3،العدد 5، 2016، ص 237-239.

2. تعريف مجلس التعاون الخليجي: يعرف بحسب المبادئ و الأهداف التي حدده نظامها الأساسي، فإنه منظمة سياسية واقتصادية واجتماعية إقليمية، فمجلس التعاون يمثل تنظيما تعاونيا إقليميا بين دول الخليج العربي في مواجهة مختلف التحديات التي فرضتها الظروف المحيطة بالمنطقة وتشمل مجالات عمله جوانب مختلفة، الاقتصاد، السياسة، الأمن، الثقافة، الصحة، الإعلام، التعليم،الشؤون التشريعية والإدارية، الطاقة، الصناعة، التعدين و الزراعة والثروات المائية والحيوانية، ويتكون من ست دول عربية تطل على الخليج العربي، وتشكل أغلبية مساحة شبه الجزيرة العربية، وتتمثل في المملكة العربية السعودية،سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر ومملكة البحرين؛[1]

3. الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي: قد تم وضع هيكل تنظيمي لمجلس التعاون الخليجي مكون من ثلاثة فروع رئيسية وهي كما يلي:[2]

1.3. المجلس الأعلى: وهو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويعين الأمين العام ويجوز عقد دورات استثنائية بناءا على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضو أخر، وفي قمة أبو ظبي لعام 1998، قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة و اللاحقة، ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلث الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية؛

2.3. المجلس الوزاري: يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو ما ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة الأخيرة للمجلس الأعلى مجلس ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر،ويجوز له عقد دورات استثنائية بناءا على دعوة أي من الأعضاء و تأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحا إن حضر ثلثا من دول الأعضاء، وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري من بين أنور أخرى اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين دول الأعضاء والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين دول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى ما يتطلب موافقته؛

3.3 الأمانة العامة:تتلخص اختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسات الخاصة بتعزيز التعاون والتنسيق و التكامل في خطط وبرامج ومشروعات العمل الخليجي المشترك وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعة تنفيذ القرارات، وإعداد التقارير و الدراسات التي يتطلبها المجلس الأعلى أو المجلس

[1] حسن كريم حمزة، **العملة المالية و النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 188.
[2] بدر عواش، مرجع سبق ذكره، ص 246-248.

الوزاري، والتحضير لاجتماعات وإعداد جداول أعمال اجتماعات المجلس الوزاري و مشروعات القرارات وغير ذلك من المهام المنصوص عليها في النظام الأساسي لمجلس التعاون، وحسب الهيكل التنظيمي الجديد للأمانة العامة الذي اعتمده المجلس الوزاري في 25 نوفمبر 2014 فإن الجهاز الإداري للأمانة العامة يتألف مما يلي:[1]

- ✓ أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة؛
- ✓ خمسة أمناء مساعدين للشؤون السياسية و المفاوضات، و الشؤون الاقتصادية و التنموية، الشؤون العسكرية والشؤون الأمنية و التشريعية والقانونية ، ويعينه المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد؛
- ✓ أربعة رؤساء قطاعات تخصصية للشؤون السياسية ولاقتصادية، شؤون المفاوضات، شؤون الإنسان والبيئة، على ارتباط مباشر بأمناء العاملين المساعدين المعنيين، ويعينهم المجلس الوزاري لترشيح من الأمين العام لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد؛
- ✓ خمسة رؤساء بعثات إلى المكاتب الخارجية، على ارتباط مباشر بالأمناء العامين، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد؛
- ✓ خمسة مدراء عموميين للقطاعات التالية: مجلس الأمين العام، التنسيق والمتابعة، التخطيط الإستراتيجي والتميز المؤسسي، الإعلام والتواصل الإستراتيجي، الشؤون المالية والإدارية، شؤون المعلومات، المراسم، ويتم تعيينهم من قبل الأمين العام؛

وقد حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون أهداف المجلس في تحقيق التنسيق و التكامل والترابط بين دول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والتعليمية وغيرها من الشؤون الأخرى، ودفع عجلة التقدم في هذه المجالات، ورغبة في تعزيز اقتصاد دول المجلس في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية وما تتطلبه من تكتل أوثق بينهما يقوى موقفها التفاوضي وقد قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، فقد اتفقت على ما يلي:[2]

الفصل الأول: التبادل التجاري

المادة الأولى:الإتحاد الجمركي يطبق في موعد أقصاه الأول من يناير عام 2003؛

المادة الثانية: تقوم الدول الأعضاء برسم سياساتها وعلاقتها الاقتصادية بصفة جماعية اتجاه الدول و التكتلات و التجمعات الإقليمية الأخرى و الهيئات و المنظمات الإقليمية و الدولية؛

[1] علي شفيق، **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1989، ص 119-121.

[2] خاطر أسمهان، مرجع سبق ذكره،ص ص 121-123.

الفصل الثاني: السوق الخليجية المشتركة

المادة الثالثة: يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريين في أي دولة من الدول الأعضاء معاملة مواطنيها ن تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادي؛

الفصل الثالث: الإتحاد النقدي و الاقتصادي

المادة الرابعة: الاتحاد النقدي و لاقتصادي بهدف توحيد العملة، تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذه الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عالي من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية؛

المادة الخامسة:تنمية الاستثمارات المحلية والبينية والخارجية تتسم بالشفافية والاستقرار

المادة السادسة: المعنويات الدولية والإقليمية تنسق الدول الأعضاء سياستها على الصعيد الخارجي في مجال تقديم المعنويات الدولية والإقليمية للتنمية؛

الفصل الرابع: التكامل الائتماني

المادة السابعة: التنمية الشاملة تتبنى السياسات اللازمة لتحقيق مسيرة تنموية متكاملة وتعميق التنسيق بين الأنشطة التي تتضمنها خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك تنفيذ " إستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون"؛

المادة الثامنة: التنمية الصناعية اللازمة لزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد وتنسيق النشاط بينها على أساس تكاملي، بما في ذلك تنفيذ " الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون الخليج العربي"؛

المادة التاسعة: النفط والغاز والموارد الطبيعية بهدف تعزيز الوضع التنافسي لدول المجلس والعمل من أجل دعم سياسات تكاملية بين الأعضاء؛

المادة العاشرة: التنمية الزراعية تتبنى السياسات اللازمة لتحقيق التكامل الزراعي والاستخدام الأمثل طويل المدى المتاحة خاصة المياه، بما في ذلك تنفيذ"السياسة الزراعية المشتركة لدول المجلس"؛

المادة الحادية عشرة: حماية البيئة تتبنى السياسات والآليات اللازمة لحماية البيئة وفق الأنظمة والقرارات الصادرة في إطار مجلس التعاون بهذا الشأن، باعتبارها تمثل الحد الأدنى للتشريعات والأنظمة الوطنية؛

المادة الثانية عشرة: المشروعات المشتركة بهدف دعم الترابط الإنتاجي و الاستفادة من اقتصاديات الحجم فيها، وتحقيق التكامل الاقتصادي وتحسين توزيع مكاسبه بينها، تقوم الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لدعم وتمويل وإقامة المشروعات المشتركة الخاصة والعامة؛

الفصل الخامس: تنمية الموارد البشرية

المادة الثالثة عشرة:الإستراتيجية السكانية، تحقيق تنمية الموارد البشري**ة** والاستخدام الكامل والأمثل لها،وتوفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، وتعزيز دور المرأة في التنمية، وإحراز التوازن في التركيبة

السكانية وقوة العمل بما يكفل تجانس المجتمع في دول المجلس ويؤكد هويته العربية والإسلامية ويحافظ على استقراره وتماسكه؛

المادة الرابعة عشرة:محو الأمية وإلزامية التعليم الأساسي؛

المادة الخامسة عشرة: التعليم و تطوير برامج ومناهج التعليم العام والعالي والفني لضمان مستوى عالي لمحتواه العلمي وتتلاءم مع احتياجات التنمية في دول المجلس؛

المادة السادسة عشرة:توطين القوى العاملة تطوير وتوحيد أنظمة وتشريعات العمل، وإزالة العقبات التي تعترض انتقال الأيدي العاملة الوطنية فيما بين دول المجلس، واعتبار مواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم ضمن النسب المطلوبة لتوطين العمالة؛

المادة السابعة عشرة: زيادة مساهمة الأيدي العاملة الوطنية وتدريبها؛

الفصل السادس: مجالات البحث العلمي والتقني

المادة الثامنة عشر:البحث العلمي، دعم البحث العلمي والتقني المشترك وتطوير قاعدة علمية وتقنية ومعلوماتية ذاتية مشتركة باعتبارها من الأولويات الأساسية للتنمية؛

المادة التاسعة عشرة: القاعدة العلمية و التقنية والمعلوماتية، تحديد آلية لتحقيق الاستفادة من البحث العلمي والتقني في القطاعين العام والخاص والتنسيق المستمر بين أجهزة التنفيذ من دعم وتطوير مراكز وأنظمة وشبكات المعلومات التقنية وتبني برامج تسهل نشر وتبادل المعلومات بين مؤسسات البحث؛

المادة العشرون:الملكية الفكرية؛

الفصل السابع: النقل والمواصلات والبنية الأساسية

المادة الحادية والعشرون: وسائل النقل؛

المادة الثانية والعشرون: خدمات وسائط النقل البحري؛

المادة الثالثة والعشرون: تكامل البنية التحتية؛

المادة الرابعة والعشرون:الاتصالات تتخذ سياسات الاتصالات بما في ذلك خدمات الاتصال الهاتفي والبريد وشبكات المعلومات،

المادة الخامسة والعشرون: التجارة الالكترونية؛

الفصل الثامن: آليات التنفيذ والمتابعة

المادة السادسة والعشرون: تنفيذ الاتفاقية تقوم اللجان العاملة في إطار المجلس كما فيما يخص بتنفيذ هذه الاتفاقية، تقوم الأمانة بمتابعة التنفيذ؛

ثانيا: أهداف مجلس التعاون الخليجي

يوجد مجموعة من الأهداف التي يسعى المجلس لتحقيقها من وراء إقامة هذا الكيان الاقتصادي و السياسي،

وذلك على غرار باقي التكتلات الاقتصادية الأخرى في العالم، بحيث ينص النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي عليها فيمايلي:[1]

-تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها؛

-تعميق الروابط والصلات و أوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات

- ✓ وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية:الشؤون الاقتصادية المالية و التجارية، الجمركية والمواصلات، والمجالات التعليمية والثقافية والاجتماعية، والصحية، والإعلامية، والسياحية، والتشريعية والإدارية؛
- ✓ دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها؛
- ✓ إقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص؛
- ✓ العمل على ترسيخ وتعميق وتدعيم ما تحقق عن إنجازات تهتم الشعوب والدول؛
- ✓ إتاحة تملك العقار في كل دول المجلس لكل مواطني المجلس؛
- ✓ تحرير التجارة البينية بين دول المجلس؛

ثالثا: محطات مهمة في مسيرة مجلس التعاون الخليجي

مر التكتل الاقتصادي لدول الخليج العربي بمراحل من أجل الوصول لما هو عليه اليوم، وهذه المراحل لابد من اجتيازهاواحترام خصائصها حتى يكون التكتل فعلي وفعال، وتتمثل فيما يلي:[2]

1. منطقة التجارة الخليجية الحرة(2001-2003): بتوقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة سنة 1981، اتجهت دول المجلس إلى إتحاد الخطوات الرامية إلى إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها، ودخلت حيز التنفيذ في مارس 1983، واستمرت إلى غاية 2002 (عشرون سنة)، حين حل محلها الإتحاد الجمركي لدول المجلس وخلال فترة منطقة التجارة الحرة(1983-2002) ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس منأقل من 6 مليار دولار في نفس السنة 1983، إلى حوالي 20 مليار دولار عام 2002،

تميزت منطقة التجارة الخليجية الحرة بإعفاء منتجات مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من إعفاءات من الرسوم الجمركية، شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة، تنسيق السياسات والعلاقات التجارية فيما بين دول المجلس اتجاه الدول

[1] علي شفيق، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[2] بوشلول السعيد، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه**، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009،ص ص 21،22.

وتكتلات الاقتصادية الأخرى والمعاملة المتساوية لمواطني دول مجلس التعاون في أي من هذه الدول من حيث حرية الانتقال والإقامة، حرية الممارسة النشاط الاقتصادي، حرية التملك والاستثمار؛

إضافة إلى ما تميزت به منطقة التجارة الحرة، هناك مجموعة من الإجراءات تنظم عمل المنطقة الحرة و المتمثلة فيما يلي:[1]

- ✓ السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس بدون الحاجة إلى وكيل محلي أو اتخاذ أية إجراءات سوى شهادة المنشأ؛
- ✓ في حالة استفتاء رسوم جمركية أو تأمين على بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشأ، يعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب بعد التأكد من وطنيتها؛
- ✓ العمل بنظام التخليص الفوري لإنهاء الإجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس؛
- ✓ إعداد بيانات الصادر للبضائع ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس ؛
- ✓ تخصيص ممرات خاصة في المنافذ بين الدول الأعضاء لمواطني دول مجلس التعاون ومع الإشارة لها بعبارة " مواطنو دول مجلس التعاون"

1.1.عوائق تطبيق منطقة التجارة الحرة الخليجية: هناك مجموعة من العوائق التي حالة دون وصول منطقة التجارة الحرة بين دول المجلس إلى تحقيق طفرة نوعية في التجارة البينية لدول المجلس، ومن أهم هذه المعوقات يمكن أن نذكر:[2]

- ✓ وجود فجوة بين القوانين والتشريعات الصادرة من الأمانة للمجلس، والقوانين الخاصة بكل دولة عضو في المجلس؛
- ✓ مشكلة البطء المسجل في توحيد المعايير والمقاييس بين الدول الأعضاء، ففي ظرف عشرة سنوات تمت الموافقة على توحيد 107 معيار فقط؛
- ✓ غياب موقف موحد للدول المجلس اتجاه القطاع الخاص في ما يتعلق بالأطر والتشريعات والمنظمة والتحفيز المقدمة له؛
- ✓ خلال فترة تطبيق منطقة التجارة الحرة الخليجية سجلت بعض النقائص الإدارية والمتمثلة في طول فترة انتظار الشاحنات المحملة بالبضائع بسبب عدم دقة الوثائق الخاصة بها، أو كونها غير مكتملة، أو بسبب محدودية أداء وتكوين رجال الجمارك في المنافذ الحدودية، مما عرض بعض السلع للتلف؛

---

[1] أمانة دول مجلس التعاون الخليجي،"**مجلس التعاون الخليجي المسيرة و الإنجاز، 2007**،ص56،55، متوفرة على الموقع الأمانة الرابط التالي: www./gcc-sg-org/ ،تاريخ الإطلاع 13/03/2020،ساعة الإطلاع 16:35.

[2] يوسف خليفة يوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**، بيروت 2011، ص ص 350، 351.

2. الإتحاد الجمركي (مارس 2005- نهاية 2007): يعتبر قرار قيام إتحاد جمركي لدول مجلس التعاون الخليجي من القرارات الهامة في مسيرة المجلس، ويعد خطوة كبيرة في طريق الوحدة الاقتصادية، حيث يجعل هذا المجلس من التكتلات الاقتصادية العملاقة في العالم النامي، كما يوفر المجلس فرصة تكوين تفاوضي ويوازن التكتل الأوروبي، ويستطيع من تم أن يفرض حلولا عادلة للمشكلات العالقة بينهما،بعد أن أشترط الاتحاد الأوروبي على المجلس قيام إتحاد جمركي لإقامة شراكة بين الطرفين؛

فقد قرر المجلس الأعلى لدول المجلس في دوريته الثالثة والعشرون التي عقدت بدولة قطر يومي 21 و22 ديسمبر 2002 مباركة قيام الإتحاد الجمركي للمجلس في الأول من شهر جانفي 2003 ، ولقد أقر جملة من الإجراءات و الخطوات التي اتفقت عليها لجنة التعاون المالي والاقتصادي لقيام الإتحاد الجمركي لدول المجلس ومن أهم هذه الإجراءات والخطوات ما يلي:[1]

- ✓ تحديد موعد لتطبيق الإتحاد الجمركي، يتم البدء في التطبيق أول جانفي 2003؛

تحديد مفهوم الإتحاد الجمركي وأسسه، حيث يقوم هذا الأخير على:

- ✓ تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي؛
- ✓ القانون الجمركي الموحد؛
- ✓ اعتماد لوائح وأنظمة متماثلة لدول المجلس في المجالات ذات الصلة؛
- ✓ توحيد النظم والإجراءات الجمركية والمالية والإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير وإعادة التصدير في دول المجلس؛
- ✓ يتم تحصيل الرسوم الجمركية عند نقطة دخول واحدة؛
- ✓ انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطبيق أنظمة الحجز البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة؛ معاملات السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية؛
- ✓ ويؤدي قيام الإتحاد الجمركي إلى الاستفادة من اقتصاديات الحجم وزيادة المنافسة، ورفع الكفاءة في الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة،وبالتالي فتح مجال أوسع للاستثمار البيني، وتحسين الوضع التفاوضي في دول المجلس للحصول على الشروط أفضل للتجارة مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى؛

- **هيئة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي:** لقد تم انتشار هيئة الإتحاد الجمركي لدول المجلس بموجب قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الثانية والثلاثين التي عقدت في مدينة

[1] بوشلول السعيد، مرجع سبق ذكره،ص ص 22،26.

الرياض في ديسمبر 2011، وبدأت الهيئة أعمالها في الأول من جوان 2012، وتتضمن مهامها ما يلي:[1]

- ✓ استكمال دراسة آلية توزيع الحصيلة الجمركية؛
- ✓ دراسة الحماية الجمركية بما فيها ذلك أسلوب تطبيقها في نقاط الدخول الأولى؛
- ✓ استكمال دراسة التعامل مع السلع الأمريكية التي تستورد من خلال مملكة البحرين وسلطنة عمان؛
- ✓ توحيد الإجراءات الجمركية و التأكد من تطبيق المواصفات والمقاييس والحجر الزراعي والبيطري ومراقبة السلع المقلدة والمغشوشة في نقاط الدخول الأولى؛
- ✓ استكمال دراسة منتجات المصانع الوطنية المقامة في المناطق الحرة بدول المجلس؛
- ✓ الإجراءات التي يتم تطبيقها في المنافذ الأولى مع العالم الخارجي لا يتم تكرارها في المنافذ البينية، ويقتصر الدور الجمركي في المنافذ البينية على الإجراءات التي لم تتم في نقاط الدخول الأولي؛

3. السوق الخليجية المشتركة(2008-2009): في إطار تعزيز المواطنة الاقتصادية وتمكين أبناء دول المجلس من ممارسة النشاط الاقتصادي في الدول الأعضاء، أقر المجلس الأعلى برنامجا زمنيا محدد والية لمتابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة، بحيث يتم استكمال جميع متطلباتها قبل نهاية 2007، وبعد أن قطعت دول المجلس شوط تسيير في تحقيق تلك المتطلبات جاء الإعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة في نهاية عام 2007، وتحديدا في " قمة الدوحة" ليبدأ العمل بموجبها اعتبارا من الأول من جانفي 2008، كخطوة تاريخية في مسيرة العمل المشترك بدول مجلس التعاون، تعتمد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بأن يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريين في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنوها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية؛[2]

1.3.المواطنة الخليجية: كما سبقت الإشارة له فإن المواطنة الخليجية تعني المساواة التامة في المعاملة بين موطني دول مجلس التعاون في كافة المجلات الاقتصادية وهذا بالنسبة للمواطنين الطبيعيين و الاعتباريينوبدون أي تمييز، وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية سنة 2001 بشكل صريح، وحددت هذه المادة العشر مجالات اقتصادية أوردتها على سبيل المثال لا الحصر يتعين فيها تحقيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس وتشمل هذه المجالات العشرة فيما يلي:[3]

---

[1] الأمانة العامة لدول الخليج العربية، **مسيرة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومتطلباته**،إدارة الشؤون الجمركية، الأمانة العامة، الرياض، 2013،ص ص 12،13، متوفر على موقع الأمانة العامة الرابط التالي: www.gcc-sg-org تاريخ الاطلاع: 13/03/2020، ساعة الاطلاع 18:05.

[2] يحي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[3] عربي ناصر صلاح الدين، **دراسة إمكانية إقامة منطقة نقدية مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمات**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، 2015،ص ص 104،105.

- ✓ التنقل والإقامة؛
- ✓ العمل في القطاعات الحكومية والأهلية؛
- ✓ التأمين الاجتماعي والتقاعد؛
- ✓ ممارسة المهن والحرف؛
- ✓ مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية؛
- ✓ تملك العقار؛
- ✓ تنقل رؤوس الأموال؛
- ✓ المعاملة الضريبية؛
- ✓ تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات؛
- ✓ التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية؛

2.3. أهداف السوق الخليجية المشتركة: تسعى دول مجلس التعاون الخليجي للتحقيق مجموعة من الأهداف من وراء خلق السوق الخليجية المشتركة والتي يمكن ذكرها فيما يلي:[1]

- ✓ تحقيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في جميع المجالات الاقتصادية؛
- ✓ إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي،وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم؛
- ✓ فتح مجال أوسع للاستثمارات الخليجية في دول المجلس؛
- ✓ تعزيز تنافسية اقتصاديات دول المجلس عن طريق رفع الكفاءة في الإنتاج، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة؛

4. مرحلة الوحدة النقدية(بدأت من 2010): في هذه المرحلة كان هدفالمجلس الوصول إلى تحقيق الاتحاد النقدي الاقتصادي بين دول الأعضاء من حيث توحيد العملة،وتقوم هذه الدول وفق جدول زمني مجدد لتحقيق متطلبات هذا الاتحاد من خلال التوصل إلى مستوى عالي من التقارب بين دول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية، خاصة السياسات المالية والنقدية، وتشريعات المصرفية ووضع معايير لتقريب الأداء الاقتصاديذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار ،وهدف من ذلك تنمية الاستثمارات المحلية، والخارجية في دول المجلس، وتوفير بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والاستقرار، وبهذا اتفق دول الأعضاء على اتخاذالإجراءات التالية:[2]

- ✓ توحيد أنظمتها وقوانينها المتعلقة بالاستثمار؛
- ✓ معاملة الاستثمارات المملوكة للمواطنين الطبيعيين والاعتباريين، المعاملة الوطنية في الدول الأعضاء؛

[1] المرجع نفسه، ص 106.

[2] خلاف علام، مرجع سبق ذكره،ص ص 120،121.

- ✓ تكامل الأسواق المالية في دول المجلس وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها؛
- ✓ تبني مواصفات ومقاييس موحدة لجميع السلع وفقا للنظام الأساسي لهيئة المواصفات والمقاييس ومنه فالتكامل النقدي بحاجة إلى قرارات سياسية متدرجة الداعمة والدافعة ؛

المطلب الثالث: المنطقة النقدية المثلى

بالنظر إلى شروط التي تحددها النظرية الاقتصادية لتكوين منطقة للعملة الموحدة، نجد أن متطلبات الوحدة متوفرة في دول المجلس التعاون الخليجي بشكل أفضل من دول الاتحاد الأوروبي التي نجحت في تجربتها للوحدة النقدية على عكس دول الخليج، كما أن كامل دول الخليج تتمتع بفوائض مالية هامة واستقرار نقدي، وبالتالي تستطيع أن تتخذ مسارات متقاربة جدا في شأن التضخم والدين العام ونسب العائد؛

أولا: معايير التقارب للتكتل النقدي الخليجي

تعني عملية التقارب تضيق الفجوة والتباين بين الدول الراغبة في تطوير علاقتها البينية وتشكيل تكامل نقدي، والتي يتم عرضها فيما يلي:[1]

1. معيار حرية انتقال عوامل الإنتاج: في هذا الإطار فإن دول المجلس قد حققت درجة الوفاء النسبي،حيث لا تفرض أي قيود على انتقال العمالة ورؤوس الأموال فيما بينها وتمت إزالة هذه القيود بصفة نهائية، كما أن انعدام القيود على الدخل وتخفيض الرسوم الجمركية يمثل أهم العوامل التي ساعدت على تسهيل حركة رؤوس الأموال بين دول المجلس، ولكن على الرغم من انعدام القيود إلا أن حجم الاستثمارات البينية لا يزال دون المستوى المطلوب، حيث تتجه معظم رؤوس الأموال إلى الاستثمار في الخارج؛

2. معيار الانفتاح على العالم الخارجي: إندرجة الانفتاح الاقتصادي من أهم العوامل التي تهيئ الدول لانضمام إلى منطقة العملة المثلى وبالرغم من درجة الانفتاح العالية لدول المجلس على الخارج، أن تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء يشتمل الخيار الجيد للدول الأكثر انفتاحا على الخارج؛

3. معيار التنوع الاقتصادي: إن دول المجلس تعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية وهذا ما يقلل إمكانية منطقة نقدية مثلى، ورغم التنوع في الإنتاج الذي أبدته بعض دول المجلس كالبحرين مثلا أولت الأهمية للقطاع المالي وقطاع البنوك الإسلامية، كما اهتمت الإمارات بقطاع السياحة وعمليات إعادة التصدير، إلا أن دول المجلس تتطلب مزيدا من الجهود و الاستمرارية لتحقيق التنوع في اقتصادياتها؛

4. معيار التشابه في الأهداف الاقتصادية: يعتبر التشابه في الأهداف الاقتصادية لدول المجلس، وخاصة فيما يتعلق بالبطالة والتضخم، وكذلك التشابه في مختلف السياسات النقدية و المالية التي تعتمد على الإنفاق

[1] صغير زوبيدة وشقاق ابتسام، مرجع سبق ذكره،ص ص 142،143.

الحكومي الممول بالإيرادات النفطية، وبالتالي كل هذا الضعف الملحوظ يجعل الاتفاق بينهما على سياسة صرف موحدة بين عملاتها الوطنية مسألة ممكنة؛

5. معيار المزايا والتكاليف: يشير هذا المعيار إلى أن الانضمام إلى منطقة نقدية يجب أن يتم فقط عندما تكون المنافع المحققة أكبر منها من تكاليف الانضمام إلى هذا المشروع، ومنافع دول المجلس تكمن في زيادة القوة التفاوضية للمنطقة بما يؤدي إلى تحسين شروط الاستثمارات بالإضافة إلى نجاح مشروعات التنمية المتكاملة، أما فيما يتعلق بالتكاليف فتتمثل في التنازل على السيادة النقدية لصالح السلطة فوق وطنية؛[1]

ثانيا: المكاسب الإستراتيجية من الوحدة النقدية لدول مجلس التعاون الخليجي

إنالوحدة النقدية هي الركن الأساسي للوحدة النقدية للوحدة الاقتصادية، وهي ممكنه إذا ما أصبحت هدفا إستراتيجيا لدول المجلس، ويمكن أن هذه الوحدة مجدية للتمهيد لوحدة سياسية مستقبلية، إذ ما تم التنازل عن بعض المكتسبات السيادية وتجاوز الخلافات السيادية والتي كثير منها ذو طابع شكلي، إذا من الضروري أتباع سياسة نقدية مستقلة تكون موجهة نحو خدمة اقتصاديات المنطقة وإنشاء بنك مركزي خليجي يسعى لتحقيق استقلال السياسة النقدية من خلال:[2]

- ✓ تحقيق الضبط في عرض النقد، في منح الائتمان وفي السياسات والمعايير الإستشرافية وفي السياسات المالية والإنفاق العام وسياسات الدين العام،
- ✓ جعل " العملة الخليجية الموحدة " وحدة قياس: اذ ما قامت دول المجلس بتسعير صادراتها النفطية بالعملة الموحدة سيصبح من الممكن تعويم سعر الصرف أو حتى التداول الحر بدون الحاجة إلى الربط مع عملة أخرى، مما ينتج عنه مكاسب أهمها سعر الصرف كأداة تصحيح اقتصادي لمواجهة الضغوط التضخمية والمساعدة في تنويع اقتصاديات دول الاتحاد من خلال رفع كفاءة الوحدات الإنتاجية الجديدة وتحسين قدراتها التنافسية داخليا وخارجيا؛
- ✓ تكوين عملة احتياط دولية رئيسية: والتي من الممكن أن يشكل عليها طلب عالمي وبالتالي تعزيز مكانة العملة الموحدة، ضمن عملات الاحتياطي العالمي وهو مايمنح المنطقة أهمية اقتصادية تمكنها من التعامل مع التغيرات والتكتلات الخارجية؛

وفي الأخير نستطيع القول أن الاتحاد الأوروبي النقدي يعتبر نموذجا رائدا في مجال التكتل الاقتصادي، باعتباره وصل إلى أعلى درجات التكتل الاقتصادي وهي الوحدة النقدية على عكس التعاون الخليجي الذي يبرز تشكك بشأن موعد تنفيذ الاتحاد النقدي الخليجي إذا ما أخدنا بعين الاعتبار الأحداث الأخيرة في منطقة

[1] عباس بلفاطمي، **هل يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منطقة مثلى؟**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، المركز الجامعي برج بوعريريج، 2011، ص 55-57.

[2] بن الدين أحمد، مرجع سبق ذكره،ص ص 147،148.

الخليج العربي خاصة والعالم العربي عامة، إضافة إلى التطورات التي حصلت في الاتحاد الأوروبي خصوصا الأزمة اليونانية وتداعياتها، والتي أدت إلى التشكيل في استدامة إتحاد نقدي خليجي في ظل غياب اتحاد مالي متين و قواعد مالية ملزمة وقابلة للتنفيذ، لكن من المهم أن نشير إلى وفرة الموارد الطبيعية الواسعة النطاق والمصادر المالية الهامة والتركيبة التي تمتلكها دول مجلس التعاون الخليجي تعزز من حظوظ نجاح الاتحاد إذا ما استكملت آخر الخطوات؛

خلاصة

أصبحت ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية أحد معالم النظام الاقتصادي الراهن حيث اتجهت الدول لإقامة التحالفات فيما بينها في إطار التكتل الاقتصادي رغبة منها في تحقيق المنافع التي يعود بها التكتل فيما بين الدول، وخير مثال الاتحاد الأوروبي الذي حقق نجاحات كبيرة جعلت منه قوة اقتصادية تنافس أقوى الاقتصاديات في العالم لوصوله للوحدة النقدية المثلى؛

ونظرا للخصائص التي تتميز بها دول مجلس التعاون الخليجي استطاعت أن تحقق تطورا في مجال التكتل حيث يعتبر وصولها إلى منطقة السوق الخليجية المشتركة نجاحا بحد ذاته، حيث أنها تطمح إلى تحقيق الوحدة النقدية.

تمهيد

يساعد النشاط التجاري في التنمية الاقتصادية لكل دولة ويلعب دورا هاما في تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية، كما هو الحال بالنسبة لدول الخليج التي تسعى إلى تحقيق تكامل اقتصادي يعتمد على التجارة والاستثمارات التي تتحرك وفق الثروة النفطية،هذه الأخيرة تعتبر مفتاحا وطريقا لدول مجلس التعاون بالوصول إلى التطلعات المستقبلية المرغوبة، وزيادة حجم الاستثمارات وتحقيق فائض في الصادرات، ولكن دلك لن يتحقق إلا بتوحيد السياسات وتقليص العوائق الحائلة أمامذلك، وعليه سنحاول من خلال هدا الفصل معرفة مداخل التكتل لدول مجلس التعاون الخليجي من تجارة بينية واستثمارات بينية،وكذلك الأزمة النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول: مداخل التكتل لدول مجلس التعاون الخليجي.

يساعد النشاط التجاري في التنمية الاقتصادية لكل دولة، كما تلعب الاستثمارات دورا هاما في تقوية العلاقات الاقتصادية والسياسية خصوصا في تلك الدول المتكاملة فيما بينها ،كما هو الحال في دول الخليج ،لدلك قمنا خلال هدا المبحث بمعاينة وضعية التجارة الخارجية والبينية ،وأيضا معرفة حجم الاستثمارات المتدفقة سواء الخارجية أو الداخلية.

المطلب الأول: التجارة الخليجية

وفيها نميز بين:

أولا: التجارة الخليجية البينية

تعرف التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي على أنها تمثل الصادرات والواردات من و إلى دول المجلس، وبعد الإطلاع على بيانات التبادل التجاري لهذه الدول تبين أن المعدل ينمو بمعدلات منخفضة، ويؤكد تقرير الذي أعده قطاع المعلومات في الأمانة العامة لدول المجلس، إن هذه القرارات والخطوات التي أتخذها الدول الأعضاء مجتمعة لتسهيل انسياب السلع بينهم، حيت أرتفع حجم التجارة السلعية لدول المجلس بنسبة 55% خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، وقد ارتفعت بنسبة 5.6%خلال سنة 2017 لتبلغ نحو 123.6 مليار دولار مقارنة مع 117.1 مليار دولار سنة 2016؛[1]

الجدول (2-1):التجارة البينية بين دول المجلس سنة 2017

الدول	النسبة%
الإمارات العربية المتحدة	37.7
البحرين	10.6
السعودية	30
عمان	8.5
قطر	6.1
الكويت	7.1

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المركز الإحصائي وقطاع المعلومات- الأمانة العامة

gccstat.org/ar/about/the-board

ويمكن توضيح بيانات الجدول أعلاه في الشكل الموالي:

[1] إحصاءات التجارة الخارجية لدول الخليج العربية، **المركز الإحصائي**، الأمانة العامة، العدد 1 مايو، مسقط – سلطنة عمان، 2018.

الشكل (2-1): نسب التجارة البينية بين دول المجلس سنة 2007

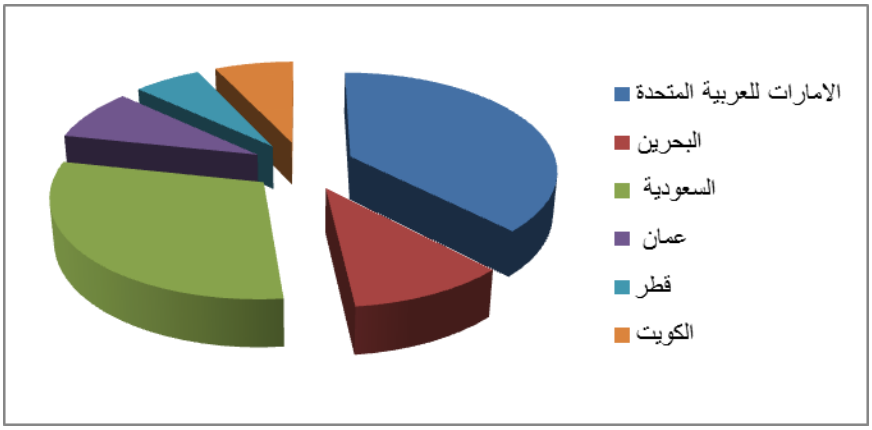

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول أعلاه

من المعروف أن التجارة البينية لدول المجلس لا تزال متواضعة نتيجة لضعف التركيبة السلعية الخليجية التي تتميز بتشابه السلع المنتجة داخل المجلس،كما أن الدول الأعضاء تتشارك في ميزة أن صادراتها من البترول ومشتقاته أي أنالإنتاج والمدخول متشابه، وكما يوضح الجدول أعلاه تملك الإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة وهي 37.7%،وقطر تأتي في المرتبة الأخيرة بنسبة 6.1%،وهذا راجع لان دول المجلس تواجه كما ذكرنا ضعف في التجارة البينية،حيث إن معادلات التجارة البينية ترتفع في الدول الأقل إنتاجا للنفط وتقل في الدول الأكثر إنتاجا للنفط.

1:الاتجاه العام لحجم التجارة السلعية البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

سنحاول عرض بيانات حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة مابين 2012_2018.

الجدول رقم(2-2):تطور التجارة السلعية البينية لمجلس التعاون الخليجي للفترة (2012- 2018)

البيان	إجماليالواردات السلعية البينية	إجمالي الصادرات السلعية البينية	معدل النمو في حجم التجارة البينية%	حجم التبادل التجاري السلعي البيني
2012	47.9	79.9	%12.8	126.7
2013	56.7	89.1	15.5%	146.3
2014	48.9	89.5	%-8,6	133.7
2015	46.6	84.8	%-5,0	127.0
2016	44.9	72.3	%-7,7	117.2
2017	46.7	76.8	%5,4	123.5
2018	52.2	94.8	%19.0	147.0

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتماد على تقرير المركز الإحصائي إحصاءات التجارة لدول المجلس2018،العدد4،ديسمبر 2019، ص ص 49، 50.

والشكل الموالي يعكس بيانات تطور التجارة السلعية البينية لمجلس التعاون الخليجي 2012-2018:

الشكل رقم(2-2): يبين الشكل تطور التجارة السلعية البينية لمجلس التعاون الخليجي 2012-2018

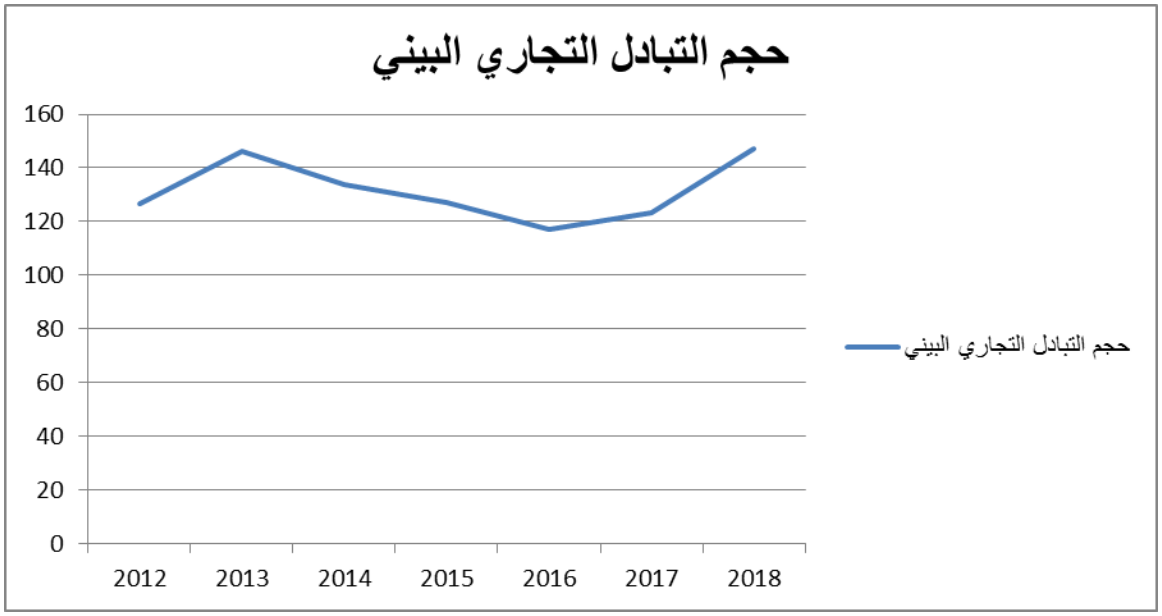

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (2-2)

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن إجمالي الصادرات والواردات السلعية البينية قد ارتفعت بنسبة 19% خلال عام 2018م وبلغت نحو 147.0مليار دولار أمريكي مقارنة مع123.5 مليار دولار أمريكي عام 2017،حيث ارتفعت قيمة إجمالي الصادرات السلعية البينية بنسبة 23 % وبلغت 94.8 مليار دولار خلال 2018 مقارنة ب76.8 مليار دولار في عام 2017، كما ارتفعت قيمة إجمالي الواردات السلعية البينية بنسبة11.8%خلال 2018 لتبلغ نحو52.2مليار دولار أمريكي مقارنة بـ46.7مليار دولار أمريكي في عام 2017،كما يظهرأيضاأن تطور حجم التجارة السلعية البينية في مجلس التعاون خلال الفترة 2012-2018بلغت ذروتها في العام 2018وبقيمة 147.0مليار دولار كما يظهر تراجع في حجم التجارة السلعية البينية حلال 2014-2016 لتعود للارتفاع بنسبة 5.4% في عام 2017، ثم إلى 19% سنة 2018.

2: الصادرات السلعية البينية لمجلس التعاون الخليجي

يوضح الجدول الموالي تطور الصادرات السلعية البينية لمجلس التعاون الخليجي للفترة 2012-2018

الجدول رقم (2-3):إجمالي الصادرات السلعية البينية لمجلس التعاون الخليجي للفترة (2012-2018)

البيان	صادرات النفط والغاز البينية	إجمالي الصادرات السلعية	الصادرات السلعية الوطنية غير النفطية	معدل النمو لحجم التجارة%	السلع البينية المعاد تصديرها
2012	20.5	78.8	23.9	%15.4	29.6
2013	20.9	89.6	29.9	%13.7	36.3
2014	20.6	84.8	28.9	-%5.4	34.1
2015	15.2	80.4	27.3	-%5.2	35.8
2016	15.9	72,3	25.2	-%10.1	29.1
2017	20.4	76.8	27.6	%6.2	28.8
2018	23.9	94.8	35.1	%23.4	35.7

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير المركز الإحصائيإحصاءات التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي 2018،العدد 4،ديسمبر 2019،ص50، 51.

نلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع في قيمة إجمالي الصادرات السلعية البينية بنسبة 23.4% خلال عام 2018 لتبلغ نحو 94.8 دولار أمريكي مقارنة ب76.8مليار دولار أمريكيفي عام 2017 نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات السلعية البينية غير النفطية الوطنية المنشأ بنسبة 27.6 % لتبلغ 35.7 مليار دولار خلال 2018 مقارنة ب27.6مليار دولار أمريكي في عام 2017، وارتفاع قيمة السلع البينية المعاد تصديرها بنسبة 24.0%خلال عام 2018 لتبلغ نحو 35.7 مليار دولار أمريكي مقارنة ب28.8 مليار دولار أمريكي في عام 2017 وأيضا ارتفاع قيمة الصادرات النفطية البينية بنسبة 17.2% خلال عام 2018 لتبلغ نحو23,9 مليار دولار مقارنة بقيمة 20.4 مليار دولار في عام 2017.

3:إجمالي الواردات السلعية البينية لمجلس التعاون الخليجي

يوضح الجدول الموالي تطور إجمالي الواردات السلعية لمجلس التعاون الخليجي للفترة (2012- 2018)

الجدول رقم(2-4):تطور إجمالي الواردات السلعية لمجلس التعاون الخليجي للفترة(2012-2018)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجماليالواردات السلعية	47.9	56.7	48.9	46.6	44.9	46.7	52.2
معدل النمو%	%8.9	%18.4	-%13.8	-%4.7	-%3.6	%4.0	%11.8

المصدر:من إعداد الطالبتين على تقرير المركز الإحصائي إحصاءات التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي 2018،العدد4،ديسمبر2019،ص ص50، 51.

نلاحظ من الجدول أعلاه الذي يمثل تطور إجماليالواردات السلعية البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، ارتفاع في قيمة إجمالي الواردات السلعية البينية بنسبة 11.8 %خلال عام 2018 لتبلغ نحو 52.2 مليار دولار أمريكي مقارنة ب 46.7 مليار دولار في عام 2017.

4: واقع التجارة الخليجية البينية لدول المجلس

على الرغم المحاولات التي كانت ولا زالت دول المجلس تسعى من خلالها إلى تحرير تجارتها البينية، وتوحيد سياساتها التجارية مع العالم الخارجي ،فإن انجازاتها في هذا المجال مازالت متواضعة، وهدا راجع إلى العديد من الأسباب ونذكر منها:[1]

– من منظور المعاملة التمييزية، يمكن القول أن جميع الدول الخليجية في تعاملها مع منتجات باقي الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، لا تتعامل أي منها سلبيا مع المنتجات، ولكن وجود التعريفة الجمركية أو فرضها على المنتجات الوطنية الخليجية، يساوي بين هده المنتجات ومثيلاتها غير الخليجية في أسواق الدول الأعضاء وبالتالي يفقدها بعض الميزات التنافسية؛

– غياب السياسة التجارية الموحدة،بسبب عدم توحيد هذه الدول لسياساتها التجارية مع العالم الخارجي،الأمرالذي يضع الواردات من المنتجات الخليجية في السوق المحلية الخليجية المنفرد مع منظمة التجارة العالمية يضعف وضعها التفاوضي،ويحد من قدرة دول المجلس على توحيد سياساتها التجارية،وخاصة ما يتعلق منها بالتعريفات الجمركية على السلع المستوردة من العالم الخارج ولزيادة التجارة البينية الخليجية،لابد لدول الخليج العربية من إزالةأو الحد من معوقات هذه التجارة، ومن خلال توحيد سياساتها التجارية وتحرير تجارتها البينية، ولا بد لها من إعادة هيكلة وحدات الإنتاج في اقتصادياتها بالتوسع في استغلال الثروات الطبيعية غير النفطية،المتوفرة في بعضها فمن شان مثل هده الإجراءات أن تدعم اتجاه وحدات الإنتاج في هده الدول نحو التكامل الاقتصادي؛

– عدم توفر البيانات والإحصاءات التجارية الدقيقة في الوقت المناسب لاتخاذ قرارات الإنتاج والتسويق وتلك المتعلقة بالنقل مثل التأخير المرتبط بالعبور بين الدول جراء تأشيرة العبور وتفتيش الحمولة وغيرها.

إن قيام الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، يساعد على ارتفاع حجم التبادل التجاري البيني لدول المجلس عند مقارنته بالفترات السابقة،ولكن قد يكون هدا الارتفاع في حجم المبادلات التجارية غير مقتصر على التجارة البينية عند مقارنته بالتجارة الخليجية الخارجية.

[1] صغير زوبيدة، شقاف ابتسام، مرجع سبق ذكره، ص 56-58.

ثانيا:التجارة الخليجية الخارجية.

تفترض نظريات التجارة الدولية الحديثة ،إن قيام كل دولة في العالم بإنتاج و تصدير السلعة التي تمتلك فيها ميزة نسبية،أي تنتجها بتكلفة نسبية اقل من غيرها،ومع إزالة جميع الحواجز الجمركية و غير الجمركية على تلك السلعة والوسيلة الوحيدة لتحقيق الاستغلال الأمثل لموارد هدا العالم زيادة الرفاه الاقتصادي لجميع الدول.

في السابق كان التفكير السائد و المسيطر هو أن الدولة لتكون ناجحة ينبغيأن تصدر أكثر مما تستورد...ومن الملاحظ انه لا يمكن لجميع الدول أن تحصل على فائض في التصدير، ولكن في التجارة يعتقد أن الهدف هو أن الدول الناجحة ستكسب على حساب أولئكالأقلنجاحامن الناحية المثالية ،ستقوم الدولة بتصدير السلع التامة الصنع واستيراد المواد الخام .

1:إجمالي التجارة الخليجية الخارجية.

سنحاول عرض إجمالي الصادرات و الواردات للتجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2011-2018

الجدول رقم (2-5):إجمالي الصادرات للتجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي (2011-2018)

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2011	200.0	22.5	364.6	47.0	114.4	102.7
2012	232.1	22.2	388.4	52.1	132.9	114.5
2013	232.9	25.9	375.8	56.4	133.3	114.7
2014	213.9	23.7	342.4	53.2	126.7	100.6
2015	177.7	8.4	182.4	31.6	71.4	51.0
2016	170.0	6.8	162.0	24.0	52.0	42.5
2017	183.7	9.2	196.8	27.5	63.5	51,4
2018	190.7	11.1	267.0	34.6	81.0	67,6

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- المركزالإحصائي لدول مجلس التعاون العربي GCC_STAT 2019،الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،مسقط-سلطنة عمان،2018،العدد4،ديسمبر 2019،ص65.

-الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2014م،العدد الأول،ابريل2016،ص83.

نلاحظ من الجدول أعلاهأن السعودية تأتي في المرتبة الأولى من حيث الصادرات خلال الربع سنوات من 2011 إلى غاية 2014، حيث شهدت ارتفاعا في الصادرات،حيث بلغت صادرتها 364.4 مليار دولار أمريكي في عام 2011،لتبدأ بالانخفاض في نهاية 2014،وتعود للارتفاع حيث بلغت قيمتها 267.0 مليار دولار أمريكي،وهدا الانخفاض المسجل في عام 2014 راجع للازمة المالية أنداك،وتليها الإمارات العربية سجلت ارتفاعا من 2011حيث بلغت قيمة صادراتها 200.0 مليار دولار أمريكي واستمرت بالارتفاع إلى غاية 2013 .لتبدأ بالانخفاض من 2014 وتعود للارتفاع في عام 2018،حيث بلغت قيمة الصادرات أنداك 190.7 مليار دولار أمريكي كما يلاحظ أن حجم الصادرات يمثل ضعف المبادلات التجارية لدول الخليج مع العالم حيث ماتستورده لا يمثل أكثر من 60 %،وهدا مؤشر جيد لقوة اقتصادها ولكن من ناحية أخربفان هده الدول تصدر المواد الخام وهدا من الناحية المثالية ما قد يؤثر على شروط التبادل التجاري لهده الدول.

كما يوضح الجدول الموالي إجماليالوارداتللتجارةالخارجيةلدولمجلسالتعاونالخليجيللفترة (2011-2018):

الجدول رقم (2-6):إجماليالواردات للتجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2011-2018) و: مليار دولار

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2011	164.1	18.7	131.5	24.0	22.3	25.1
2012	181.7	19.8	155.5	28.6	25.2	27.2
2013	186.5	18.6	168.1	35.5	26.8	29.3
2014	189.6	20.1	173.8	30,9	30.4	31.0
2015	244.7	10.1	161.6	23.4	27.5	26.0
2016	246.6	9.3	129.2	19.0	26.8	25.7
2017	243.9	10.6	122.4	22.3	26.3	28.2
2018	229.2	12.1	121.8	20.1	30.3	29.6

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون العربي 2019 GCC_STAT،الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،مسقط-سلطنة عمان،2018،العدد4،ديسمبر 2019،ص65.

-الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2014م،العدد الأول، ابريل2016،ص83.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى من حيث الواردات الداخلة إليها من العالم حيث بلغت واردتها 164.1 مليار دولار أمريكي خلال عام 2011، واستمرت في الارتفاع على مدى

الست سنوات إلى غاية 2018، حيث بلغت الواردات القادمة إليها 229.2 مليار دولار أمريكي، أما السعودية فمقارنة بها فهي لديها قيمة الصادرات اكبر من الواردات في نفس الفترة وهدا جيد من الناحية التجارية والاقتصادية،وكذلك من الناحية المثالية الناجحة لكل دول أن تصدر أكثر مما تستورد،بينما نلاحظ بالنسبة لباقي دول المجلس،أن الكويت تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الواردات وتليها قطر ثم عمان وأخيرا البحرين، ولكن هدا جيد فعند مقارنة قيمة الواردات مع قيمة الصادرات فهذه الدول تصدر أكثر مما تستورد كذلك لاعتماد صادراتها على النفط بدرجة كبيرة،وهذا بدوره أيضا يساعدها على تحقيق الفائض في الصادرات ومنه تحقيق الرفاه.

2: التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية

ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية خصوصا بعد انضمام دول المجلس إلى اتفاقية التجارة العربية الحرة الكبرى سنة 2005 ،وقد ساعد هدا التحرير التجاري في تدفق المزيد من السلع بين دول المجلس والدول العربية ،حيث أن حجم المبادلات التجارية لدول المجلس مع الدول العربية غير العضوة في المجلس ،اكبر بكثير من التجارة الخليجية البينية وعلى اثر هدا نذكر مايلي :[1]

بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري السلعي لدول المجلس والدول العربية قيمة 47.0 مليار دولار لعام 2015،مقارنة ب52.5 مليار دولار في عام 2014 وبنسبة انخفاض بلغت 10,5%.كما سجلت فائض في الميزان التجاري السلعي لدول المجلس مع الدول العربية20.4 مليار دولار لعام 2015، مقابل فائض قدره 27.1مليار دولار عام 2014، أي بنسبة انخفاض بلغت 24.5%.

بلغت نسبة التبادل التجاري لدول المجلس مع الدول العربية 5.2%من إجمالي قيمة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2015،مقارنة ب 4.3%خلال 2014، أما فيما يتعلق بإجمالي قيمة الصادرات السلعية لدول المجلس إلى الدول العربية33.7 مليار دولار خلال عام 2015 مقارنة بـ 39.8 مليار دولار في عام 2014بنسبة انخفاض قيمتها 15.2%.

وبلغ إجمالي الواردات السلعية لدول المجلس من الدول العربية 13.3 مليار دولار خلال عام 2015 مقارنة ب 12.7 مليار دولار خلال عام 2014بنسبة ارتفاع قدرها 4.5%،ومثلت هذه الواردات السلعية نسبةلإجمالي الواردات السلعية لدول المجلس من الأسواق العالمية مانسبته 3.2%خلال عام 2015؛

[1] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **التبادل التجاري السلعي بين دول مجلس التعاون والدول العربية (16دولة)**، 2015، العدد 7، أغسطس 2017.

أما فيما يتعلق بنسبة صادرات دول المجلس من النفط إلى الدول العربية من إجمالي الصادرات وصلتأي مايقارب 9.1 مليار دولار في عام 2015،مقارنة ب14.5 مليار عام 2014، وبهذه القيمة تكون قيمة الصادرات النفطية الوطنية قد انخفضت بنسبة مقدارها 37.4%.أما نسبة الصادرات السلعية لدول المجلس المتعلقة بالسلع الوطنية المنشأ غير النفطية من إجمالي صادرات دول المجلس إلى الدول العربية42.3%أي ما يقارب 14.3 مليار دولار عام 2015مقارنة ب14.7 مليار دولارفي 2014 مسجلة انخفاضا وصل إلى 3.1%؛

كما بلغت قيمة السلع المعاد تصديرها من دول المجلس الى الدول العربية 10.4 مليار دولار عام 2015 مقارنة ب 10.6 مليار دولار لعام 2014، وبهذه القيمة تكون قيمة السلع المعاد تصديرها قد انخفضت بنسبة مقدارها 1.8% خلال فترة المقارنة؛

وبلغت نسبة الواردات السلعية لدول المجلس من الدول العربية من مشغولات الذهب و الالماس30.3% خلال عام 2015 بما يقابل قيمة 4.0 مليار دولار، بينما تصدرت الوقود والزيوت المعدنية صادرات دول المجلس إلى الدول العربية بنسبة 29.7%منإجمالي الصادرات السلعية من الدول العربية بقيمة 10.0مليار دولار عام 2014، و الجدول الموالي يمثل حجم التبادل التجاري بين دول المجلس والدول العربية

الجدول رقم (2-7):حجم التبادل التجاري بين دول المجلس الخليجي والدول العربية للفترة(2006-2016)

السنوات	حجم التبادل التجاري	السنوات	حجم التبادل التجاري
2006	626.942	**2012**	1245.91
2007	745.339	**2013**	1338.624
2008	954.7	**2014**	1441.232
2009	778.507	**2015**	1351.388
2010	999.201	**2016**	1320,032
2011	1167.783	/	/

المصدر:تم احتسابه بالاعتماد على بيانات تقرير صندوق النقد العربي (أعداد متفرقة)واللجنة الإحصائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،المركز الإحصائي،العدد4،ديسمبر 2017،ص44.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن حجم التبادل التجاري بين دول المجلس والدول العربية قد ارتفع إلى حوالي 600مليون دولار سنة 2006الى 1320 مليون دولار سنة 2016، أي بمعدل نمو 8%كذلك فان الأزمة

المالية لعام 2008اثرت على المبادلات التجارية وأدتإلى انخفاضها بنسبة 18.4%،حيث مثلت قيمة الصادرات الخليجية إلى الدول العربية 489.3 مليون دولار وقيمة الواردات من الدول العربية 289.1مليون دولار سنة 2009،[1]ويلاحظ أن ماتصدره دول الخليج إلى الدول العربية أكبر مما تستورده، وهذا يعتبر مؤشرا جيد لاقتصادها ،حيث يحقق الميزان التجاري لدول المجلس فائض، وتمثل نسبة التبادل التجاري الخليجي مع الدول العربية 5.2% من إجمالي التجارة الخارجية الخليجية سنة 2015،وتعتبر العراق من أهم الشركاء التجاريين الرئيسين العرب لدول المجلس خلال عام 2015من إجمالي قيمة الصادرات السلعية ،كما تعتبر مصر والسودان من أهم الشركاء التجاريين أيضا فيما يتعلق بالواردات السلعية بالنسبة لدول مجلس التعاون،أماالإمارات فجاءت في المرتبة الأولىكأهم شريك تجاري من دول المجلس بالنسبة لحجم التبادل التجاري مع الدول العربية في عام 2015.[2]

3:التبادل التجاري لدول مجلس التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي احد أهم الشركاء التجاريين لدول المجلس ،وقد سعى المجلس إلى عقد اتفاقيات في إطار التعاون التجاري و الاقتصادي،بين الجانبين بهدف الوصول إلى اتفاقية التجارة الحرة وعلى اثر هذا نذكر مايلي حول مؤشرات التبادل التجاري بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي:[3]

يبلغ إجمالي حجم التبادل التجاري السلعي لدول المجلس مع دول الاتحاد الأوروبي 182.0مليار دولار أمريكي،مقارنة ب164.2 مليار دولار أمريكي في عام 2017 وبنسبة ارتفاع بلغت 10.8%، وبلغت قيمة العجز في الميزان التجاري السلعي لدول المجلس مع دول الاتحاد الأوروبي 33.4مليار دولار أمريكي لعام 2018،مقابل عجز بلغ 51.8 مليار دولار أمريكي في عام 2017 وبنسبة انخفاض في قيمة العجز 35.5%؛

أما فيما يخص نسبة حجم التبادل التجاري السلعي لدول المجلس ودول الاتحاد الأوروبي من إجمالي قيمة التجارة الخارجية لدول المجلس مع الأسواق العالمية 16.6%، مقابل نسبة 16.7 %لعام 2017،

[1] تم احتسابه بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي (أعداد متفرقة).

[2] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **ملخص إحصائي حول :التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي وال دول العربية (16دولة)**،2015،العدد7،أغسطس 2017.

[3] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **ملخص إحصائي حول: التبادلالتجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي (EU28)**، سبتمبر 2019، ص 1-7.

كما بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون إلى دول الاتحاد الأوروبي 74.3 مليار دولار خلال عام 2018 مقابل 56.3 مليار دولار أمريكي في العام 2017 ،ونسبة ارتفاع بلغت 32.0%، أما بالنسبة لإجمالي الواردات السلعية لدول المجلس مع الاتحاد بلغت قيمتها 107.7 مليار دولار في عام 2018 مقابل 108.0 مليار دولار أمريكي عام 2017،ونسبة انخفاض بلغت 0.3%؛

أما فيما يتعلق بالصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية من دول المجلس إلى دول الاتحاد بلغت 11.4 مليار دولار في عام 2018 مقارنة ب 9,1مليار خلال عام 2017؛

وبالنسبة فيما للنفط ومنتجاته،حيث تصدرت قائمة أكثر السلع المصدرة إلى دول الاتحاد الأوروبيلتستأثر على نسبة 65.0% من إجمالي الصادرات السلعية لدول المجلس إلى دول الاتحاد في عام2018،تليها الذهب والأحجار الكريمة بنسبة 6.8%من إجمالي الصادرات السلعية لدول المجلس إلى دول الاتحاد في نفس السنة؛

وأخيرا فيما تعلق بالآلات والمعدات تصدرت قائمة أكثر السلع المستوردة في دول الاتحاد لتستأثر على ما نسبته 17.3% من إجمالي الواردات السلعية لدول المجلس في عام 2018،تليها السيارات والعربات وأجزاؤها بنسبة 8.2% من إجمالي الواردات السلعية لدول المجلس من دول الاتحاد الأوروبي خلال نفس السنة، الشكل والجدول المواليين يوضحان تطور حجم المبادلات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد الأوروبي.

الجدول رقم (2-08):حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي للفترة (2007-2018)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
حجم التبادل التجاري	113	130.6	97.8	122	158.2	175.8
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حجم التبادل التجاري	188.4	179.6	188.3	168.4	168.2	182.0

المصدر:من إعداد الطالبتين تم اعتمادا على:

European,Commission ,Europeanuion,TradewithGcc6,Direterate,generalforTrade,p:03.http://trade.ec.european /doclib/does/2006/sebtember/tradoc-113482.pdf.

- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،**ملخص إحصائي حول:التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي (EU28)**،سبتمبر 2019،ص6.

يلاحظ من الجدول أعلاه وجود ارتفاعا ضعيفا نسبيا في حجم المبادلات التجارية بين دول المجلس و دول الاتحاد الأوروبي ،لن بالرغم من دلك فان نسبة التبادل التجاري بينهما يمثل 23.3% سنة 2015،أما إجمالي التجارة الخارجية لدول الاتحاد مع دول المجلس فتمثل 4.4%سنة2015،بالمقارنة مع إجمالي التجارة الخارجية لدول الاتحاد مع العالم؛

وتتسم واردات دول المجلس مع الاتحاد الأوروبي بكونها منتجات نهائية الاستخدام والاستهلاك النهائي (الآلات و المركبات)،فيما تتسم واردات دو الاتحاد من دول المجلس بكونها استيراد للاستهلاك الوسيط لتركزها على النفط، حيث تمثل الصادرات السلعية النفطية 64.2% من إجمالي الصادرات.[1]

جاءت السعودية في المرتبة الأولى كأهم شريك تجاري من دول المجلس بالنسبة لحجم التبادل التجاري السلعي مع دول الاتحاد في عام 2018بنسبة 41.2% من إجمالي حجم التبادل التجاري لدول المجلس مع دول الاتحاد،كما صنفت أيضا السعودية كأكبر شريك تجاري من دول المجلس بالنسبة لإجمالي الصادرات السلعية إلى دول الاتحاد في نفس السنة بنسبة 53.2% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية من دول المجلس إلى الاتحاد الأوروبي، أما دولة الإمارات المتحدة فصنفت كأكبر شريك تجاري من دول المجلس بالنسبة لإجمالي الواردات السلعية من دول الاتحاد الأوروبي لعام 2018،وذلك بنسبة 43.4% من إجمالي قيمة الواردات السلعية بينهما.[2]

4:حجم التبادل التجاري مع باقي دول العالم

أصبحت الدول النامية في أسيا خصوصا الصين والهند بشكل سريع من اكبر الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون الخليجي متفوقة بدلك على بقية أنحاء العالم.[3]

فيما يلي نذكر أهم الدول الكبرى التي لها تبادل تجاري مع دول المجلس حسب ما جاء في المركز الإحصائي لدول الخليج العربية :

1.4.التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليابان لعام 2017[4]

[1] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **ملخص إحصائي حول: التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي EU28**،العدد 4،مارس 2014،ص6.

[2] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مرجع سبق ذكره ،سبتمبر2019،ص9.

[3] الصين اكبر سوق تصديرية لدول مجلس التعاون الخليجي بحلول 2020،2014/12/18/artiche/.com .sharq –al يوم الاطلاع 13جوان 2020.

[4]المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،**ملخص إحصائي حول :التبادل التجاري السلعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و اليابان** ،بيانات عام 2017،العدد 18،مايو 2019،ص 2.

بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري السلعي لدول مجلس التعاون مع اليابان لعام 2017م،95.0مليار دولار أمريكي مقارنة ب 84.0 مليار دولار لعام 2016 وبنسبة ارتفاع بلغت 13.1%،و بلغت قيمة الفائض في الميزان التجاري السلعي لدول المجلس مع اليابان 44.4 دولار أمريكي لعام 2017،مقابل فائض قدره 29.2 مليار دولار أمريكي في عام 2016،أي بنسبة ارتفاع بلغت 52.1%؛

أما فيما يخص الأهمية النسبية حجم التبادل التجاري السلعي لدول مجلس التعاون الخليجي مع اليابان من إجمالي قيمة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون مع الأسواق العالمية ،حيث بلغت قيمتها 9.5%خلال عام 2017؛

كما بلغت قيمة إجمالي الصادرات السلعية لدول المجلس إلى اليابان 69.7 مليار دولار لعام 2017، مقارنة ب 56.6 مليار دولار خلال عام 2016،أي بنسبة ارتفاع قدرها 23.1%؛

بينما بلغ إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي من اليابان 25.3مليار دولار خلال عام 2017 مقابل 27.4 مليار دولار أمريكي خلال عام 2016،ومثلت هده الواردات السلعية بالنسبة إلى إجمالي الواردات السلعية لدول المجلس من الأسواق العالمية بما نسبته 5.5% خلال عام 2017؛

في حين بلغت نسبة الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية من دول المجلس إلى اليابان من إجمالي الصادرات لدول المجلس 2.9%، والتي تبلغ ما يقارب 2.0 مليار دولار أمريكي في عام 2017مقارنة ب 1.5 مليار دولار أمريكي لعام 2016،وبهذه القيمة تكون قيمة الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية قد ارتفعت بنسبة 33.3% خلال نفس الفترة؛

وأخيربلغت نسبة صادرات دول المجلس النفطية من إجمالي صادرات دول المجلس السلعية إلى اليابان 94.2 % أي ما يقارب 65.7 مليار دولار أمريكي خلال عام 2017 مقارنة ب 52.7 مليار دولار أمريكي لعام 2016 مسجلة ارتفاعا بما نسبته 24.7%.

2.4.التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي و روسيا الاتحادية لعام 2017.[1]

بلغ حجم التبادل التجاري السلعي لدول مجلس التعاون مع روسيا 4.1 مليار دولار لعام 2017، مقارنة ب 3. مليار دولار أمريكي في عام 2016،وبنسبة ارتفاع بلغت 17.1%، وبلغت قيمة العجز في الميزان التجاري السلعي لدول المجلس مع روسيا 2.2 مليار دولار أمريكي لعام 2017،مقارنة بعجز قدره 1.8مليار دولار أمريكي في عام 2016،أي بنسبة ارتفاع بلغت 22.2%، و فيما يخص الأهمية النسبية لحجم لنسبة

[1] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **ملخص إحصائي حول :التبادل التجاري السلعي بين دول المجلس التعاون الخليجي وروسيا الاتحادية** ،العدد 19، مايو 2019، ص2.

حجم التبادل التجاري السلعي لدول مجلس التعاون الخليجي مع روسيا 0.4% لعام 2017،من إجمالي قيمة التجارة الخارجية لدول المجلس مع الأسواق العالمية خلال عام 2017، كما بلغت قيمة إجمالي الصادرات السلعية لدول المجلس إلى روسيا 1.0 مليار دولار أمريكي مقابل 0.8مليار دولار لعام 2016 ،بنسبة ارتفاع قدرها 25.0%، وقدر إجمالي الواردات السلعية للمجلس من روسيا 3.1 مليار دولار عام 2017،مقابل 2.6مليار دولار عام 2016 ،ومثلت هده الواردات السلعية بالنسبة إلى إجمالي الواردات السلعية لدول المجلس من الأسواق العالمية بما نسبته 0.7%خلال عام 2017، أما نسبة الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية من دول المجلس إلى روسيا 30من دول المجلس إلى روسيا 30% من إجمالي صادرات دول المجلس السلعية إليها،والتي تبلغ ما يقارب 0.3 مليار دولار عام 201،مقارنة ب0.2 مليار دولار عام 2016،وبهذه القيمة تكون قيمة الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية قد ارتفعت بما نسبته 50% خلال نفس فترة المقارنة .

3.4.التبادل التجاري السلعي بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية الهند 2018

بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري السلعي لدول المجلس مع الهند 108.2مليار دولار عام 2018،مقارنة ت 92.9 مليار دولار أمريكي عام 2017،وبنسبة ارتفاع بلغت 16.5%، وقدرت قيمة الفائض في الميزان التجاري السلعي لدول المجلس مع الهند 37.8 مليار دولار لعام2018مقابل 29.7 مليار دولار أمريكي في عام 2017وبنسبة ارتفاع 27.3%، وبلغتالأهمية النسبية لحجم التبادل التجاري السلعي لدول المجلس مع الهند 9.9% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية لدول المجلس مع الأسواق العالمية خلال عام 2018مقابل نسبة بلغت 9.4% للعام 2017، وأيضاوصلت قيمة إجماليالصادرات السلعية لدول المجلس إلى الهند 73.0مليار دولار أمريكي لعام 2018مقابل 61.3 مليار دولار عام 2017،وبنسبة ارتفاع قدرها 19,1%، أما عن قيمة إجمالي الواردات السلعية لدول الخليج من الهند وصلت إلى 35.2 مليار دولار خلال عام 2018مقابل 31.6 مليار دولار عام 2017 وبنسبة ارتفاع 11.4%، كما سجلت نسبة الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية من دول المجلس إلى الهند16% من إجمالي صادرات دول المجلس السلعية إليها، والتي بلغت ما يقارب 11.7 مليار دولار في عام 2018 مقارنة بـ 10.6 مليار دولار عام 2017،

وبهذه القيمة تكون قيمة الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية قد ارتفعت بما نسبته 10.4% خلال نفس فترة المقارنة.[1]

4.4.التبادل التجاري السلعي بين دول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية لعام 2018.

قدرإجمالي حجم التبادل التجاري السلعي لدول مجلس التعاون الخليجي مع الو م أ 90 مليار دولار أمريكي لعام 2018،مقارنة ب84.8 مليار دولار عام 2017 م،وبنسبة ارتفاع قدرها 6%، و بلغت قيمة إجمالي العجز في الميزان التجاري السلعي لدول المجلس مع الو م أ 14.1مليار دولار لعام 2018،مقابل عجز قدره 19.9 مليار دولار عام 2017، أما بالنسبة للأهمية النسبية لنسبة حجم التبادل التجاري السلعي لدول المجلس مع الولايات المتحدة8.2% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية لدول المجلس مع الأسواق العالمية خلال عام 2018مقابل نسبة 8.6% لعام 2017، وسجلت قيمة إجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى الو م أ 38 مليار دولار خلال عام 2018مقابل 32.5 مليار دولار أمريكي في عام 2017،وبنسبة ارتفاع قدرها 16.9%، كما بلغ إجمالي الواردات السلعية لدول المجلس من الو م أ 52 مليار دولار أمريكي عام 2018،مقابل 52.3 مليار دولار عام 2017،وبنسبة انخفاض بلغت قيمة 0.6%ومثلت الواردات السلعية بالنسبة إلىإجمالي الواردات السلعية للمجلس من الأسواق العالميةما نسبته 11.7% خلال العام 2018، في حين بلغت نسبة الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية من دول المجلس من إجمالي صادرات دول المجلس السلعية إلى الولايات المتحدة 14.2%،والتي وصلت ما يقارب 5.4 مليار دولار في عام2018 مقارنة ب 5.0 مليار دولار عام 2017،وبهذه القيمة تكون قيمة الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية قد انخفضت بما نسبته 8.0 %خلال نفس فترة المقارنة.[2]

5.4.التبادل التجاري السلعي لدول الخليج وجمهورية تركيا لعام 2018

بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري السلعي بين دول المجلس و تركيا 18.1 مليار دولار لعام 2018مقارنة ب 21.9 مليار دولار أمريكي في عام 2017 وبنسبة ارتفاع انخفاض 17.4 %، و بلغت قيمة الفائض في الميزان التجاري السلعي لدول المجلس مع تركيا 0.5 مليار دولار أمريكي لعام 2018،مقابل عجز قدره 303 مليار دولار أمريكي لعام 2017، أما فيما يتعلق بالأهمية النسبية بلغت نسبة حجم التبادل التجاري السلعي لدول مجلس التعاون الخليجي مع تركيا1.6% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية لدول مجلس

---

[1] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **ملخص إحصائي حول :التبادل التجاري السلعي بين دول المجلس التعاون الخليجي وجمهورية الهن**، يناير 2020، ص2.

[2] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، **ملخص إحصائي حول:التبادل التجاري السلعي بين دول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية** ، أكتوبر 2019، ص2.

التعاون الخليجي مع الأسواق العالمية خلال عام 201مقابل نسبة 2.2%،وأيضا بلغت قيمة إجمالي الصادرات السلعية لدول المجلس إلى تركيا 9.3مليار دولار أمريكي لعام 2018 مقابل 9.4 مليار دولار عام 2017،وبنسبة انخفاض قدرها 1.1%، و سجلت قيمة إجمالي الواردات السلعية لدول المجلس من تركيا 8.8 مليار دولار لعام 2018 مقابل 12.6 مليار دولار خلال عام 2017،وبنسبة انخفاض بلغت 30.2%،ومثلت هده الواردات السلعية بالنسبة إلى إجمالي الواردات السلعية لدول المجلس من الأسواق العالمية بما نسبته 2.0 %خلال نفس العام، بينما وصلت الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية من دول مجلس التعاون الخليجي إلى تركيا62.4% من إجمالي صادرات دول المجلس إليها،والتي بلغت مايقارب 5.8 مليار دولار في عام 2018،مقارنة ب 6.9 مليار دولار عام 2017،وبهذه القيمة تكون قيمة الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية قد انخفضت بنسبة 15.9%خلال نفس فترة المقارنة.[1]

المطلب الثاني: الاستثمارات الخليجية

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي زيادة ملحوظة في حجم للاستثمارات الأجنبية الواردة إليها و ذلك في ظل تنامي الثقة بتطلعات المستقبلية للاقتصاديات الخليجية، وتقليص العوائق التي كانت تقف في وجه الاستثمار، حيث يعرف هذا الأخير على أنه تخصيص رأس المال للحصول على وسائل و يأخذ هذا التعريف على أنه انتقال رأس المال من الشكل النقدي إلى الشكل المنتج.

أولا: الاستثمارات الخليجية الخارجية

تعرف هيئة الأمم المتحدة والتنمية UNICTAD الاستثمار الأجنبي المباشر بكونه ذلك الاستثمار يفضي إلى علاقة عادة ما تكون طويلة المدى حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير التي ينتمي إلى جنسيتها؛[2]

ولقد اتخذت دول المجلس العميد من الإجراءات والتدابير الجوهرية لتدعيم جاذبية البيئة الاستثمارية لديها، حيث كان في مقدمتها تقليص عدد القطاعات المعلقة أمام المستثمرين الأجانب، إلى جانب السماح لهم بنسب تملك أعلى في قطاعات محددة، كما أصبحت كافة القطاعات مفتوحة أمام الاستثمارات الأجنبية باستثناء بعض القطاعات الحساسة، كما يلاحظ أن عدد القطاعات الجزئية أو الأنشطة الواردة في هذه

[1] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **ملخص إحصائي حول :التبادل التجاري السلعي بين دول الخليج العربية وجمهورية تركيا**، أكتوبر 2019، ص2.

[2] خاطر أسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 62.

القائمة قد تراجعت في السنوات الأخيرة وفيما يلي بعض السياسات والحوافز المتمثلة في جلب الاستثمارات الأجنبية لدول مجلس التعاون:[1]

الجدول رقم (2-09): السياسات والحوافز لجلب الاستثمارات الأجنبية في دول المجلس

مملكة البحرين	خففت القواعد على الشركات غير الخليجية لامتلاك البنايات وتأجير الأراضي، كما تم تأسيس مكان واحد شامل لتسهيل الإجراءات والتراخيص وزيادة الملكية الأجنبية من 49%إلى 100%من الأعمال التجارية في بعض القطاعات الأساسية كالنفط؛
الكويت	إجازة القانون الذي يسمح للأجانب بامتلاك 100%من الشركات الكويتية، كما تم تخفيض الضرائب المتعلقة بالشركات من 55%إلى 25%تم تأسيس مكتب كبير لمعالجة تطبيقات الاستثمار الأجنبي المباشر
سلطنة عمان	سمحت ب100% ملكية أجنبية من الشركات في أكثر القطاعات، تخفيض عدم تكافئ ضريبة الدخل المخفض بين الشركات العمانية والأجنبية وذلك برفع النسبة الوحيدة للشركات العمانية من 7.5%إلى 12%، وتنزيل النسبة للشركات الأجنبية من(1%- 50 %) إلى (5%-30%)،بالإضافة إلى زيادة نسبة التملك إلى 70% بدلا من 49%
دولة قطر	سمحت ب 100٪ ملكية أجنبية في قطاع الزراعة، الصناعة، الصحة والتعليم وتم تخفيض المعدل الضريبي(35% إلى 30%)
المملكة العربية السعودية	شرع قانون جديد للاستثمار، وأسست سلطة الاستثمار المشترك لتسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي، سمحت ب 100% ملكية أجنبية في أكثر القطاعات ويشمل ذلك الغاز وتوليد الطاقة....، خفض ضريبة الدخل المتعلقة بالشركات الحد الأعلى على الاستثمار الأجنبي من 45%إلى 30%مما سمح لغير السعوديين بامتلاك العقارات لسكنهم أو عملهم ماعدا المدينتين المقدستين
الإمارات العربية المتحدة	أعلنت عدة مناطق تجارية مجانية جديدة بقصد جعل الإمارات مركز عالمي للتجارة، إرخاء القيود على الاستثمار الأجنبي في مشاريع العقارات المعنية

المصدر: معاوية أحمد حسين، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو و التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليجالعربية**، مجلة جامعة عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، جامعة ظفار، كلية التجارة وإدارة الأعمال،المجلد 28، العدد 2، تاريخ النشر 2014/04/01، ص 120.

[1] معاوية أحمد حسين، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي لدول الخليج العربية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 28، العدد 2، جامعة ظفار، كلية التجارة وإدارة الأعمال، 2014/04/01، ص 119.

1. تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي:

هناك علاقة قوية تربط معدلات الاستثمار ومعدلات النمو و التنمية الاقتصادية ودرجة التنوع للدول وعلى هدا الأساس سعت دول المجلس على الدوام إلى تحسين مناخها الاستثماري بصورة متواصلة يكون بذلك جاذبا للاستثمارات الأجنبية، واستمرت دول المجلس على تشجيع القطاع الخاص وزيادة دوره في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية كما عملت على خلق المناخ الاستثماري الملائم بجذب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في العديد من القطاعات الاقتصادية في صورة مشروعات مشتركة مع رأس المال؛[1]

سيتمعرض تطور الاستثمارات الأجنبية الواردة لكل دولة من دول المجلس للفترة (2011-2018) وذلك اعتمادا على معطيات الجدول أدناه:

الجدول رقم (2-10):تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2011-2018)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإمارات	7684	9608	10488	10823	10976	8986	10354	14130
السعودية	10308	12182	9298	8012	8141	7453	1421	15537
البحرين	781	891	989	1519	-1463	282	519	1426
الكويت	855	1864	2329	953	293	275	301	341
سلطنة عمان	1049	1484	1626	439	822	142	1867	19635
قطر	-87	327	-840	40	1071	774	986	534
الإجمالي	20590	26356	23890	22086	19840	17912	15448	51597

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر الضمان الجاذبية للاستثمار،2012- 2019.

نلاحظ من الجدول أن دول الخليج شهدت زيادة ملحوظة في حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إليها خلال سنتي 2011 و 2012 حيث بلغ إجمالي التدفقات 20590و26356مليون دولار على الترتيب، وذلك يعود إلى تقليص العوائق التي كانت تقف في وجه الاستثمار وكذلكتأثيراتالأزمة المالية 2008 التي انتهت وعاد الاستثمار إلى الانتعاش من جديد ،وكذلك التحسن الملحوظ في السياسات الاقتصادية والتشريعات ذات العلاقة ،بعد دلك بدا حجم الاستثمارات بالانخفاض إلى غاية عام 2017 خاصة تأثيرالأزمة النفطية لعام 2014 التي آثرت على حجم الاستثمارات .لتعود للارتفاع عام 2018 حيث بلغ إجمالي

[1] خاطر أسمهان، مرجع سبق ذكره، ص150.

التدفقات51597مليون دولار أمريكي ،كما نلاحظ أن المملكة العربية السعودية أكثر البلدان الخليجية استقطابا للاستثمارات وتلتها الإمارات المتحدة في المرتبة الثانية ،وفي المرتبة الأخيرة قطر.

2. تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة عن دول مجلس التعاون الخليجي:

تعتبر كيفية استثمار الفوائض النفطية قضية مفتاح للاقتصادات الخليجية النفطية، حيث يمكن للاقتصادات الريعية القائمة نضوب الموارد الطبيعية أن تكون من استثماراتها سواء الخارجية أو الداخلية عائدا يمثل على الأقل بديلا عن العائد الذي تتحصل عليه في الوقت الحالي من بيع مواردها ومن تم حين تنضب هذه الموارد لا تكون هذه الاقتصادات أمام إشكالية انقطاع أو تدهور دخولها؛[1]

سيتم بعرض تطور الاستثمارات الأجنبية الصادرة عن كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة مابين (2011-2018) وذلك اعتمادا على معطيات الجدول أدناه:

الجدول رقم(2-11):تدفقات الاستثمارات المباشرة الصادرة عن دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2011-2018) و: مليون دولار

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأمارات	-	2536	2905	9019	9264	15711	13956	-
السعودية	-	4402	4943	5396	5520	8359	5625	-
البحرين	-	922	1052	-394	497	170	229	-
الكويت	-	3231	8377	-10468	5407	-6258	8112	-
سلطنة عمان	-	877	1384	1670	855	862	396	-
قطر	-	1840	8021	6748	4023	7902	1695	-
الإجمالي	-	13808	26682	11971	25566	26746	30013	-

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على إحصائيات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر جاذبية الاستثمار 2012-2019

ويمكن توضيح بيانات الجدول في الشكل الموالي:

[1] بوطالب أسماء، بوطيان لويزة مرجع سبق دكره، 114.

الشكل رقم(2-3):تدفقات الاستثمارات المباشرة الصادرة عن دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2011-2018)

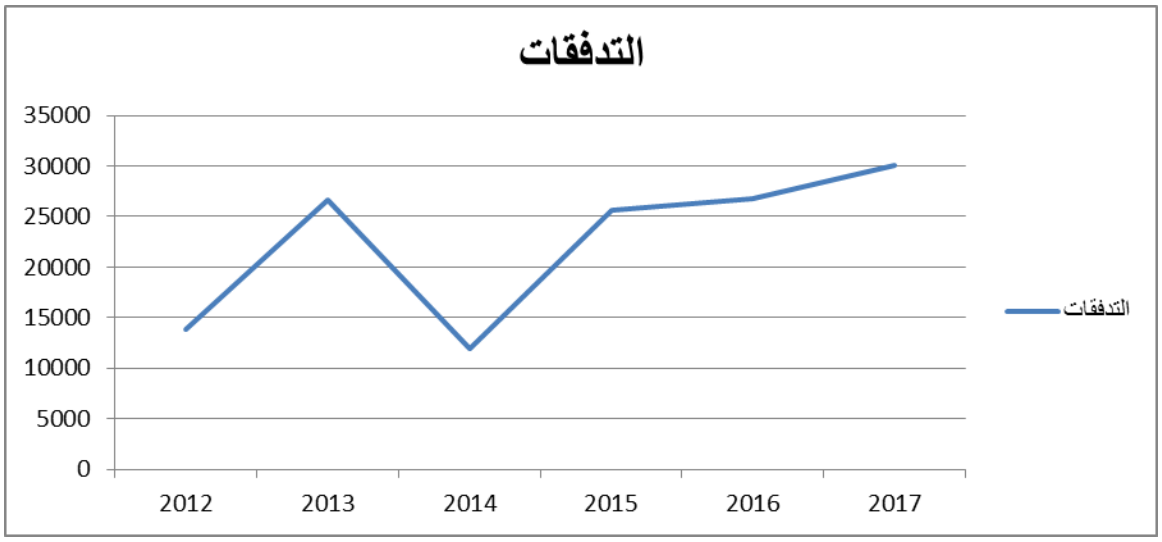

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (2-13)

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ ارتفاع في حجم الاستثمارات الصادرة عن دول المجلس حيث بلغت 13808مليون دولار خلا عام 2012 ثم تزايدت إلى الضعف بقيمة 26682 مليون دولار خلال عام 2013 وذلك راجع لازدهار أسواق النفط في تلك الفترة بعد الخروج من الدمار الذي خلفته الأزمة المالية لعام 2008لتعود للانهيار في 2014 أثر الأزمة النفطية لعام 2014،ثم ارتفعت مرة أخرى من 2015 إلى 2017 حيث بلغت قيمتها 30013 مليون دولار ،ونلاحظ أن الإمارات العربية المتحدة تأتي في المرتبة الأولى في حجم الاستثمارات الصادرة عنها،ثم تليها السعودية وأخيرا الكويت.

ثانيا:الاستثمارات الخليجية البينية

أثبت الواقع أن الاقتصاد الخليجي يملك عناصر متكاملة،ولكونه اقتصاد منفتحا يعتمد على الاستثمارات المتنوعة والمجالات المحلية بدرجة كبيرة،فقد استطاع رجال الأعمال والمستثمرون الخليج أن يساهموا بشكل فاعل على حماية هذا الاقتصادعبر تبادل الاستثمار بين مختلف دول المنطقة،ووضع رؤوس أموالهم في عدة مجالات،وفي العديد من المشروعات الناجحة،ولكن على الرغم من دلك فان الاستثمارات الخليجية البينية لم ترقى إلى مستوى الطموحات الكبيرة التي تراود الخليجين مند عقود طويلة،بشان تفعيل الاستثمارات الخليجية في الخارج حاجز التريليون دولار ،ولم تتعد الاستثمارات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي 30مليار دولار

ودلك في نهاية عام 2005،وهي نسبة اعتبرها الخبراء ضئيلة قياسا بإمكانيات دول المجلس وحجم استثماراتها الخارجية.[1]

وتشير الأرقام إلى تواضع حجم الاستثمارات الخليجية البينية،حيث بلغ عدد المشاريع الخليجية المشتركة نحو 1000مشروع،لم تتجاوز قيمة رؤوس أموالها 5.2 مليار دولار أمريكي عام 2006،حيث بلغ عدد الشركات المساهمة الخليجية التي تسمح لمواطني المجلس التداول في أسهمها524 شركة من مجموع نحو 1000 شركة،ولم يتجاوز عدد مواطني دول المجلس الدين يملكون عقارات في دول المجلس الأخرى 34 ألف مواطن.[2]

ويوضح الجدول الموالي عرض حجم الاستثمارات البينية بين دول المجلس الخليجي فيالفترة (2005-2016).

الجدول رقم (2-12):حجم الاستثمارات البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2005-2016)

و: مليون دولار

البيان	الإمارات	السعودية	البحرين	الكويت	قطر	عمان	الإجمالي
2005	0	28797	_	573.3	_	_	29370.3
2006	2316	1649	_	_	_	_	3965
2007		6388	_	2653.3	_	_	9041.3
2008	3559.7	12758	_	_	_	_	16317.7
2009	3019	11623	__	_	_	_	1464.2
2010	_	5624	_	_	_	_	5624
2011	_	_	_	_	_	_	0
2012	_	_	29.5	392.9	_	_	422.4
2013	_	_	_	_	_	_	0
2014	_	332.8		_	_	_	332.8
2015	212.6	_	__	_	30.1	_	242.7
2016	160.9	25.1	38,5	38	_	_	265.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات من 2011،2014،2015،2017.

[1] **الاستثمار الخليجي في دول مجلس التعاون ...طموحات كبيرة وانجازات متواضعة** https://www .maghress.com/doniapress/7644 /03/07/2020 ; 17.45h

[2] المرجع نفسه.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاهإن تدفقات الاستثمارات الخليجية البينية شهدت تطورات مختلفة صعودا وهبوطا خلال الفترة (2005_2016)،حيثعرفت انخفاضا ملحوظا عام 2009 وذلك راجع للأزمة الماليةالعالمية 2008، كما سجلتأعلى قيمة ب29370.3 مليون دولار عام 2005 ثم انخفضت إلى 332.8 مليون دولار عام 2014، ثم إلى242.7 مليون دولارعام 2016.

المبحث الثاني: الأزمة النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي

يعتمد مجلس التعاون الخليجي على الثروة البترولية بشكل كبير إذ تعتبر هذه الأخيرة من أبرز الموارد الأولية للاقتصاد العالمي، إذ شهد المجلس قفزة نوعية من جانب أدائها الاقتصادي واعتمادهابشكل واضح على البترول،ولهذا سنقوم من خلال هذا المبحث بالتعرف على المفاهيم العامة هو النفط، تم التطرق إلى تأثير أسعار النفط على كل من الإيرادات والنفقات،بالإضافة إلى تأثير أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط

تعتبر الثروة النفطية من لأبرز الموارد الأولية في الاقتصاد العالمي سواء في السعر أو الحركة، حيث يشكل أكثر من نصف حجم التجارة الدولية ويعتبر مادة استراتيجية من الناحية الاقتصادية، السياسية والاجتماعية.

أولا: مفهوم النفط

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت على النفط، فهناك من أطلق عليه اسم الذهب الأسود وهذا يرجع إلىأهمية الذهب في الاقتصاد العالمي،بالرجوع إلى معجم مصطلحات البترول والصناعات النفطية نجد أن كلمة النفط تعني البترول أرزيت البترول؛

إن كلمة البترول هي في الأصل كلمة لاتينيةpetroleum, وتتكون من جزئين perte وتعني الصخر وoleum تعني زيت، وبجمع الجزئين نجد أن كلمة petroleum تعني زيت الصخر؛[1]

1. تعريف النفط:

هو عبارة عن مادة سائلة قاتمة اللون كما تحتوي على عدة مشتقات ومركبات كيماوية منها ما هو غاز البوتان ومنها ما هو سائل كالبنزين ومنها ماهو صلب كالقطران؛

و يعرف أيضا بأنه عبارة عن خليط معقد يتألف من 200 أو أكثر من المركبات العضوية الهيدروكاربونية الخام في الغالب والتي تحتوي على تركيبات مختلفة؛[2]

فالنفطمادة بسيطة و مركبة في نفس الوقت، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيماويا من عنصرين فقط وهما الهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة من حيث مشتقاته التي تختلف باختلاف التركيبة

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، الطبعة الأولى، دار إحيا التراث العربي للنشر والتوزيع، لبنان،2011، ص 11.

[2] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2013، ص 03.

الجزئية، فهو يتكون من خليط من المواد الهيدروكاربونية المتقاربة، و التي يمكن من وجود أشكال عديدة في تركيبها الجزئي، فينتج عنها في كل حالة منتوج دو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى، وقد تم وضع مقاييس للثروة النفطية بحيث أصبحت معروفة ومستخدمة عالميا وتعتمد هذه المقاييس إما على جانب الحجم أو الوزن :

- من حيث الحجم وحدة القياس الأمريكي البرميل barrel وهو الأكثر شيوعا و الذي يعادل 42 غالون أو 159 لتر؛
- وحدة القياس في البلدان الأوروبية في أوروبا وهي المتر المكعب ويعادل 6.28 برميل؛
- من الوزن الطن ما يعادل 1000 كيلوغرام؛

2. خصائص النفط: وتتمثل فيما يلي:[1]

- إن تركيبته الكيماوية فريدة من نوعها، حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غير من المواد الطاقوية (معناه يكون من الطبيعة)؛
- النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية و السياسية مما يضفي عليه طبعة دولية وأهمية خاصة؛
- يعتبر مصدرا ناضبا يتناقص بكثافة استعماله؛
- تبلغ المشتقات النفطية من برميل واحد الذي يعادل 159 لتر حوالي 8000 مشتق؛
- يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في النفط الخام إلى تقليل جودته و تخفيض سعره، لأن احتراقه مع البنزين يؤدي إلى التلوث؛
- يتوفر البترول في الدول النامية بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية؛

3. أهمية النفط: وتتمثل فيما يلي:[2]

1.3. الدور الاستراتيجي: وتتضح أهمية البترول الإستراتيجية للنفط من خلال الآثار التي ترتبت على قرار تخفيض إنتاج النفط العربي سنة 1973 فيما يلي:

- انخفاض حجم الدخل للبلدان المستهلكة للنفط أي انخفاض معدل النمو الاقتصادي؛
- الارتفاع العالمي في الأسعار إضافة لخطر انتشار البطالةنظرا لتشغيل الصناعة النفطية نسبة كبيرة من القوى العاملة؛

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص ص 11،12.

[2] صغير زوبيدة، شقاق ابتسام، مرجع سبق ذكره، ص ص 04،05.

- إعلان الحكومات عن برامج اقتصادية بتخفيض حجم الاستهلاك في مصادر الطاقة وهذا ضمن اقتصاديات الحرب؛
- الدور الأساسي للنفط في الحياة العسكرية حيث عبر عنها الجنرال ألماني عنه قائلا:" إن البترول هو الذي جعل ألمانيا تركع أمام الحلفاء"؛

2.3. الأهمية الاقتصادية والتجارية للنفط: يؤثر النفط على الأنشطة الصناعية ومصادر الطاقة والعوائد المالية المتأتية للدول المنتجة من خلال:

- **البترول والنشاطات الصناعية:** لا يتم استهلاكه مباشرة بل يتم تحويله لمنتجات مشتقة وهذا مل يزيد من أهميته؛
- **البترول ومصادر الطاقة:** يعتبر أهم مصدر و تظهر أهميته من خلال الارتفاع المستمر في إنتاجه نتيجة الطلب المتزايد عليه؛
- **البترول والمصادر المالية:** يوفر رؤوس الأموال من خلال العوائد التي تحصل عليها البلدان المصدرة له والضرائب المحققة من توزيعه و استهلاكه؛
- **البترول والتنمية:** للبترول دور هام في تحديد استراتيجيات التنمية عن طريق إنشاء صناعات التصدير المطبقة في العديد من الدول النامية، ومن أهم مصادر العملات الأجنبية الصعبة وأساس تحسين المستوى المعيشي والاجتماعي للسكان وتحسين هياكل البنية التحتية؛
- **البترول والتجارة الدولية:** أهم تطور عرفته التجارة الدولية للمواد الأولية هو تطور تجارة البترول، ولا تخلو تجارة أي دولة في العالم من البترول سواء تصدير أو استيراد؛

ثانيا: أسعار النفط في السوق العالمي

تتكون السوق النفطية العالمية من المنتجين و المسوقين خصوصا في الدول الأعضاء خاصة في منظمة الأوبك والأوبك وخارجها والتي تستعمل شركات النفط الوطنية من أجل بسط سيطرتها ونفوذها على السوق، والمستهلكين من الدول الصناعية وغيرها؛

1. أنواع السعر البترولي واليات تسعيره:

1.1. أنواع السعر البترولي ويعرف السعر البترولي بأنه تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال مدة معينة ومحددة نتيجة لتأثير عدة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية ومناخية بالإضافة إلى

طبيعة السوق السائدة حينها، وتتمثل أهم هذه الأنواع فيما يلي: السوق السائدة حينها، وتتمثل أهم هذه الأنواع فيما يلي:[1]

- ✓ **السعر المعلن:** وهو السعر الذي تعلنه الشركات في كارتل الشقيقات السبع محسوبا بالوحدة النقدية الأمريكية، وقد بدأ العمل بهذا النوع سنة 1988 وذلك عن إعلان شركة (ستاندرا أويل أوف نيو نيوجريس) سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر؛
- ✓ **السعر الرسمي(الاسمي):** وهو القيمة النقدية بالدولار التي تعطى بوحدة واحدة من النفط خلال فترة زمنية معينة ويتحدد بناءا على قانون العرض والطلب وعوامل أخرى؛
- ✓ **سعر الكلفة الضريبة:** ويعني كلفة البرميل النفطي المستخرج زائد المدفوعات النقدية والضرائب التي تضاف إلى تلك التكلفة؛
- ✓ **السعر الحقيقي (سعر النفط بالدولار الثابت):** يعبر عن تطور السعر خلال فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ خلال تلك الفترة من تضخم أو تغير في سعر صرف الدولار، وينسب السعر الحقيقي إلى سنة الأساس؛

2.1. آليات تسعير النفط: وهي مجموعة من الترتيبات و الأنظمة التي وضعتها الشقيقات السبع لغرض تسعير برميل النفط الخام، ويمكن التمييز بين قاعدتين هما:[2]

- **قاعدة التسعير في نقطة الأساس الوحيدة في خليج المكسيك:**

تعد الولايات المتحدة من أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم إلى غاية الحرب العالمية الثانية،ولذلك تأثرت أسعار النفط بسياستها ومصالحها، وتحددت أسعار النفط في تلك الفترة بالأسعار المعمول بها في خليج المكسيك نقطة الأساس الوحيدة، وقدنتج هذا النظام عبر اتفاق بين ثلاثشركات نفطية كبرى هي"ستاندر أوف نيوجرسي" وشركة "رويال داتش"وشركة "تسل" وقد طبق هذا النظام عام 1936 بسعر معلن قدره دولار وتسع سنتات لبرميل النفط الخام الأمريكي؛

إن نظام نقطة الأساسالأحادية يعني باختصار أن السعر العالمي للنفط الخام في جميع موانئ العالم ومراكز التصدير يتجدد بالسعر نفسه المعلن في خليج المكسيك على أن يضاف للسعر النهائي تكلفة النقل من نقطة الأساس إلى مكان التسليم، لذلك أصبح لزاما على المستورد أن يدفع سعر برميل النفط الخام المعلن في خليج

[1] زاوي عبير، مخفي أمين، **أثر انهيار أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة2010-2016**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 8، العدد 15، مستغانم ، الجزائر، مكرر ديسمبر 2018، ص 158.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص105-109.

المكسيك مضاف إليه أجور النقل من هذا الخليج الى ميناء المستورد بصرف النظر عن الجهة أو الميناءالمصدر لذلك سواء كان قريبا على الخليج أم بعيداعنه؛

- **نظام نقطة الأساس المزدوجة في الخليج العربي وخليج المكسيك:**

بدأ تطبيق نظام نقطة الأساس المزدوجة لتحديد الأسعار المعلنة في عام 1945، إذا انتبهت البحرية البريطانية إلى ارتفاع غير المبرر في أسعار النفط المورد اليها خلال الحرب العالمية الثانية، وأمام ضغوطات الحكومة البريطانية على الشركات العالمية التي لم تجد أمامها غير الاعتراف بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس النفط، وتم اتخاذ نقطة "عابدان"بإيران في مستوى نفسه في خليج المكسيك، ولم يمض وقت طويل حتى طالبت الولايات المتحدة الأمريكية من الشركات النفطية العالمية بتحديدسعر الأساس انطلاقا من "راس تنورة"بالسعودية في مستوى السعر نفسه في خليج المكسيك، خدمة لمصالحها بفعل تزايد صادراتها من المنطقة، ومنذ ذلك الحين أصبح للنفط نقطتين للتسعير؛

2. السوق النفطية:

السوق النفطية هي بمثابة مكان وهمي مكانيا وجغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية خاصة الخام منهما بين الأطراف المتبادلة، وهي التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع التحفظات بالإضافة العوامل التي تحكم السوق، وهناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية، العسكرية ولمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية؛[1]

و تتميز السوق النفطية بمجموعة من الخصائص والتي تتمثل فيما يلي:[2]

- **ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري:** أي هناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط
- **سوق التكامل الرأسي والأفقي:** وهنا تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي، وذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية و الشركات الوطنية تكون متكاملة رأسيا من مرحلة المنبع، النقل، المصب ولا يمكن الفصل فيما بينها، يتم التكامل الأفقي في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع أين يستوجب للشركة النفطية التكامل فيمل بينها؛

[1] دوسن يوسف، عربية رشيد، **أثر تقلبات أسعار النفط على حركة رؤوس الأموال للفترة 1986-2015 دراسة قياسية**، مذكرة ماستر ، قسم علوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص 11.

[2] طويلة بهاء الدين، **تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، الجزائر، 2019، ص 605.

- **سوق التكتل:** تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقيات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل؛
- **عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير:** يتصف الطلب على النفط بكونه غير مرن في فترة الأجل القصير، لأن الصناعات المبنية على أساس استخدام النفط كمصدر للطاقة لا يمكنها التحول عنه بصورة فورية؛
- **تأثير السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيق:** أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن؛

3. محددات أسعار النفط: تخضع أسعار النفط إلى تذبذبات و تقلبات متغيرة نتيجة مجموعة من العوامل و المؤثرات التي تساهم بشكل أو بأخر في تغيير أسعارها، وتتمثل فيما يلي:[1]

1.3. الطلب العالمي على النفط: يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد و المؤسسات في الحصول على هذه السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع الحاجات سواء لأغراض إنتاجية أو استهلاكية، ويتأثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الاقتصادية بنمو الاقتصادي العالمي، الاستقرار السياسي، المناخ والنمو السكاني؛

يتوقف حجم الطلب على الطاقة في أي مجتمع بناءا على عدة عوامل نذكر منها:

- ✓ **السعر:** يكون تأثير سعر أي سلعة عكسيا على الكميات المطلوبة منها لكن مرونة الطلب السعرية للنفط في الأجل القصير قليلة لعدم قدرة البدائل الأخرى على الإحلال الفوري؛
- ✓ **أسعار السلع البديلة:** يؤدي الارتفاع في أسعار السلع البديلة إلى زيادة الطلب على النفط والعكس صحيح؛
- ✓ **متوسط دخل الفرد:** يوجد علاقة طردية بين متوسط الدخل الفردي والطلب على النفط؛
- ✓ **هيكل الإنتاج:** يتزايد الطلب على الطاقة في الدول الصناعية على عكس الدول النامية

2.3.العرض العالمي على النفط: العرض النفطي هو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها عند سعر محدد وخلال فترة زمنية محددة، يضع العرض العالمي من النفط للعديد من المحددات أهمها:

[1] موري سمية، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2010، ص ص 93- 97.

- ✓ الطلب على النفط وسعره، الإمكانيات الإنتاجية المتاحة وكذا سياسة الدول المنتجة للنفط لمواجهة استهلاكها؛
- ✓ يتمثل العرض النفطي في كل النفط المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من الاحتياطي استعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب أو حدوث اختلال في الإمدادات النفطية، كما أن طبيعة النفط تجعل إنتاجه وعرضه في المدى القصير محدودا تحت ظل العقبات التالية:
- ✓ عقبات فنية متعلقة ببطاقة الإنتاج القصوى والفعلية والتخزين والنقل؛
- ✓ عقبات اقتصادية متعلقة بتعذر زيادة الاستثمارات النفطية في المدى القصير لأنها تتطلب فترة أطول وإمكانيات كبيرة؛
- ✓ محاولة الإبقاء على استقرار أسعار النفط من خلال مستوى العرض النفطي السائد في تلك الفترة.

3.3. تحليل مخزون النفط:

المخزونات النفطية هي كميات كبيرة من النفط تغطي احتياجات البلاد المستهلكة للنفط ومشتقاته لفترة زمنية تتراوح بين 30إلى 90 يوم في حالة تعرض لانقطاع في الإمدادات النفطية، يؤدي تغير في المخزون إلى إغلاق الفجوة بين الإنتاج والطلب، حيث ينقسم المخزون لعدة فئات، ترتبط أول فئة بالجانب الصناعي بدءا من إنتاج النفط حتى التكرير، في أماكن التسليم والتجديد في الدول المستهلكة يجب توفر مخزون النفط الخام لضمان التوافق بين تفريغ الناقلات والعمل النسبي المستمر للمصافي لضمان التوافق بين إنتاج المصافي خلال السنة أو خلال فترة طويلة الطلب هو كثير موسميا، أما الفئة الثانية تتعلق بالمخزون الاحترازي حيث يخص المخزونات الإستراتيجية المكونة من دول مختلفة خاصة تلك التي تنتمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأخيرا فئة المخزونات الخاصة بالتحكيم استنادا إلى توقعات الأسعار فمن المهم شراء البترول لأن بإعادة بيعه في الفترة الموالية بسعر مرتفع بما فيه الكفاية لتعويض التكاليف المالية، فعندما تكون الأسعار الآجلة أقل من السعر الجاري هناك حاز لعدم التخزين وعندما تكون أسعار العقود الآجلة أعلى من الأسعار الحالية هناك حاجز للتخزين؛[1]

ثالثا: الأطراف الفاعلة والمؤثرة في السوق النفطية

للأسواق النفطية أطراف فاعلة تأثر فيها تمثلت فيما يلي:

[1] صغير زوبيدة، شقاق ابتسام، مرجع سبق ذكره، ص 11.

1.الشركات العالمية للنفط: وتتمثل فيما يلي:[1]

1.1. الشركات العالمية الكبرى(الشقيقات السبع): لقد سيطرت شركات الشقيقات السبع على السوق العالمية للنفط، وارتباطها الوثيق ببعضها البعض قد ساعدها في تنسيق سياستها السعرية فيما بينها، كذلك تمكنت من نسج خيوط شبكة عالمية بينها تمتد لتغطي الأنشطة الإنتاجية المختلفة كالإنتاج ، التسويق والنقل؛

2.1. الشركات الأمريكية المستقلة: وهي شركات لا تعمل إلا في الولايات المتحدة الأمريكية ذات أحجام مختلفة وتمتاز هذه الشركات لإنتاجها للنفط فقط؛

3.1. شركات بترول وطنية: وهي تلك الشركات التي تكون مملوكة للدولة، وتتبع السياسة النفطية للحكومة، الأمر الذي يؤذي إلى ضعف سيطرتها على البترول العالمي، لكنها محتكرة للسوق المحلي؛

2. الدول والمنظمات النفطية: تنقسم الدول والمنظمات النفطية إلى:

1.2.من ناحية الدول المنتجة: تمثلت فيما يلي:[2]

– **منظمة الأوبك:** أنشأت منظمة الأقطار المصدرة للنفط (الأوبك) سنة 1960، حيث هدف هذه المنظمة إلى تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء في السوق العالمية وإيجاد الطرق والوسائل الاستقرار الأسعار والدفاع عن مصالح الدول المنتجة للحصول على عائد مستقر من الدخل، ويصل إنتاج المنظمة إلى 40٪ من الإنتاج العالمي في حين يبلغ حجم صادراتها 55٪ من الصادرات العالمية للنفط، وترتبط قرارات منظمة الأوبك المتخذة لكل سنة بشأن الحصص الإنتاجية ارتباط وثيق مع التغير في الأسعار الفورية للنفط دول الأعضاء في منظمة أوابك المتمثلة في سلة الأوبك؛

– **منظمة الأوبك:** أنشأت منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوبك) سنة 1968 وهي منظمة إقليمية سلعية متخصصة ذات طابع دولي، أنشأت باتفاقية بين أقطار تنتج النفط وتصدره،وتهدف إلى التعاون فيما بينها لتطوير الصناعة النفطية العربية بشكل عام والحفاظ على سوق النفط بشروط عادلة ومعقولة، باعتبار أن إيرادات النفط تعد من أهم مصادر الدخل القومي للدول الأعضاء في المنظمة، ويشكل إنتاج دول الأوبك نحو 27% من مجموع الإنتاج العالمي.

---

[1] عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد 15، العدد01، غزة، 2013،ص 335.

[2] محمد مطيع، **الأزمة البترولية ونظام النفط العالمي**، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

الساعة 16:37،تاريخ الإطلاع 2020/03/09،تاريخ النشر 2018 /03/22. w w w.wonderlustmog.com

2.2. من حيث الدول المستهلكة: تمثلت فيما يلي:

– **الوكالة الوطنية للطاقة:**أنشئت الوكالة الوطنية للطاقة بعد انعقاد مؤتمر واشنطن خلال الفترة بين 11 و13 فيفري 1974 بحضور ثلاث عشرة دولة، حيث عهد رئيس الولايات المتحدة نيكسون إلى وزراء خارجية تلك الدول لإعداد برامج عمل مشتركة وبدل مجهودات منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة ومنتجيه، وقد انبثق عن مؤتمر واشنطن تكوين مجموعة تنسيق الطاقة من ممثلي 12 دولة صناعية غربية، منها 8 من دول مجموعة أوروبية عدا فرنسا ثم الولايات المتحدة وكندا واليابان والنرويج وفي 15 نوفمبر من نفس السنة قرر مجلس إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إنشاء وكالة دولية للطاقة وذلك كهيئة مستقلة في إطار التنمية مقرها في باريس تهدف إلى إقامة الشبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للنفط؛

رابعا: العوامل الاقتصادية على أسعار النفط

وتتمثل فيما يلي:[1]

1.العوامل الاقتصادية: إن الاستقرار في السوق النفطي العالمي يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة إلى المخزون العالمي من النفط لأن النفط سلعة إستراتجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي فهنالك عوامل تأثر في جانب العرض والطلب العالميين.

- ✓ **بالنسبة للطلب:** فهو ينقسم إلى الطلب بغرض الاستهلاك والطلب بغرض المضاربة، بحيث أن الطلب على النفط يمر بعدة تغيرات ويكون في تزايد مستمر خاصة بعد دخول الهند والصين وزيادة استهلاكهما، أما الطلب على النفط بغرض المضاربة بدخول السماسرة و المضاربين للأسواق العالمية وتعاملهم في بيع البراميل الورقية بهدف تحقيق الأرباح وتأثر الطلب بصورة رئيسية بعوامل عديدة ذات تأثيرات مختلفة؛
- ✓ **أما بالنسبة للعرض:** فهو يتأثر بعوامل تتمثل فيما يلي:
  - الطلب العالمي على النفط
  - السعر ودوره الحيوي في تحديد العرض
  - المخزون التجاري الاستراتيجي خاصة خلال التقلبات الموسمية

2. العوامل الغير اقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

[1] صورية مساني، **الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول**، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1995– 2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة عباس سطيف1، 2019،ص ص 43–49.

– **العوامل الفنية:** وللتجارة المنتجات النفطية في السوق، فإن التجار يحتاجون إلى مختلف المعلومات الإحصائية المتعلقة بالمنتجات النفطية، والتي على أساسها تحدد أسعار النفط، وهذه المعلومات بدورها تأثر على قرارات بيع النفط وشراءه، كما تأثر تأثير غير مباشر على مستوى الأسعار خاصة تأثيرها الكبير على مستوى السوق المستقبلية لأنها تمتلك أكبر حجم من التداول أكبر من القيمة الحقيقية في السوق؛

– **عامل سعر الصرف:** من المعروف أن النفط يتم تسعيره بالدولار الأمريكي، لذلك فإن التغير في قيمة العملة الأجنبية عند مقارنتها بالدولار يؤثر على سعر النفط، فعند انخفاض قيمة الدولار تكون أسعار النفط الخام والمنتجات النهائية المستوردة ارخص عند حسابها بالعملة المحلية وعلى العكس من ذلك فإن السعر عندما يحسب بالدولار سيكون أعلى كما سيؤدي ارتفاع الدولار إلي انخفاض النفط وعلاوة على ذلك فإن تقلب العملات الأجنبية سيجعل من الصعب على التجار مقارنة أسعار النفط في كل سوق؛

– **عوامل تقنية:**تؤدي أعمال التطوير والصيانة الدورية نتيجة لحدوث مشكلات فنية أو حرائق إلى وقف الإنتاج لفترة زمنية محدودة،وقدشهدعام 2008 حدوث حرائق وفيضانات وأعاصير أدى إلى توقف الإنتاج في مناطق وارتفاعه في مناطق أخرى ومن أمثلة ذلك:

- ✓ قامت شركة أرامكو بإغلاق رصيف رقم1 في مرفأ رأس تنورة بالسعودية بسبب اندلاع الحرائق حيث هذا المرفئ طاقة لشحن 5.5 إلى 6 مليون طن يوميا من النفط
- ✓ الفيضانات في تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية أدت لخفض إنتاج مصفاة النفط بمقدار 180 ألف برميل يوميا
- ✓ التعطيل في بعض مصافي التكرير النفطية الأمريكية

–**العوامل الجيوسياسية:** تلعب العوامل الجيوسياسية دورا هاما ومؤثرا في ارتفاع أسعار النفط فالتوترات والاضطرابات والنازعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين وتدفع أسعار النفط إلى الارتفاع وبذلك بقي العامل السياسي عاملا أنيا ومرحليا مرهونا بظروف سياسية معينة النازعات في تذبذب أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة؛[1]

[1] عبد الحي زلوم وآخرون، **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار**، الطبعة الأولى، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 55،56.

المطلب الثاني: تأثير أسعار النفط على إيرادات ونفقات دول مجلس التعاون الخليجي

تتميز أسعار النفط بتذبذب في أسعارها سواء بالانخفاض أو الارتفاع، حيث يؤثر بشكل كبير على مسار اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي التأثير على إيراداتها ونفقاتها العامة.

أولا: الإيرادات

لازالت دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على الإيرادات النفطية على الرغم من الجهود المبذولة في هذه السنوات الأخيرة، ولذلك لتنويع عائدات النفط والغاز في المملكة العربية السعودية و الكويت حيث تشكل 90٪ من إجمالي الإيرادات السعودية والكويت هي الأكثر اعتمادا على عائدات النفط؛[1]

الجدول رقم(2-13): تطور الإيرادات لدول مجلس التعاون الخليجي وأسعار النفط العالمية خلال الفترة (2011- 2017)الوحدة: مليار دولار

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أسعار النفط بدولار الأمريكي	111.26	111.67	108.66	98.95	52.39	43.73	54.19
الإيرادات النفطية	467.015	525.174	494.375	474.614	266.244	207.146	260.044
الإيرادات الأخرى	68.214	81.189	96.597	138.231	104.669	150.194	159.612
إجمالي الإيرادات	592.017	675.554	685.493	637.307	370.913	357.341	419.656

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي 2014-2018.

bpstatisticalreviewofworhdenegy2020 -

يوضح الجدول أعلاه الإيرادات الإجمالية بما فيها إيرادات النفطية والإيرادات الأخرى لمجلس التعاون الخليجي مع تطور أسعار النفط من 2011 إلى غاية 2017، ومن الملاحظ أن إجمالي الإيرادات في تزايد بداية من سنة 2011ب592.017مليار دولار إلى 637.307 مليار دولار في سنة 2014، وذلك لارتفاع مساهمة الإيرادات النفطية من 467.015 مليار دولار سنة 2011 إلى 525.174 مليار دولار سنة 2012 مع انخفاض طفيف سنة 2014 إلى 474.614 مليار دولار، وذلك لتذبذب أسعار النفط خلال هذه الفترة من 111.26 دولار للبرميل سنة 2011 إلى 98.95 دولار للبرميل سنة 2014، في المقابل نمو المساهمة

[1] صغير زوبيدة، شقاق ابتسام، مرجع سبق ذكره، ص 72.

غير النفطية في ارتفاع تدريجي من 68.214 مليار دولار سنة 2011 إلى 138.231 مليار دولار سنة 2014 (ماعدا إحصائيات دولة قطر غير الموجودة)، كما نلاحظ انخفاض إيرادات النفطية سنة 2015 ب 266.244 مليار دولار، وذلك إثر الأزمة النفطية العالمية لسنة 2014 حيث انخفض سعر النفط إلى 52.39 دولار للبرميل سنة 2015، واستمر هذا الانخفاض في الإيرادات النفطية إلى غاية 2017 ب 260.044 مليار دولار في المقابل زيادة في مساهمة الإيرادات الأخرى من 104.669 مليار دولار سنة 2015 إلى 159.612 مليار دولار سنة 2017، ويعزي هذا الانخفاض الكبير في مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي المال العام بسبب انخفاض الأسعار العالمية في المقام الأول، وأيضا بسبب توسع مصادر المال العام في دول المجلس، إذ ارتفعت قيمة الإيرادات غير النفطية في السنوات الأخيرة؛

ثانيا: النفقات العامة

جدول رقم(2-14): يمثل النفقات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2011-2017

و: مليون دولار

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإمارات	123.041	130.523	134.506	138.032	105.987	108.436	110.183
البحرين	7.587	8.672	8.919	9.427	9.466	9.394	9.406
السعودية	220.453	232.881	260.270	295.974	267.011	221.470	247.999
عمان	27.996	35.253	36.458	39.458	35.628	33.571	32.181
قطر	48.066	60.485	56.225	67.258	51.947	60.902	55.842
الكويت	45.348	51.173	73.450	69.770	60.378	58.425	63.720
مجلس التعاون	472.424	511.317	569.757	619.921	530.419	490.200	519.333

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون الخليج العربي 2018،2014.

يوضح الجدول أعلاه النفقات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2011-2017، حيث تميزت الفترة 2011-2014 بارتفاع في النفقات لدول مجلس التعاون الخليجي من 472.424 مليون دولار إلى 619.921 مليون دولار على الترتيب، وكان للسعودية أكبر ارتفاع في نفقاتها بحوالي 295.921 مليون دولار تليها الإمارات ب 138.032مليون دولار سنة 2014، بينما حدث انخفاض في إجمالي النفقات لدول مجلس التعاون خلال عامي 2015، 2016 بقيمة530.419مليون دولار و490.20 مليون دولار على

الترتيب، بينما حدث انكماش في النفقات خلال الفترة 2014-2017 في دول مجلس التعاون الخليجي من 619.921مليون دولار إلى 519.333 مليون دولار على الترتيب، وذلك لتأثر النفقات العامة لدول المجلس بالأزمة النفطية العالمية لسنة 2014، حيث انخفضت أسعار النفط من 98.19 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 54.19 دولار للبرميل سنة 2017.

المطلب الثالث: تأثير أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

يلعب النفط دورا بارزا في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وذلك لاعتمادها بشكل كبير عليه، وهذا ما يؤدي إلى التأثير على المؤشرات الاقتصادية لدول الخليج ، بسبب انخفاض أو ارتفاع أسعار النفط.

أولا : الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس بالأسعار الجارية

سنحاول من خلال الجدول التالي عرض تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2008_2018)

الجدول رقم(2-15):الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2008_2018 و: مليون دولار

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2008	315474	25711	519797	60509	115270	147539
2009	253547	22938	429098	48338	97798	105990
2010	286049	25713	526811	58641	125122	115339
2011	347454	29044	669507	67938	169805	154061
2012	372314	30756	733956	76341	190290	174033
2013	4023454	23897	744336	78183	203235	175839
2014	403137	33388	756350	81077	206225	162295
2015	358135	31126	654270	68921	161740	114534
2016	357045	32250	644935	65941	151732	109407
2017	377701	35433	688586	70784	166929	119535
2018	414179	37746	786522	79295	192009	141678

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير صندوق النقد العربي الموحد، الملحق(2, 2) للسنوات 2005.2010.2014،2018.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن السعودية حققت أعلى ناتج محلي إجمالي بقيمة 786522مليون دولار، تليها الإمارات في المرتبة الثانية 414179 مليون دولار خلال العام 2018،بينما يبقى متوسط إلى ضعيف في الدول الأخرى،وذلك يرجع إلى التباين في مستوى الأداء الاقتصادي في هده الدول وطبيعة اقتصاد كل دولة.

وما يمكن الإشارة إليه كذلك هو تزايد الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي عبر الزمن مما يبرر ضرورة التكامل بينهماالجانب الكبير من العمالة الأجنبية في أسواق دول الخليج العربي،وذلك مند الطفرة النفطية في مطلع ومنتصف السبعينات للقرن الماضي، فندرة الموارد البشرية لدول الخليج واعتماد اقتصادياتها على النفط بشكل كبير يحتم عليها أن يكون فيما بينها نوع من التنسيق والتكامل لأجل الدفاع عن مصالحها المشتركة.

كما يوضح الجدول الموالي تطور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2011- 2019)*

جدول رقم (2-16): تطور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2011- 2019*

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018*	2019*
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول المجلس %	26.4	9.7	3.7	1.4	15.5	-2.1	7.5	6.4	4.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المركز الإحصائي، ملامح وأفاق الاقتصاد لسنة 2013، 2018،ص 25.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون الخليجي حقق ارتفاعا ملحوظا ليصل إلى 1637 مليار دولار خلال سنة 2013 مقابل 1578 مليار دولار أي بمعدل نمو الناتج المحلي 9.7%سنة 2012 و1438 مليار دولار وبمعدل نمو 26.4%لسنة 2011، وبمقارنة الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون خلال 2013 يتبين أن المملكة العربية السعودية تأتي في مقدمة دول المجلس من حيث الناتج المحلي،إذ تمثل نحو 45.5%من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس،[1]

[1] المركز الإحصائي، **ملامح وأفاق الاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي**، العدد الأول، 2013، ص ص 13،14.

ويتعلق هذا الارتفاع بالقطاع النفطي حيث يعتبر المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس والمحرك الرئيسي في قيادة النشاط الاقتصادي إذ بلغ نسبة المساهمة 41.7٪ سنة 2014، وترتبط هذه البيانات في معدلات النمو الناتج المحلي وحجمه ارتباطا مباشرا بالتطورات في معدلات النمو في العائدات البترولية وأحجامها؛[1]

لقد شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على مستوى مجلس التعاون خلال سنة 2017 أعلى معدل نمو سنوي مند سنة 2013 حيث بلغ ما نسبته 7.5%وبقيمة وصلت إلى 1.461.9 مليار دولار، وجاء هذا النمو بعد التراجع في السنتين 2015 و2016 وبنسبة 15.5% و2.1%على التوالي، وتشير البيانات إلى أن الاتجاه العام للنمو في دول المجلس متوازنا في أغلب السنوات، ويعود ذلك إلى التشابه الكبير في هيكلة اقتصاد دول المجلس بشكل كبير على قطاع النفط والذي يتأثر بتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومن المتوقع أن ينتعش النمو في دول المجلس ليبلغ 6.4٪ سنة 2018 و2019 بمعدل 4.1%، وهذا لتوقع أن سعر سلة أوبك سترتفع بنسبة 28%خلال سنة 2018 لتصل في المتوسط إلى 65 دولار وهو ما يقارب معدل التحسن في أسعار النفط خلال سنة 2017.[2]

كما يوضح الجدول المواليالمساهمة النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2013-2017

جدول رقم (2-17): المساهمة النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2013-2017

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
مجلس التعاون	45.6	41.9	26.8	23.2	26.4
الإمارات	36.9	34.1	21.8	19.3	22.3
البحرين	25.4	23.3	13.3	11.1	12.4
السعودية	43.7	39.5	24.0	21.6	25.0
عمان	49.1	46.4	33.1	26.4	29.0
قطر	55.7	52.5	37.5	29.7	32.3
الكويت	63.5	60.8	42.9	38.5	42.0

المصدر: المركز الإحصائي، **ملامح وأفاق الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليج العربي**، العدد الرابع،2018،ص 39.

[1] عماد سالم محمد أبو ميري، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وأثارها على اقتصادات دول مجلس التعاونالخليجي خلال الفترة 2000-2014**،أطروحة ماجستير في الدراسات الاقتصادية، جامعة الدول العربية الإسلامية، القاهرة،2016،ص ص 80،79.

[2] المركز الإحصائي، **ملامح وأفاق الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليج العربية**، العدد الرابع، 2018، ص 25- 35.

نتيجة التغيرات في أسعار النفط العالمية من الملاحظ تراجع القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في جميع دول مجلس التعاون خلال الفترة (2013- 2017)، حيث انخفضت هذه المساهمة لتصل في سنة 2016 إلى قرابة نصف ما كانت عليه في عام 2013،وفي سنة 2017زادت مساهمة قطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي في جميع دول المجلس نتيجة لتحسن أسعار النفط حيث وصلت هذه النسبة إلى 42%في دولة الكويت و 23.3% و29%و25% في كل من قطر،سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية على التوالي، في حين بلغت 22.3%في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي مملكة البحرين كانت مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي الأقل بين دول المجلس إذ بلغت 12.4%سنة 2017.[1]

ثانيا: معدلات التضخم

تتميز الاقتصادات الخليجية بتشابه الضغوط التضخمية سواء من حيث مصدرها أو من حيث طرق معالجتها، فمعدل التضخم فيها يتأثر أساسا بالتضخم السائد في الدول المتقدمة بسبب درجة الاعتماد العالية لهذه الدول على الواردات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية ، وبدرجة أقل العوامل الداخلية كلفة الإنتاج وارتفاع الطلب، ورغم الدور الفعال للنمو الاقتصادي في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية إلا أنه لم يكن ذا أثر بالغ في حال الدول نظرا لمحدودية قاعدتها الإنتاجية، إذ تعتمد بشكل كبير على قطاع النفط سواء في تركيبة الصادات أو تكون في الإنتاج المحلي؛[2]

جدول رقم (2-18): معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2011- 2020*

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019*	2020*
السعودية	3.7	2.9	3.7	3.6	2.2	3.8	3.8	3.7	-0.7	1.6
الإمارات	0.9	0.7	1.6	1.9	4.1	3.2	2.8	4.2	2.1	2
الكويت	4.7	2.9	3.3	3.8	3.4	3.4	4.7	2.5	2.5	1.8
قطر	1.9	1.9	3	4	1.7	2.4	2.6	3.6	0.1	1
سلطنة عمان	4	2.9	3.3	3.3	0.2	0.3	4.1	2.5	1.5	1.9
البحرين	-0.4	1.2	2.6	2.1	1.8	3.2	1.3	2.9	3.3	2.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المركز الإحصائي، أخر التطورات في الاقتصاد الكلي وتنويع الدخل وسياسات ضبط المالية العامة وسوق العمل، سبتمبر 2017،ص 14.

[1] المركز الإحصائي، **ملامح وأفاق الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليج العربية**، العدد الرابع، 2018، ص 39.

[2] عباس بلفاطمي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

- الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2018،العدد 4، ديسمبر 2019.
- صندوق النقد العربي، أفاق الاقتصاد العربي، سبتمبر 2018،ص 33.

يوضح الجدول أعلاه معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي سنويا خلال الفترة 2011-2020،حيث بلغت معدلات متقاربة من 2.4% إلى 4%كأعلى نسبة وهذه الأخيرة سجلت سنة 2011 بسلطنة عمان؛ كما سجل مؤشر التضخم خلال 2015 أعلى نسبة في الإمارات بمعدل 4.1% في المقابل سجلت انخفاضا في سلطنة عمان بنسبة 0.2% في حين خلال الفترة 2016 إلى 2019 فهي نسب متقاربة من 1.3%إلى 4.1%في دول المجلس ماعدا انخفاضها في البحرين بنسبة1.3%سنة 2017 والسعودية بنسبة 0.7- %سنة 2019، كما من المتوقع سنة 2020 تسجل دول المجلس انخفاض في معدلات التضخم بحيث تكون متقاربة من 1% إلى 2.5%؛[1]

من بين العوامل التي قد تسهم في ارتفاع معدلات التضخم في الأمد القصير السياسات الحكومية المتعلقة بتخفيض الدعم عن المشتقات البترولية وزيادة الإيرادات النفطية من جهة، وارتفاع سعر الفائدة من القروض المحلية من جهة أخرى، في المقابل فإن محافظة الدولار الأمريكي على مستواه أمام العملات الرئيسية خلال المدى القصير سيسهم في تقليل مخاطر التضخم المستورد نتيجة تقلبات أسعار الصرف في دول مجلس التعاون الخليجي؛[2]

ثالثا: البطالة

تعتبر البطالة أحد المؤشرات الهامة التي تستخدم في قياس جهود الدولة في مجال سوق العمل عموما وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالعمالة الوطنية، وتعتبر هذه القيم مرتفعة في دول مجلس التعاون الخليجي إذا ما قورنت بمثيلاتها من الدول من حيث حجم السكان والاقتصاد.[3]

[1] عمر حويتة ، ناصر الخيضري، **التوجه نحو التطوير الصناعات المعرفة كمدخل لتفعيل برامج التنويع الاقتصادي في دول مجلسالتعاون الخليجي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة لونسي علي، البليدة 2، ص 06.

[2] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، **أخر التطورات في الاقتصاد الكلي وتنويع مصادر الدخل وسياسات ضبط المالية العامة وسوق العمل**، سبتمبر 2017،ص ص 14،15.

[3] المركز الإحصائي،**ملامح الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليج العربية**، 2016، ص 54.

جدول رقم (2-19): يمثل نسبة البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2012-2017

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإمارات	-	-	-	-	1.6	2.5
البحرين	1.0	1.2	1.0	0.9	1.0	1.0
السعودية	5.5	5.6	5.7	5.6	5.7	6.0
عمان	-	-	-	-	-	-
قطر	0.5	0.3	0.2	0.2	0.1	0.1
الكويت	3.6	3.6	2.9	1.9	1.9	2.2

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، إحصائيات العمل، تقرير 2016، ص 44.

يوضح الجدول أعلاه نسبة البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2012-2017، حيث نلاحظ في بعض دول الأعضاء أن نسبة البطالة منخفضة خلال هذه الفترة في كل من البحرين وقطر، حيث بلغت نسبة البطالة على العموم 1%، وبنسبة تتراوح بين 0.1% إلى 0.5% على الترتيب، في حين تكون مرتفعة في بعض الدول الأعضاء مثل الكويت والسعودية، حيث بلغت نسبة البطالة من 1.9% إلى 3.6%و5.5% إلى 6%على الترتيب، وهذا الارتفاع راجع إلى تشغيل واستغلال العمالة الأجنبية الوافدة من الخارج، بالإضافة لعدم تنويع في اقتصادياتها واعتمادها بشكل كبير على النفط مما يؤدي إلى نقص مرافق العمل.

خلاصة:

تعتبر الثروة النفطية من أهم الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تعتبرها عجلة مستقبلية للوصول إلى مختلف التطلعات المستقبلية المرغوب تحقيقها، وباعتبار دول المجلس تعتمد بشكل كبير على النفط في مختلف المبادلات التجارية سواء كانت متعلقة بالاستثمارات الخارجية والبينية، أو كانت مرتبطة بالتجارة الخارجية والبينية أيضا، وأي تذبذب في أسعار النفط سيؤثر لا محال عليها،وكان وقع الأزمة النفطية الأخيرة واضحا على دول المجلس وكانت هي إحدى اكبر الدول المتضررة بالرغم من تكتلها وتكاملها الاقتصادي، ولأنهاتتأثر كما ذكرنا بشكل كبير كما ذكرنا سابقا بان النفط يعتبر المورد الرئيسي في اقتصاداتها، إلا إن دول المجلس قامت بمجهودات عدة لإنجاح التكامل والخروج من مخلفات الأزمة وساعدت على إنعاش اقتصادها كل من الاستثمارات الخارجية والبينية، وأيضا التجارة الخارجية والبينية، وبالتأكيد هدا يحدث بتوحيد السياسات وتوحيد وتنسيق مختلف الجهود وتعزيزها وتقليص مختلف العوائق.

تمهيد

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة العربية من السنوات الأخيرة عدة تطورات أمنية سياسية اقتصادية واجتماعية، و هي التطورات التي تجعل منها نموذج محل الدراسة، وذلك لغياب شرط التوافق السياسي بين الأنظمة العربية وحالة عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية، رغم توفر المقومات الاقتصادية والثقافية المطلوبة لقيام تكتل اقتصادي ناجح في الوطن العربي ،ولهذا وقفت دون نجاح معظم تجارب التكتل في الوطن العربي باستثناء تجربة دول مجلس التعاون الخليجي التي بدأت بإنشاء منطقة التجارة الحرة سنة 1981م، ثم انتقلت إلى مرحلة الاتحاد الجمركي في سنة 2003م، والسوق المشتركة في سنة 2007م،حيث أنها حققت انجازات معتبرة في مسيرة تكاملها مقارنة بالتكتلات العربية الأخرى بدليل أنها مازالت مستمرة حتى الآن وتواصل مواجهة التحديات التي تعترضها عن طريق معالجتها بحكمة ونجاح لاستكمال عملية التكتل التجارية وعليه سنتناول في هذا الفصل ما يلي:

- **المبحث الأول:انجازات وإخفاقات مجلس التعاون الخليجي**
- **المبحث الثاني:التحديات التي تواجه المجلس وسبل معالجته**

المبحث الأول: إنجازات وإخفاقات مجلس التعاون الخليجي

مر مجلس التعاون الخليجي بعدت تطورات منذ تأسيسه عام1981 إلى يومنا هذا، وذلك من أجل الوصول إلى مستوى التكتلات الإقليمية من حيث الفعالية والأداء والاعتماد على الذات، ولهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى الانجازات التي حققها مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى إخفاقه

المطلب الأول: إنجازات مجلس التعاون الخليجي

شكل اتحادالدول العربية في مجلس التعاون الخليجي قوة كبيرة، حيث كان لهذه القوة الكثير من الأهداف التي ثم تحقيقها بعد ذلك، والكثير من الإنجازات التي قام المجلس بتحقيقها على صعيد الدول المشتركة في المجلس، ولعل أبرز هذه الإنجازات مايلي:[1]

التاريخ	الحدث
ماي 1981	تأسيس مجلس التعاون الخليجي بضم ست دول: العربية السعودية،الإمارات، الكويت،قطر ،البحرين،وعمان؛
نوفمبر 1981	تم التوقيع والمصادقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين الدول الست وقد وافقت هذه الاتفاقية على مجموعة من الأهداف نذكر منها: - إنشاء منطقة التجارة الحرة - إنشاء سوق مشتركة - تبني سياسة نفطية مشتركة وفي جميع المجالات الصناعية الأخرى
مارس 1983	دول مجلس التعاون الخليجي تعلن انطلاق منطقة لتجارة الحرة الخليجية
1983	دول المجلس تشكل لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية
1985-1987	خلال هذه الفترة أجرت لجنة المحافظين مناقشات مستفيضة حول عملة التثبيت المشتركة لعملات دول المجلس، وقد وافق معظم الدول الأعضاء أنداك على استخدام حقوق السحب الخاصة كعملة لربط عملاتها
1986	إعادة ربط الريال العماني بالدولار الأمريكي
مطلع التسعينات	جرى مناقشة فكرة الاتحاد النقدي، إلا أن المحافظين ووزراء المالية قرروا تأجيل مناقشة الأمر إلى موعد لاحق

[1] خالد موسى العمراني،**إنفوجراف..إنجازات اقتصادية هامة لمجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه**، العين الإخبارية ، تاريخ الإطلاع: 2020/08/31، الساعة 15:58
https://www.google.com/ump/s/al-aim.com/amp/article/the-gulf-cooperition 09/12/2018

سبتمبر 1994	وافقت لجنة المحافظين على تأسيس شبكة الصراف الخليجية لربط شبكات الصرف الآلي الوطنية بين دول المجلس
جويلية 2000	ربط الريال القطري رسميا بالدولار الأمريكي
ديسمبر 2000	- المصادقة على الاتفاقية الاقتصادية الجديدة التي تتضمن (تأسيس الاتحاد الجمركي، السوق الخليجية المشتركة، و العملة الخليجية الموحدة) - ربط الدينار البحريني رسميا بالدولار الأمريكي
2002	- تأسيس لجنة الاتحاد النقدي - ربط الدرهم الإماراتي رسميا بالدولار الأمريكي
جانفي 2003	- إطلاق إتحاد الجمركي الخليجي - ربط الريال السعودي والدينار الكويتي رسميا بالدولار الأمريكي
ديسمبر 2005	المصادقة على معايير التقارب الاقتصادي
ديسمبر 2006	لجنة الإتحاد النقدي تقدم مسودة حول عناصر ونسب معايير التقارب الاقتصادي إلى المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
جانفي 2007	عمان تعلن عن تأخير انضمامها إلى الإتحاد النقدي الخليجي بحجة عدم تمكنها من الالتزام بالمعايير المحددة لذلك ،وهي التضخم، الدين العام،والعجز المالي
ماي 2007	الكويت تعلن عن تخلي ربط عملتها بالدولار والعودة إلى سياسة الربط بسلة العملات بسبب ارتفاع التضخم لديها
جانفي 2008	انطلاق السوق الخليجية المشتركة
جويلية 2008	لجنة المحافظين تصادق على اتفاقية دول مجلس التعاون حول قوانين وأنظمة الإتحاد النقدي
جانفي 2010	التأخر عن موعد إطلاق العملة الخليجية الموحدة

المصدر: عباس بلفاطمي، **محددات، إمكانيات وأثار التكامل بين دول مجلس إتحاد التعاون الخليجي**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011،ص 355-357.

المطلب الثاني: إخفاقات مجلس التعاون الخليجي:

على الرغم من النجاحات التي حققها مجلس التعاون الخليجي خلال العقدين الماضيين إلا أنه قد شابه في ذات الوقت العديد من الإخفاقات لعلى من أهمها ما يلي:[1]

[1] يحى سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 155-157.

أولا: جانب التجارة البينية: لقد تم إنشاء مجلس التعاون من أجل دفع حجم التجارة البينية إلا أنها في نهاية العقد لم يظهر هناك أي تغيير في نسب التجارة الإقليمية، وبقيت هذه النسب عند 6% من التجارة الخارجية للإقليم تقريبا وهي نفس النسب و أكثر قليلا مما كانت عليه في بداية العقد؛

ثانيا:جانب هيكل الناتج الوطني الإجمالي:اشتملت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة على عدد من البنود الخاصة بتنسيق خطط التنمية بدول مجلس التعاون والعمل بصورة جماعية على تنويع هياكل الإنتاج السلعي لدول لاسيما في ظل إنشاء منطقة التجارة الحرة، إلا أنه ومن خلال مطالعة هياكل الإنتاج السلعي بدول المجلس يلاحظ أن تلك الجهود الرامية لتنويع تلك الهياكل لم تحقق النجاح المنشود بعد، حيث مازالت تهيمن عليه الصناعات الإستخراجية بين ما نسبته 50%و 84.4% في حين مساهمة قطاع الزراعة والصيد والغابات لا تتجاوز 1%، وهذا ما يفسر أن اعتماد اقتصاديات دول الخليج بصورة شبه كاملة على النفط وهو ما يحول دون تحقيق التنويع في التجارة البينية؛

ثالثا:جانب تنفيذ مراحل التكامل الاقتصادي: وجود فجوة زمنية كبيرة بين التصديق على عدد من القرارات الإستراتيجية لمسيرة مجلس التعاون ودخول تلك القرارات حيز التنفيذ، وهو الأمر الذي يعكس إما التباطؤ في تنفيذ تلك القرارات أو عدم دراسة تلك القرارات بصورة كافية؛

رابعا:جانب الإتحاد الجمركي: عكس التطبيق العملي للإتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون من عدة عوائق التطبيق مثلا:

- ✓ إصرار بعض الدول على استمرار المطالبة بشهادة المنشأ عند انتقال السلع الوطنية بين الدول الأعضاء، وذلك على الرغم من قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الثالثة والعشرين بإلغاء العمل بالشهادة المنشأ، والاكتفاء بالفواتير المحلية الخاصة بها والبيان الإحصائي المرفق ؛
- ✓ اختلال الأمن الغذائي والمائي؛
- ✓ تأثير العولمة في اقتصاديات الخليجية، فالمنتجات الوطنية تتعرض لمنافسة وهيمنة الشركات الأجنبية؛
- ✓ الخلل بين الوضع الراهن للعمالة الوطنية و الطاقات التي تتطلبها احتياجات العمل مما يجعلها تعتمد على العمالة الأجنبية وما يترتب على ذلك اختلال سكاني ومخاوف أمنية؛

خامسا:الإتحاد النقدي: إن دول المجلس أخفقت في إنجاز العملة الموحدة، بسبب اختلاف المملكة العربية السعودية ودول الإمارات على مقر البنك المركزي الخليجي وبالتالي انسحاب الثانية من اتفاقية العملة؛

سادسا:الجانب السياسي: ولوجود الخلافات السياسية البينية في دول المجلس، فهناك الخلاف الحدودي السعودي الإماراتي، الخلاف السعودي القطري، القطري البحريني، والإماراتي العماني، والكويتي القطري بالإضافة إلى الخلاف الخليجي الأخير حول المبادرة الرامية لحل النزاع في اليمن، والذي توج بانسحاب قطر منها؛[1]

سابعا:جانب تبادل النافع بين دول المجلس: رغم تأسيس المجلس إلا أنه لم يغير من مسألة تبادل المنافع، فالكويت مثلا تعاني من نقص حاد في الهيئة التدريسية من مراحل التعليم العام، ومع ذلك فإنها تسد النقص من دول أبعد من دول المجلس فتستعين بمدرسي مصر وسوريا وحتى تونس وتترك المدرسين العاطلين عن العمل في كل من السعودية والبحرين وعمان؛[2]

المطلب الثالث: نماذج المشاريع التكاملية الخليجية

حرصت دول مجلس التعاون الخليجي على تشجيع الاستثمار في المشاريع المشتركة العملاقة التي تعتبر أحد الملامح الأساسية للتعاون الاقتصادي المجسد على أرض الواقع، وتزداد أهمية المشروعات المشتركة فيما بين دول مجلس التعاون باعتبارها الصيغة التي تمكن من إقامة وحدات إنتاجية كبيرة، وتظهر التقارير الرسمية الصادرة عن الأمانة العامة أن عدد المشاريع المشتركة بين دول المجلس قد ارتفع حتى سنة 1997م إلى 405 مشاريع عاملة بإجمالي رؤوس الأموال بلغ حوالي 27 مليار دولار،[3]ومن أبرز هذه المشاريع نذكر:

أولا: مشروع الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون الخليجي

يعتبر الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون من أهم مشروعات ربط البنى الأساسية التي أقرها المجلس، حيث تكونت الهيئة المشغلة لإدارة الربط الكهربائي مقرها الدمام، وهي تنبثق عن لجنة التعاون الكهربائي والمائي التابعة للمجلس ويتكون هذا المشروع من مرحلتين كما يلي:[4]

المرحلة الأولى: تتعلق بالربط بين قطر والسعودية والكويت والبحرين بقيمة تجاوزت المليار دولار ولقد أنجزت أعمال هذه وبدأ التشغيل الفعلي لها شهر يوليو 2009، وبذلك ارتبطت أربع دول الأعضاء كهربائيا في

---

[1]عبد الرضا علي أسيري،**مجلس التعاون الخليج العربية بعد 33 عاما: الانجازات والإخفاقات 191 سلسلة محاضرات الإمارات**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2015،ص ص 23،24.

[2]يحي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 157.

[3]خلاف علام، مرجع سبق ذكره،ص ص 141،142.

[4]المسيرة و الإنجاز، **قطاع شؤون المعلومات**، الأمانة العامة، الرياض، 2015،ص ص 147، 148.

لحظة تاريخية سجلها تدشين أصحاب الجلالة وسمو قادة دول المجلس لهذه المرحلة بتاريخ 14 ديسمبر 2009م في دولة الكويت؛

المرحلة الثانية: كما تم الانتهاء من المرحلة الثانية سنة 2006 برفع كفاءة شبكتي كهرباء الإمارات وسلطنة عمان، حيث تقوم كما منها بالربط داخليا تم الربط بين بعضها البعض وفي النهاية سوف يتم الربط بين الشبكتين؛ وتتمثل المزايا المرجوة من هذا المشروع ما يلي:[1]

1. تحقيق وفورات مالية على مستويين:

- الوفورات التي يحققها إنتاج الكهرباء ونتيجة تشغيل محطات توليد كبيرة عن طريق استخدام الغاز الذي يمكن أن يحقق وفرا في كلفة الإنتاج بما يصل 30٪ مقارنة بتكلفة استخدام المشتقات النفطية؛
- الوفورات التي ستنتج عن استغناء الدول المعنية عن إنشاء المحطات توليد إضافية للاحتياط لديها عن طريق اللجوء إلى الإفادة من فائض الإنتاج لدى دول أخرى، وتقدر قيمة الوفورات على هذا الصعيد بأكثر من 3.5 مليارات الدولار وفقا لأكثر التوقعات تحفظا؛

2.ينعكس المشروع إيجابيا على القطاع الخاص قد يساعد على انتعاش الصناعات ذات العلاقة مثل أبراج نقل والطاقة والأسلاك الكهربائية، مما سيفتح أبواب عمل جديدة للمواطنين في هذه المصانع، مع تنشيط الشركات الوطنية العاملة في مجال التشغيل والصيانة؛

ثانيا: مشروع قطاع الاتصالات

في إطار توظيف مشروع السوق الخليجية المشتركة قامت شركة قطاع الاتصالات بتجربة أسواق الدول الخليجية الأخرى مستفيدة من تخفيف القيود التنظيمية وتشجيع السلطات دخول شركات أخرى كمشغل ثاني أو ثالث، وبالأخص في مجال الهاتف النقال وكمثال على ذلك، بذلك أعمال شركة الاتصالات في السوق البحرينية سنة 2010 عبر شركة فيفا لتنافس كل الشركتين بتلكو البحرينية وزين الكويتية، وفازت الشركة السعودية بالرخصة الثالثة بتقديمها عرض مالي قدره 230 دولار ورغبتها في تطوير البنية التحتية وتقنية المعلومات والاتصالات؛[2]

[1] خلاف علام، مرجع سبق ذكره،ص ص 142،141.

[2] المرجع نفسه، ص 144.

ثالثا: مشاريع تكامل الأسواق الخليجية

إن دول مجلس التعاون الخليجي يسعى إلى التكامل في أسواق المال وهذا ما جاء به القرار الصادر في قمة المنامة سنة 1988 والذي يسمح لمواطني دول المجلس بتملك الأسهم في الأسواق، ولهذا سعت دول المجلس من أجل تحقيق التكامل في أسواق المال خلال سنوات عديدة كما يلي:[1]

- الدورة الثالثة والعشرون في قمة الدوحة 2002تم السماح لمواطني دول المجلس بتداول الأسهم وتأسيس الشركات أي تم رفع كل القيود وعملت كل الدول الأعضاء في المجلس سنة 2005إلى تطبيق القرار؛
- 22 ماي 2010انعقداجتماع وزاري وفيه تم تشكيل لجنة وزارية دائمة لرؤساء مجالس وإدارات هيئات الأسواق المالية والتي تعنى بتوحيد الأنظمة والسياسات المتعلقة بأسواق المال الخليجية، وذلك لتحقيق تكاملها وتفعيل السوق الخليجية المشتركة وتوطين الاقتصاد الوطني، ومثال على ذلك تجربة الربط بين سوق مسقط وسوق أبو ظبي مما يوحي بوجود إدارة لتحقيق التكامل لكن لم تكتب لهذه التجربة النجاح لوجود تحديات فنية وقانونية وإجرائية؛
- توصلت اللجنة الوزارية كذلك سنة 2013 لعدد من القواعد الموحدة في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون ومتمثلة فيما يلي :
  - ✓ القواعد الموحدة لإصدار وطرح وحدات السندات والصكوك في الأسواق المالية بدول المجلس
  - ✓ القواعد الموحدة لإصدار وطرح وحدات صناديق الاستثمار في الأسواق المالية بدول المجلس
  - ✓ القواعد الموحدة لإشراف والرقابة على التداول في الأسواق المالية بدول المجلس
- الاجتماع الخامس للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية لدول المجلس سنة 2014، أوصت باستمرار العمل بصفة استرشادية لكافة القواعد والمبادئ الموحدة لتكامل الأسواق المالية بدول المجلس بشكل كامل، والتأكد من موائمتها وتوافقها مع بعضها البعض
- كما توصلت اللجنة الوزارية سنة 2015 إلى قواعد موحدة لاستحواذ في الأسواق المالية بدول المجلس وأوصت للمجلس الوزاري برفعها للمجلس الأعلى لاعتمادها والعمل بيها؛

رابعا: مشروع إنشاء سكة حديد لدول مجلس التعاون الخليجي

تنفيذا لقرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الرابعة والعشرون (الكويت، ديسمبر 2003) القاضي بتكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع إنشاء سكة حديدية تربط دول

[1] مجلس التعاون الخليج العربية، مجالات وإنجازات، الأمانة العامة، متوفر على الرابط:
Https://www.gcc-sg.org/ar-sa/cooperationAndAchievement/projects/FinancialMarketsIntegation /pages/Home.aspx.

المجلس وتساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي، وتسيير حركة التجارة المتبادلة بينها، بالإضافة إلى حرية النقل لموطنيها والمقيمين بها، ولهذا وبعد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع تم استكمالها سنة 2009 وأشارت نتائجها إلى أن المشروع دو جدوى اقتصادية وله فوائد ايجابية من النواحي الإستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لدول المجلس، حيث بدأت هذه الأخيرة مرحلة إعداد التصاميم الهندسية للمشروع ودراسة إنشاء هيئة خليجية مختصة لإشراف على تنفيذ المشروع بشكل كامل والتنسيق مع الدول الأعضاء في هذا الشأن، وتم تكليف لجنة وزراء النقل والموصلات بدول المجلس بتكثيف العمل لإنجاز المشروع الحيوي في أسرع وقت ممكن،[1] وبهذا قد قطع المشروع مراحل متقدمة لتنفيذه والذي من المتوقع تشغيله سنة 2018، حيث كانت التكلفة الإجمالية لإنشاء البنية التحتية لمشروع القطاع الخليجي 15.4 مليار شاملا الربط بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية من خلال الجسر المقترح إنشاءه بين البلدين بتكلفة قدرت بـ 1.2مليار؛[2]

خامسا: مشروع الربط المائي بين دول مجلس التعاون الخليجي

حادث موافقة لجنة التعاون الكهربائي والمائي لدول مجلس التعاون ،خلال اجتماعهم الاستثنائي الذي عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون 2012/06/12 على تحديث دراسة مشروع الربط المائي بين دول المجلس والتي تم إعدادها سنة 2008 وكذلك الموافقة على إعداد إطار مرجعي لوضع إستراتيجية خليجية شاملة بعيدة المدى للمياه،وتعتبر الموافقة بمثابة اللبنة التي تقوي الجسد الخليجي وتعينه على الصمود في وجه التحديات وخاصة ما يتعلق بتأمين المياه لدول المجلس التي تسعى هذه الأخيرة في تحقيقها في المنظور القريب، لما هذا القطاع من أهمية استراتيجية وتوجه بعيد المدى لضمان توفر هذا المصدر الثمين لتطور المجتمع الخليجي وأبنائه لأجيال عديدة؛[3]

[1] مجلس التعاون الخليج العربية، **مجلات وإنجازات**، الأمانة العامة، متوفر على الرابط:
https: www. gcc-sg.org/ar-sa/cooperationAnchievements/Anchievements/economiccoopertion /CooperationinthFieldofTranstationndCommunications/Achievements/pages/FirstRailways.aspx.

[2] مجلس التعاون الخليجي خطوات وتاريخ من الانجازات، **ملحق خاص حول التكامل المالي والاقتصادي الخليجي**، العدد 11901، الدورة 32 للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي، وزارة المالية، ديسمبر 2011.

[3] المسيرة والإنجاز، مرجع سبق ذكره،ص ص 146، 147.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه المجلس وسبل معالجتها

إن تحليل التجربة التكاملية يقودنا إلى رصد العديد من التحديات التي تواجه مجلس التعاون الخليجي مستقبلا سواء كانت داخلية أو خارجية لهذا تسعى دول المجلس في مواجهتها، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى تحديات البيئة الداخلية ، تحديات البيئة الخارجية، بالإضافة إلى سبل مواجهة هذه التحديات.

المطلب الأول: تحديات البيئة الداخلية

إن تحليل هذه التجربة التكاملية يقودنا إلى رصد العديد من التحديات التي تواجه مسيرة المجلس مستقبلا،وذلك وفق ثلاث مستويات رئيسية هي: التحديات الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية التي تشكل في مجموعها البيئة الداخلية للنظام الإقليمي وللدول الأعضاء؛

أولا: التحديات الاقتصادية: تتطلب عملية التكتل الإقليمي أن تكون الفوائد للمجموعة ككل ولكل دولة أكبر بكثير من الأعباء التي تتحملها أي من هذه الدول، بحيث لا تنحصر هذه الفوائد والأعباء فقط في التجارة البينية بل لابد أنى تتعدى الفوائد التكاملية إلى جميع القطاعات الاقتصادية التي تواجه مجلس التعاون الخليجي في ثلاث عناصر وهي:

1. تحقيق شروط الوحدة النقدية الخليجية:لقد أصبح التعاون النقدي جزءا لا يتجزأ من التعاون في مختلف ميادين العلاقات الاقتصادية الدولية، بل يمكن اعتباره أمرا ضروريا للوصول إلي تكتل الاقتصادي كامل وشروط ضروري لنجاح أي تجربة تكاملية، ومن تم يتطلب تحقيق الوحدة النقدية مجموعة من المرتكزات العملة أهمها: تنظيم المدفوعات بين الأعضاء، تنسيق وتوحيد النظم والسياسات المصرفية والنقدية، حرية رأس المال...الخ[1]

ومن الروابط الواجب تحقيقها من أجل الوصول إلى مرحلة الوحدة النقدية هي أن تزيد نسبة التضخم عن 1.5% وهي أقل نسبة مسجلة في الدول الأعضاء الثلاث الأولى، وأن لا تتجاوز نسبة الفائدة 2%، إضافة إلى ضرورة استقرار أسعار الصرف وأخيرا أن لا تتجاوز العجز في الموازنة العامة لأي دولة عضو 3%والدين العام 60% من الناتج المحلي الإجمالي ولهذا تواجه دول المجلس مجموعة من الصعوبات في سبيل تجسيد مشروع العملة الموحدة ولعل أبرز هذه الصعوبات هي: عدم تواجد حيز زمني من أجل إطلاق هذه العملة التي كان مقرر البدء تداولها مند العام 2010 وهي العملة التي تأخرت إلى يومنا هذا، إضافة

[1] بوشول السعيد، **مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وأثاره على اقتصاديات الدول الخليجية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص 79.

إلى صعوبة تحقيق المعايير أو الشروط التي تم رصدها من أجل الانضمام لمنطقة العملة الخليجية تماما مثل الإتحاد الأوروبي كشرط الفائدة، معدل التضخم، العجز في الموازنة الموحدة ونسبة الدين العام...الخ، وبذلك يمكن القول أن أحد العوامل المساعدة على قيام منطقة العملة الموحدة هو الالتزام الدول الأعضاء بكافة هذه المعايير والشروط المنصوص عليها في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة علاوة على التزام الدول الأعضاء بجميع المقررات الاقتصادية للمجلس وتغليب المصالح المشتركة على المصالح الوطنية لكل دولة:[1]

2. الخلاف حول البنك المركزي الخليجي:رغم إمكانية البدء في تداول العملة الموحدة بين الدول المتبقية دون الحاجة إلى موافقة الدول المنسحبة من اتفاقية النقدية الموحدة وهي عمان تم الكويت ثم الإمارات العربية بعد أن اشتد الخلاف السعودي الإماراتي حول مقر البنك المركزي الخليجي، ورغم التداول إلا أنه سيؤدي هذا السلوك إلى زيادة انعدام الثقة بين جميع الدول الأعضاء نظرا لغياب مفهوم العمل الجماعي وتوزيع المكاسب والتكاليف بشكل مشترك، إضافة إلى تعزيز فرص فشل هذه التجربة النقدية نظرا لانعدام الإجماع الحقيقي حولها وبالتالي زيادة المخاطر الاقتصادية والمالية المتوقعة دون وجود التنازلات الكافية الكفيلة بإنجاح هذا المشروع مستقبلا؛[2]

3. تنويع الاقتصاديات الخليجية: إن أهمية تنويع الاقتصاديات الخليجية في الوقت الراهن نظرا للازمات التي يمكن أن تتعرض هذه الاقتصاديات جراء تراجع معدل الاحتياط العام والإنتاج النفطي فيها، خصوصا وأن العديد من الدراسات تؤكد أهمية الثروة النفطية بوصفها أساس اقتصاد البلدان الخليجية، إذ يعتبر الخلل اقتصادي رئيسي الذي تعاني منه دول المجلس لعدم وجود بديل الثروة النفطية ويكون قادر على تحقيق التنمية المستدامة كقاطرة للتكتل الاقتصادي الخليجي،[3] كما أن دول المجلس يعاني كذلك من التبعية لعملية استيراد المواد الغذائية والزراعية رغم الجهود الملحوظة في المملكة العربية السعودية وكذا إهمال أحد القطاعات الحيوية لنجاح اقتصاد أي دولة أو تكتل اقتصادي مهما كان شكله وهو ما يعرف بالأمن الغذائي والأمن المائي؛[4]

---

[1] صديقي أحمد، **مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي**،مجلة لباحث، العدد 9،جامعة ادرار، الجزائر، 2011،ص ص 248،247.

[2] هشام زغاشو، **التجربة التكاملية لدول مجلس التعاون الخليجي– الواقع والتحديات**، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2014،ص ص 140، 141.

[3] عمر حويتة، ناصر الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[4] هشام زغاشو، مرجع سبق ذكره، ص 144.

ثانيا: التحديات الاجتماعية: تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من صعوبات وتحديات اجتماعية لا تقل خطورة خصوصا تلك المتعلقة بالاختلال الكبير في التركيبة السكانية، هذا الاختلاف الذي يعود إلى جملة من الأسباب في مقدمتها الاعتماد المكتف على اليد العاملة الأجنبية لعقود، وعلى هذا الأساس يؤكد العديد من الباحثين على أهمية وضرورة الحد من الهجرة والعمالة نحو هذه البلدان وذلك للأسباب التالية

1. إدارة الهجرة وتنظيم أسواق العمل: رغم إستراتيجية التوطين الوظائف التي انطلقت في تحقيقها معظم الدول الخليجية مند سنوات من اجل زيادة فرص العمل بين مواطنها إلا أن نتائج هذه الإستراتيجية ظلت دون المستوى، خصوصا وأن نسبة البطالة في بعض هذه الدول تتجاوز المعدلات الطبيعية،إذ تصل إلى 14%في الإمارات و10% في المملكة العربية السعودية ومن هنا فإن التحدي الرئيسي الذي سيواجه تنفيذ مختلف الاستراتيجيات السكانية في المنطقة وهو تنمية الموارد البشرية الوطنية في ظل تفضيل الخليجين بشكل عام العمل في القطاع العام بدل الخاص نظرا للحوافز المادية التي يوفرها هذا القطاع الذي بدوره يحتاج إلى أيدي أجنبية؛[1]

2. التجانس وحماية الهوية الثقافية: يؤكد الباحث عبد الواحد مشعل أن الخلل في التركيبة السكانية للمجلس يمس بالضرورة الهوية والخصوصيات الاجتماعية والثقافية الخليجية وهو ما يبدو واضحا في التعاملات اليومية سواء تعلق الأمر بالعمل الأسواق أو الجامعات وحتى الأماكن العامة وبالتالي ساهم استمرار هذا الخلل في تحويل المواطنين الخليجيين إلى أقلية وسط أغلبية من الأجانب؛[2]

3. توطين العمالة الأجنبية :يعتقد الكثير من الخبراء أن العمالة الوافدة تشكل خطرا كبيرا على الهوية السياسية للمجتمعات الخليجية،هذا الخطر الذي يستجد في الممارسات ذات الطابع الدولي و الضغوط الحقوقية أسوة بما يحدث في باقي دول العالم،لكن بالمقارنة مع أوضاع المهاجرين في هذه الدول فان العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي تشكل تهديدا عندما نضع بعين الاعتبار حجمها الكبير؛[3]

4. الأمن والاستقرار الاجتماعي: تعتبر الهجرة و اللجوء كإحدى المظاهر الاجتماعية المعقدة الناجمة عن انعدام الأمن بمختلف أبعادها الإنسانية، وبالتالي يتم التعامل مع هذه الظاهرة من زاوية ن التهديدات التي يمكن تشكلها على أمن المجتمعات الأخرى واستقرارها في ظل استيعاب الأعداد الهائلة من المهاجرين

---

[1] محمد ديتو، **إدارة سياسات العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي ، مخاطر وفرص**، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، 2006،ص 17-25.

[2] بان علي، حسين المشهداني،**العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي(التحديات والحلول)**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 24، المركز البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، 2013، ص 10.

[3] باقر النجار، **العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي**، مجلة عمران، العدد 3، المركز العربي ودراسة السياسات، قطر،2013، ص7.

وإدماجهم مما يؤثر على قدرة الحكومات في إدارة شؤون الحكم، بل أن بعض البلدان تلجأ إلى أساليب غير قانونية من أجل التحكم في هذه الظاهرة بعيدا عن أعراف وتقاليد حقوق الإنسان إلى جانب التخوف من إمكانية أنتساب هؤلاء المهاجرين إلى تنظيمات إرهابية أو حركات سياسية تعمل لصالح أطراف خارجية وهو ما سيعرض أمن واستقرار هذه المجتمعات إلى الخطر؛[1]

ثالثا: التحديات السياسية: يمكن حصر هذه التحديات في مجموعة من العناصر أهمها:[2]

1. الطبيعة القبلية للمجتمعات الخليجية: تقوم السياسة القبلية في الخليج العربي على فكرة الملكية والأرض وبالتحديد لدى تلك القبائل القوية و الكبيرة التي لها امتداد في المنطقة بأسرها، وبالتالي رغم التطور و الرفاهية الاجتماعية ذات الطابع الغربي إلا أن البيئة التقليدية لا تزال تميز الحياة العاملة لهذه الشعوب ومن تم يتضح أن الطبيعة القبلية لدول الخليج العربي تشكل تحديا سياسيا لعملية التكتل في المنطقة وذلك لعدة أسباب منها:

- ✓ استمرار الخصوصية التي تحكم القبيلة بمفهومها الخليجي و المرتبطة بالولاء القطري وليس الإقليمي، فأفراد القبيلة كثيرا ما يدينون بالولاء لشيخ القبيلة حتى فإن كان التوجه العام يظهر أن الولاء هو للأسر الحاكمة؛
- ✓ استمرار الدور الوظيفي للقبيلة الموروث تاريخيا منذ العهود التي بدأت فيها القبائل بانتشار في الجزيرة العربية، أي قبل تأسيس الدول الخليجية الحديثة؛

2. النزعة الخليجية القطرية:تبرز هذه النزعة من خلال سلوك الدولة الخليجية التي ظلت لأزيد من ثلاث عقود تفض التنازل عن السيادة الوطنية لصالح السيادة الإقليمية في بعض القطاعات التكاملية وهي العملية التي تعني تطوير المجلس عما هو عليه الآن، ونظرا لعناصر القوة والنفوذ الاقتصادي و العسكري التي تمتاز بها المملكة العربية السعودية بما يجعلها الدولة المهيمنة وهو المحرك الرئيسي للمجلس، يري البعض أن المملكة قد تدفع على الأقل باتجاه الوحدة مع البحرين مهما كان حجم المعارضة وذلك لإنجاح هذا المشروع ومواجهة التحديات السياسية التي تتعرض لها الحكومة البحرينية ولكن من جهة أخرى ونظرا إلى بنية القوى السياسية و الاجتماعية داخل الأنظمة الخليجية ، فإنه من المؤكد أن تصبح مسألة السيادة

[1] عباس بلفاطمي، **محددات، إمكانيات وأثار التكامل بين دول مجلس إتحاد التعاون الخليجي**، مرجع سبق ذكره،ص 159-163.

[2] المرجع نفسه،ص 158- 163.

الوطنية عقبة أمام محاولة وحدوية تتضمن الاندماج الكلي بصورته الفيدرالية وبالتالي ستصبح طبيعة هذه البنية من بين المشاكل التي تعيق دول المجلس عن الدخول في وحدة بمعناها السياسي؛

3. غياب الثقافة الديمقراطية:تتميز الثقافة السياسية السائدة في دول مجلس التعاون الخليجي بالعديد من الخصائص مما أدى بها إلى غياب الديمقراطية في مختلف المجالات وتكمن أهم هذه الخصائص في: استناد الخطاب السياسي للحكام في هذه الأقطار على الزج بين اللغة التقليدية الدينية، وذلك للحصول على الشرعية اللازمة للحكم، إضافة إلى ممارسة السلطة السياسية غالبا عن طريق المراسيم الملكية والأوامر دون أن تكون هذه السلطة خاضعة لأي رقابة بمعناها الدستوري القائم على وجود مؤسسات تمثيلية منتخبة تتمتع بصلاحيات واسعة ومن جانب أخر يعتقد كذلك حكام هذه الأقطار بأن الأنظمة الملكية ليست في حاجة إلى ما يسمى بالعلاقة التعاقدية بين السلطة الحاكمة و المجتمعات؛

المطلب الثاني: تحديات البيئة الخارجية

انطلاقا من التراكمات التاريخية والمميزات الإستراتيجية لمجلس التعاون الخليجية أصبح هذا الأخير أمام مجموعة من التحديات الإقليمية والدولية أهمها ما يلي:

أولا: الحد من التواجد الأمريكي بالمنطقة: كان الاهتمام بالخليج مرتبطا بالمصالح القائمة والضرورية للمستقبل من جهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت مركزة في اتجاهين : الأول هو السيطرة على البترول،والثاني هو السيطرة على طرق المواصلات، وفيما يتعلق بالاتجاه الأول فقد ضغطت على بريطانيا وبشكل منظم لانتزاع سيطرتها على بعض مناطق البترول، وأما الاتجاه الثاني ومع عدم تسيير الاحتفاظ حينئذ بقوات عسكرية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط لسيطرة على طرق المواصلات أو مراكز حيوية، كان لابد من إيجاد البديل والذي يبدو وعلى سبيل المثال في إيجاد أنظمة موالية لها، أو زرع كيانات جديدة في المنطقة تعتمد في وجودها عليها، مما يجعلها في حالة ولاء كامل لها؛[1]

1. المصالح الأمريكية الإستراتيجية: أصبح للولايات المتحدة الأمريكية أهداف ومصالح إستراتيجية اتجاه المنطقة، وأن أمر تحقيقها مرتبط بالأمن القوي الأمريكي، إذ تزايدت الأهمية الإستراتيجية لها إبان الحرب الباردة، حيث أصبحت منطقة الخليج العربي محورا مهما في خطة وتحركات الولايات المتحدة على الساحة الدولية لما تتمتع به من قيمة إستراتيجية واقتصادية متميزة فضلا عن أنها تعد ركيزة من ركائز التوازن

[1] محمد مقروف، **المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها عل مجلس التعاون الخليجي العربية**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خذه، الجزائر،2016، ص 186.

الدولي،[1] وتأتي أهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية نظرا للإسهام الكبير لصادرات الطاقة الخليجية في الاقتصاد الأمريكي، خصوصا وأن أي توقف أو انقطاع في هذه الإمدادات قد يتسبب بضرر كبير لهذا الاقتصاد ونفس الأمر بالنسبة إلى الملاحة البحرية، وغم العلاقات المتميزة بين الطرفين والتي لازالت مستمرة إلى يومنا هذا يلاحظ تراجع النظرة الخليجية المجتمعية تجاه الفوائد المرجوة في الدور الأمريكي الأمني في المنطقة، وذلك في ظل الحملة العدوانية على بعض دول العالم الإسلامي، خصوصا الحرب الأمريكية على العراق والنتائج التي أفضت إليها وهو الأمر الذي جعل من وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر يؤكد على الحاجة الملحةلإستراتيجية أمنية واضحة في المنطقة تحفظ للنظام الأمريكي مكانته التقليدية في ظل المنافسة مع قوى عالمية أخرى، على أن تكون هذه الإستراتيجية بعيدة كل البعد عن سياسة الغموض والإبهام التي انتهجتها الحكومة الأمريكية خلال عهد الرئيس جورج بوش الابن؛[2]

2. العوامل التي ساهمت في تعزيز الوجود الأمريكي في المنطقة: أهمها ما يلي:

- ✓ **العامل الأول:**إقدام الدول العربية عام 1973 على وقف تدفق إمدادات النفط نحو العالم الغربي، وبذلك شكل هذا الموقف الموحد تحديا أمام الاقتصاد والصناعة الأمريكية الأمر الذي يؤدي إلى التهديد بالتدخل العسكري المباشر لاحتلال منابع النفط، وهو ما لمح إليه هنري كيسنجر بتاريخ 2 جانفي 1975 عندما صرح بأنه:" لا يستبعد استخدام القوة العسكرية إذا ما تعرض العالم لاختناق نفطي بسبب منتجيه في الشرق الأوسط"؛[3]
- ✓ **العامل الثاني:** قيام الثورة الإيرانيةوالتي تحولت معها إيران من حليف موثوق بالنسبة للدول الغربية في إطار ما يسمى بالدولة الوكيلة إلى مصدر تهديد مباشر للمصالح الأمريكية في الخليج العربي، وبذلك استطاعت الولايات المتحدة في مضيق هرمز ،وعلى هذا الأساس أخذت الولايات المتحدة ومنذ ذلك الحين مسؤولية أمن الخليج في إطار المبدأ الذي أعلنه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بأن:"أي هجوم على الخليج سوف ينظر إليه بمثابة هجوم على المصالح الحيوية الأمريكية، وأنه سيتم الرد عليه بأي وسيلة بما في ذلك القوة العسكرية؛

---

[1] أحمد يونس زويد الجيشعمي، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي 1980-1971**، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية،المجلد 6، العدد 3، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، 2016، ص 100.

[2] عبير بسيوني عرفة علي رضوان، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرون**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص 73.

[3] هشام زغاشو، مرجع سبق ذكره،ص ص 166، 167.

ويتضح أن التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي إنما يندرج ضمن سياسة ثابتة الأهداف، وإن تغيرت أدواتها ووسائل تنفيذها، ويأتي في مقدمتها الحفاظ على الإمدادات النفطية لها ولحلفائها دون ظهور أية قوة إقليمية تهدد مصالحها؛[1]

ثانيا: طبيعة العلاقات الإيرانية الخليجية:لم تعرف العلاقات الخليجية الإيرانية أي مرحلة استقرار نتيجة للتفاعلات التاريخية، فقد كانت الأطماع الإيرانية حتى قبل قيام مجلس التعاون الخليجي دائما السبب الرئيسي وراء هذا للاستقرار، وقد وصلت إلى احتلال ثلاث جزر عربية، كما استمرت هذه الأطماع حتى في العهد الجمهوري عن طريق محاولة تصدير الثورة وإشعال الفتن وذلك لإضعاف دول الخليج العربي،[2]ورغم تذبذب العلاقات الإيرانية _الخليجية بسبب قضية الجزر الإماراتية واضطرابات البحرين، استمرت كل من قطر وعمان في علاقة قوية مع إيران خاصة أن مضيق هرمز فرض بعضا من خصوصية التعاون العسكري الأمني بين إيران وعمان على وجه التحديد، وانضمت لها بعد طلك الكويت بدرجة أقل مع استمرار العلاقات متدهورة مع كل من الإمارات وبدرجة أقل البحرين، فكانت نقلة كبرى في توجه العلاقات الخليجية_الإيرانية نحو بداية مرحلة جديدة،[3]كما تعتبر العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي المتغير الأساسي في قضية أمن الخليج لأن الترتيبات الأمنية الخليجية غير قادرة على التعامل مع ملفات وقضايا الخلاف في المنطقة؛[4]

1. البرنامج النووي الإيراني على أمن وبيئة الخليج العربي:وهي كما يلي:

- **تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج العربي:**وذلك ن خلال تكريس الخلل القائم فيموازين القويحيث أن الحقائق الجغرافيا والسياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذ أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون للشمال أو الشرق، ففي الشرق هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب، ويضاف إلى هذا معاناة الجيوش الخليجية من نقص الأفراد المستعدين للخدمة في القوات المسلحة أو الالتزام بالحياة العسكرية،لذلك زعزعت توازن القوى بالمنطقة هو الخطر الذي يهدد منطقة الخليج العربي، أما من ناحية أخرى التخوف من نشوب صراع بين إيران و الأطراف المعنية

[1] سليم كاطع علي، **التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي(الدوافع الرئيسية)**، دراسات دولية، العدد 45،ص ص 143، 144.

[2] إسراء شريف الكعود، **السياسة الخارجية الإيرانية حيال دول الخليج العربي(أفاقه المستقبلية)**، مجلة كلية التربية للنبات، المجلد 36، العدد1، جامعة بغداد، 2015،ص ص 205، 206.

[3] محمد مقروف، **العلاقات الخارجية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مذكرة ماجستير في القانون، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010،ص ص 15،14.

[4] محمد مقروف، **المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مرجع سبق ذكره،ص 122.

بالقضية النووية الأمر الذي ينعكس على منطقة الخليج تؤدي إلى عواقب عديدة منها إمكانية قيام إيران بغلق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة؛[1]

- **صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج:** تطالب إيران دوما بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطق الأمر الذي يعارض مع رؤية دول مجلس التعاون الخليجي لتلك ، وفي ظل هذا الاختلاف طرحت عدة صيغ لأمن الخليج من جانب إيران، إلا أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغ أمنية مستقبلية لأمن الخليج وذلك لعدة اعتبارات منها:[2]

✓ أمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها، حيث تعمل الدول العربية جاهدة من أجل دخول النادي النووي؛

✓ أن دول المجلس الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لابد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاكها الأسلحة النووية أو غيرها؛

- **مأزق الدول الخليجية في حالة نشوب حرب:** إن إصرار إيرانعلى امتلاكها السلاح النووي قد يؤدي إلى إشعال منطقة الخليج بالحروب التي من الممكن أن تشنها الولايات المتحدة أو تقوم إسرائيل بضربة عسكرية لتدفع دول الخليج عواقبها، حيث أن احتمال المواجهة العسكرية سيخلف أثرا ربما يكون هو الأخطر على دول الخليج العربي؛[3]
- **الآثار البيئية المباشرة الناجمة عن البرنامج النووي الإيراني:**سوف يؤثر هذا البرنامجبشكل مباشرعلى مجلس التعاون الخليجي، إذ يقع مفاعل بوشهر على بعد 280 كم من دولة الكويت، ويعتمد هذا المفاعل على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك وسائل الأمان النووي المضمونة، وبالتالي في ظل هذا الخطر الغربي على الآلات والمعدات التي تستعمل في الصناعة النووية فإن إيران تسعىلإنجاز وإتمام المشروع واتساعها النووي اعتماد على المعدات الأقل ضمانا،ومن تم تصبح دول الخليج في مرمى

---

[1] أميرة زكريا نور محمد طلحه، **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على أمن دول الخليج العربي 2016-2005**، المركز الديمقراطي العربي 2016، تاريخ الإطلاع: 25/08/2020، الساعة: 15:25،htt://www.democraticac.de/?p=34475

[2] عبد الله سعد العتيبي،**الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي**، دراسة حالةالكويت2011-1997، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط، 2012، غزة،ص ص 75،76.

[3] أكرم محمود قشطة، **سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه البرنامج النووي الإيراني**، مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2015، ص 74.

الخطر في حال حدوث تسرب الإشاعات النووية،ومن جانب آخر فإن إيران سوف تحاول التخلص من النفايات النووية لاسيما الماء الثقيل وتسرب إلى الخليج الأمر الذي من شأنه أن يحدث تلوثا بيئيا لكل من دول المنطقة قد يستمر لسنوات عديدة؛[1]

- **زعزعة الأمن الاقتصادي لدول الخليج العربي:** إن امتلاك إيران للسلاح النووي،وعدم امتثالها للقرارات الدولية،قد يدفعها إلى التعرف لعقوبات تصل إلى غلق مضيق هرمز ،وضرب سفن الأجنبية في الخليج العربي، مما يعرقل تحديد نفط دول الخليج الذي تعتمد عليه الدول الخليجية بصفة أساسية في تعزيز اقتصادها كمصدر رئيسي للدخل ،مما يزعزع الأمن الاقتصادي لدول الخليج العربية؛[2]

2. موقف دول مجلس التعاون الخليجي اتجاه البرنامج النووي:يعتبر موقف دول مجلس التعاون الخليجي صعب حيال الملف النووي الإيراني، فهي لا تريد أن تكون هناك حرب ضد دول لها عمق ديني في دول الخليج، ولا تريد أن تملك إيران القدرة النووية التي تهدد أمن الخليج،كذلك ترفض إيران أي تواجد أجنبي فيالمنطقة وتدعو إلى تقليل الإنفاق على التسلح لكنها بالمقابل تسعى لتعظيم قدرتها النووية،وتلجأ إلى الخيار الدبلوماسي في سياستها الخارجية لطمأنة دول الخليج ونزع الشك والخوف من تهديد التسلح النووي،لكنها بالمقابل تطور من قدرتها النووية وهذا يؤدي إلى خلل في توازن القوى الإقليمية ويهدد الاستقرار وبالتالي يصعب تحقيق الأمن الإقليمي بالمنطقة؛[3]

ثالثا: الموجة الديمقراطية في العالم العربي 2011-2013: يمكن تعريف الموجة الديمقراطية في العالم العربي أو ما يعرف بالربيع العربي على أنه:" موجة ثورية من المظاهرات و الاحتجاجات على حد سواء العنيفة وغير العنيفة، وأعمال الشغب، الحروب الأهليةالتي بدأت أواخر عام 2010 في تونس احتجاجا عل الأوضاع المعيشية، ثم ما لبثت أن امتدت على إثرها موجة من الاحتجاجات إلى الأردن، الجزائر، العراق، المغرب،و السودان، وهنالك احتجاجات ثانوية وقعت في الكويت، البحرين،المملكة العربية السعودية، عمان، جيبوتي، موريتانيا والصحراء الغربية، كما اندلعت الانتفاضات المدنية في سوريا وبحلول سبتمبر 2012 تم إطاحة بأربعة حكام دول عربية لدول: تونس، مصر، ليبيا واليمن؛[4]

---

[1] سرور طابي الملل، **الدراسات السياسية و العلاقات الدولية**، مجلة جيل البحث العلمي، العام الثالث،العدد 10، 2017،ص ص 21، 22.

[2] عبد الله سعد العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[3] هالة محمود طه دودين، **العلاقات الإيرانية السعودية في ظل الضغوطات الأمريكية 2005-2001**، مجلة مدارات إيرانية، المجلد 2، العدد 5، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2019، ص 116.

[4] يوسف أزروال، **الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل**، مجلة أفاق علمية، المجلد 11، العدد 3، رقم العدد التسلسلي 20، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2019، ص 23.

وفيما يتعلق بجهود الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي تكاد تكون دولالمجلس المنطقة الوحيدة في العالم التي لم تتعرض لهزات سياسية داخلية عنيفة وهو الأمر الذي دفع ببعض الحركات الأمريكية وعبر وسائل بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011 إلى المطالبة بضرورة تدخل إدارة الرئيس جورج بوش الابن وضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد من اجل الضغط على الحكومات الخليجية للتغيير والإصلاح السياسي وذلك بعد أنتأكد لهؤلاء تورط عدد من الخليجيين في هذه الهجمات حسب ادعائهم إلاأنالإدارةالأمريكية التي حاولت فرض الديمقراطية من المنظور الأمريكي في أجزاءأخرى من العالم العربي بالقوة لم يهمها تحقيق هذا الأمر في المنطقة الخليجية طالما ظلت توفر إمداداتها النفطية نحو العالم الغربي؛[1]

لذلك استمر هذا الوضع إلى غاية حلول العام 2011 أين فرض الواقع السياسي المتصل بسقوط بعض الأنظمة العربية، خيارين رئيسيين أمام دول المجلس وهما:[2]

- التعامل الايجابي مع تداعيات هذا الحراك من خلال تقديم تنازلات دستورية وسياسية وإدماج القوى المعارضة الرئيسية في العملية السياسية للانسجام الموضوعي مع الواقع الجديد والحفاظ على استقرار الأنظمة القائمة.
- عدم التأثر بالحراك الحاصل والمتزامن مع زيادة سقف المطالب السياسية و الاجتماعية، وبالتالي الدخول في حالة من الصراع مع القوى الخليجية المطالبة بالتغيير.

وبالرغم من هذه الإصلاحات ومحاولة التغيير التي قامت الدول الخليجية إلاأن هذه التطورات فرضت عليها ضغوط أكبر دفعت بالبعض منها إلى مراجعة ما تم انجازه خصوصا بعد أن وصلت الاحتجاجات إلى جميع الأقطارباستثناء قطر التي ظلت بعيدة نوعا ما عن تأثيرات هذه الموجة،بينما أدت الاحتجاجات والمظاهرات في باقي الدول الخليجية إلى سقوط ضحايا واعتقال العديد من المحتجين،لذلك وسعيا لتجنب تداعيات هذه التطورات أخذت دول المجلس جميعها في استعمال وسائل مادية لتخفيف هذه الأزمة في شكل إصلاحات ذات طابع اقتصادي واجتماعي؛[3]

[1] عباس بلفاطمي، **محددات، إمكانية وأثار التكامل بين دول مجلس إتحاد التعاون الخليجي**، مرجع سبق ذكره، ص 179.

[2] جاسم يونس الحريري، **مستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربي**، مجلة المستقبل، العدد 410، 2013،ص 47-60.

[3] عباس بلفاطمي، **محددات،إمكانية وأثار التكامل في دول مجلس إتحاد التعاون الخليجي**، مرجع بق ذكره، ص 180.

المطلب الثالث: سبل نجاح التكتل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

إن مستقبل مجلس التعاون الخليجي مرهون بقدرته على التعامل نع التحديات الخارجية والداخلية الراهنة والمستقبلية بإيجابية وفاعلية ورؤية مشتركة واضحة للمستقبل وهذا لن يتحقق إلى من خلال:[1]

- إعادة هيكلة اقتصادية دول مجلس التعاون الخليجي لأن أهم خاصية تميز الاقتصاديات الخليجية هو اعتمادها على سلعة وحيدة وهي النفط الأمر الذي جعل مصير النشاط مرتبطا بتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية؛
- توطين موارد المجلس والتي يمكن بوضوح تحديدها والتعرف إليها في أعقاب المسح الاقتصادي المقترح توطينا جغرافيا يحقق الجدوى الاقتصادية والاستخدام الأمثل لها ويعمل على تلافي الازدواجية؛
- تعزيز وتعميق درجة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال الإسراع في تحقيق متطلبات وشروط الاتحاد الذي أعلن عنه رسميا في جانفي 2003 سيتيح المزيد من الفرص أمام دول المجلس؛
- الانتقال من الاعتماد شبه الكامل على النفط إلى تشجيع القطاعات غير النفطية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات، ولا أدل على ذلك التجربة الإماراتية لتشجيع القطاعات غير النفطية بداية بالمواد البتروكمياوية الشديدة التركز على الطاقة والسماد والاسمنت والألمنيوم؛
- تفعيل دور القطاع الخاص(المحلي والأجنبي) خاصة في المشاريع الموجهة نحو التصدير وتوفير الإطار الملائم لنشاط هذا القطاع لتقدم التحفيزات الضريبية وسهولة الإجراءات الإدارية وإقامة مناطق التجارة الحرة التي قد تساهم بدور كبير في تشجيع الصادرات خارج المحروقات؛
- تشجيع قطاع الزراعة وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتقليل من الفاتورة الغذائية فاستثناء السعودية التي تساهم فيها الزراعة ب 7%من الناتج المحلي فإن هذه النسبة لا تتجاوز 1%في بقية دول المجلس، ولن يتأتى هذا التشجيع إلا بتدعيم الاستثمار في هذا القطاع وإقامة البنية التحتية المناسبة وتشجيع الأبحاث الزراعية وضمان تجسيدها في الميدان، بالإضافة إلى تسهيل تسويق المنتجات الزراعية وتحويلها؛

[1] عباس بلفاطمي، جمال بلخباط، **تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 5، جامعة باتنة، الجزائر، بدون سنة النشر.

- توفير الإرشاد بالمعرفة بضرورة التكامل الخليجي عن طريق الحكومات ومؤسسات القطاع العام والخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وتسهيل جهات التنفيذ وتبادل الخبرات، بالإضافة إلى تقديم المساعدة الفنية والتقنية؛
- ضرورة بناء مواقف موحدة للدول مجلس التعاون الخليجي المتكاملة مقابل العالم الخارجي، فهدا التكتل دونه لأنه الفكرة الأساسية هي اصطدام المصالح حيث تسعى كل دولة لمحاولة تعظيم الفائدة، وهدا شيء طبيعي ومن تم أهمية توفيق هذه المصالح كخطوة أولى يعقبها عملية تسوية الخلافات بشكل مفيد لكل الأطراف حتى لا تنفر دولة من الانخراط في مشروع التكامل؛
- تعميق التكامل المؤسسي ووضع القرار الخليجي بإعطاء أهمية وصلاحيات أكبر لمختلف مؤسسات وأجهزة المجلس خصوصا الأمانة العامة وهيئة تسوية المنازعات، بل وإيجاد أطر مؤسسيه جديدة وبالتحديد في عملية صنع القرار الإقليمي، إضافة إلى إدراك حجم المكاسب الاقتصادية التي يمكن تحقيقها من خلال تعميق هذا التكتل وزيادة فاعلية المؤسسات الإقليمية في الجوانب الوظيفية؛
- العمل من أجل إعادة التوازن الأمني والاستراتيجي للمنطقة من خلال إستراتيجية الاعتماد على الذات ونسج علاقات أمنية جديدة ذات طابع عربي قادرة على إنهاء حالة التبعية الأمنية للغرب؛
- التوسيع الجغرافي ناحية اليمن خصوصا بعد أن تمت الموافقة على إشراك هذا البلد المجاور في مجموعة من المؤسسات الخليجية كخطوة أولى من أجل الوصول إلى العضوية الكاملة؛
- المشروع السياسي الذي تم طرحه من طرف الملك السعودي عبد الله عبد العزيز سنة 2011 إلى دعوة قبول انضمام المملكة الأردنية و المملكة المغربية، حيث جاء هذا المشروع لمواجهة تحديات محددة على الرغم من المكاسب الأمنية الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن تحقيقها بانضمام كل منهما إلى مجلس التعاون الخليجي مستقبلا.[1]

[1] هشام زغاشو، مرجع سبق ذكره، ص 186-205.

خلاصة

حقق تكتل دول مجلس التعاون الخليجي إنجازات عديدة للنهوض بتكتل ناجح بداية بتأسيس منطقة التجارة الحرة سنة 1983م وصولا إلى انطلاق السوق الخليجية المشتركة سنة 2008م، وهذا رغم الإخفاقات العديدة التي مر بها المجلس سواء من الجانب الاقتصادي أو السياسي، بالإضافة إلى التحديات الداخلية والخارجية سواء كانت أمنية، سياسية،أو اقتصادية والتي يحتمل أن تبقى قائمة على المدى القريب أو المتوسط، الأمر الذي يستوجب على أطراف هذه التجربة التكاملية إيجاد سبل وآليات سريعة وفعالة في سياق المقاربة التكاملية من أجل مواجهة هذه التحديات لضمان مستقبل زاهر وناجح للتكتل الاقتصادي الخليجي.

الخاتمة

إن التكتل الاقتصادي وسيلة في حد ذاته وهدفه تحقيق تنمية اقتصادية بين دولتين أو مجموعة من الدول ويعود ظهوره نتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، و تتخذ هذه التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنضمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية، وكل هذا من أجل تحقيق مزايا ومنافع متعددة؛

تمثل تجربة التعاون لدول الخليج العربي إحدى تجارب التكتل فقد عرفت عدة تطورات في حركة التجارة الدولية البينية والخارجية، وهذا إثر تداعيات الأزمة النفطية والاقتصادية العالمية حيث تراجعت حركة الصادرات والواردات البينية والخارجية بفعل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من أكبر الدول المتضررة من هذه الأزمة بالرغم من تكتلها وتكاملها إلا أنها تأثرت لأن النفط يعتبر المورد الرئيسي في اقتصادياتها؛

شهدت مسيرة التكتل لدول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة طويلة من الزمن العديد من الإنجازات المحققة والإخفاقات من أجل إنجاح التكامل فيما بينها، كما شهدت تطورا إيجابيا لكن تبقى بعيدة قليلا عن تحقيقها للتكامل النقدي ويعود ذلك إلى وجود تحديات صعبة أمام ما يحدث في العالم ولمواجهتها لتلك التحديات وجب عليها توحيد جهودها وتنسيق مواقفها وتعزيز تعاونها الإقليمي؛

❖ **اختبار الفرضيات:**

- بينت الدراسة أن دول مجلس التعاوني الخليجي تتوفر على مجموعة من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الثقافية والدينية وغيرها، بالإضافة إلى قربها الجغرافي وعليه تعتبر فرصة لتسهيل إمكانية قيام تكتل اقتصادي بينها وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى* **تتوفر دول مجلس التعاون الخليجي على خصائص مشتركة، وهو ما يتيح لها إمكانية تحقيق تكتل اقتصادي فعال***.
- بينت الدراسة أنه و بالنظر لإمكانيات التي تتوفر عليها دول المجلس في مجال التجارة والاستثمار إلا أن التجارة البينية والاستثمارات البينية تبقى ضعيفة مقارنة بحجم الاستثمارات الإجمالية والتجارة الإجمالية، و بالتالي تضعف من التكتل الاقتصادي بينها وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية * **لم تساهم الاستثمارات البينية والتجارة البينية لدول الخليج العربي في تفعيل التكتل بينها***
- بالنظر لارتباط اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي مباشرة بتغيرات أسعار النفط اعتبارا من كونه المورد الرئيسي لاقتصاداتها، مما يجعل أي تقلبات في سعر النفط تؤثر على مباشرة وضعية اقتصادياتها، ومنه على حجم تجارتها الإجمالية واستثماراتها الإجمالية وبالتالي على التكتل الخليجي، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة * **أثرت تقلبات أسعار النفط بشكل مباشر على مسيرة التكتل الخليجي***

- بينت الدراسة أن دول مجلس التعاون الخليجي تطمح إلى تحقيق الوحدة النقدية الخليجية من خلال محاولة وضع إطار منظم يحقق تقارب وتنسيق اقتصادي في الجانبين النقدي والمالي، ولن يتحقق ذلك إلا بتظافر مختلف الجهود بين الدول وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة لكل دولة في التكتل، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة * **تسعى دول مجلس التعاون الخليجي للوصول إلى أعلى درجة في التكتل الاقتصادي وهي الوحدة الخليجية، لكنها لم تستوفي شروط تحقيقها***.

❖ **نتائج الدراسة:** من أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من دراسة هذا الموضوع هي:

- يعتبر التكتل الاقتصادي مجالا استراتيجيا يمكن على مستواه تحقيق نمو موجب لاقتصاديات الدول المنضمة إلى هذا الاتفاق، بتفعيله لحركة المبادلات التجارية البينية بصفة خاصة والدولية بصفة عامة، إلى جانب استقطاب رؤوس الأموال المنتجة داخل المنطقة وخارجها؛
- تعتبر تجربة التكتل لدول مجلس التعاون الخليجي تجربة رائدة على الساحة العربية وأكثرها نجاحا مقارنة بالتجارب والمحاولات السابقة؛
- تأخذ تجربة التكتل بين دول مجلس التعاون الخليجي مبدأ التدرج في مراحل التكتل الاقتصادي والتي تبدأ عادة بمنطقة التجارة الحرة، يليها الاتحاد الجمركي، ثم السوق الخليجية المشتركة، والتي تسمح بحرية تنقل الأفراد وعوامل الإنتاج المنتمية لهذا التكتل والتي تعتبر الهدف الأساسي لإقامة أي اتحاد
- بالرغم من تجاوز تجربة التكتل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجين إلا أنها لم تتمكن من تفعيل التجارة البينية حيث لا تتعدى 8٪ من تجارتها السلعية، وهذا ما أثر بدوره على حجم الاستثمارات البينية باعتبارها من أهم مداخل التكتل الاقتصادي؛
- لحد الآن لم تستوفي دول مجلس التعاون الخليجي شروط إطلاق عملة خليجية موحدة على غرار الاتحاد الأوروبي، حيث لا تزال مجبرة على العمل أكثر على تحرير تجارتها البينية و إزالة كافة القيود وتحرير رؤوس الأموال، وتأسيس مؤسسات مالية خاصة تقوم بضمان التوزيعات المالية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي لهذه الدول؛
- تعددت محددات أسعار البترول في السوق العالمية حيث تجاوز العرض والطلب لتصل إلى مخزون لما له من أهمية بالغة في التأثير على النفط؛
- أثرت الأزمة البترولية على جميع أطراف السوق النفطي، عند ارتفاع سعر النفط يكون التأثير إيجابي للدول المنتجة من بينها دول مجلس التعاون الخليجي ويؤدي الانخفاض إلى تأثير سلبي والعكس صحيح عند الدول المستهلكة؛

- ينتج ن انخفاض أسعار النفط أثارا رئيسية مباشرة على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وتتمثل في صورة انخفاض الإيرادات العامة ويمكن أن تكون في صورة عجز الميزانية وفي انخفاض مستوى الإنفاق الحكومي؛
- تعتبر القدرة على تخفيف وإنهاء حالة التبعية لدول الغرب كالولايات المتحدة وإيران، من أهم التحديات التي تواجه التجربة التكاملية لدول مجلس التعاون الخليجي في سبيل استكمال متطلبات التكامل الأمني والدفاع المنعدم، حيث لجأت دول المجلس إلى الاستعانة بالحماية الأمنية الأجنبية لعدم قدرتها العسكرية على مواجهة التهديدات الإقليمية المستمرة، بالإضافة إلى تأثرها بالموجة الديمقراطية في العالم العربي مما زاد من المخاوف الخليجية الناجمة عن نجاه التجربة الديمقراطية في العالم العربي؛

❖ **الاقتراحات:** من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح ما يلي:

- العمل الجاد من اجل تفعيل مسيرة التكتل الاقتصادي من خلال وضع مقررات الاتفاقية الاقتصادية الموحدة موضع التنفيذ، وتطوير بعض بنودها بما يتلاءم و المستجدات الاقتصادية الدولية والمحلية؛
- وضع قوانين وحوافز تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية ودخول رؤوس الأموال، بالإضافة إلى استغلال عوائد النفط داخليا بدلا من خروجها بحثا على الاستثمارات خارجيا؛
- الاقتداء بالتجارب السابقة الناجحة لتجربة الاتحاد الأوروبي التي تعتبر رائدة في مجال التكتلات الاقتصادية؛
- زيادة حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي عن طريق تعظيم دور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر البيني لإنتاج بدائل الاستيراد داخل المنطقة؛
- العمل على توفير بيئة مستقرة ومناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية من الخارج وإعادة توطين رؤوس الأموال الوطنية من اجل أن تقوم بدورها في دعم النمو و التنمية الاقتصادية وتعزيز التجارة و الاستثمارات البينية؛
- تطوير وتنويع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي والعمل على تنسيق أفضل لهياكل الإنتاج؛
- محاولة الاعتماد على اليد العاملة المحلية و تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة؛
- أهمية الدعم السياسي لعملية التكامل ولمشروع الوحدة النقدية، ما يعني ضرورة تجاوز الخلافات القائمة والتي تهدد منطقة الخليجي العربي.
- على دول مجلس التعاون الخليجي إنشاء غرفة عمليات لإدارة أزمات النفط العالمية والإقليمي، سواء كانت الأزمات خاصة بالأسعار أو أي ظروف طارئة تتعلق بأسعار النفط، وذلك لتقليل من أخطار انخفاض أسعار النفط؛
- ضرورة سعي دول المجلس إلى تجاوز مشكلات الحدود الأمنية، من خلال قيام بوضع آليات مناسبة تضمن التوصل إلى حلول سليمة لكافة المشكلات المتعلقة بالحدود أو أي تدخل أجنبي في شؤونها؛

- تتوفر دول مجلس التعاون الخليجي على عدة مقومات تجعلها تحقق نجاحا مهما في مسيرة التكتل، فيجب توفر رغبة قوية للوصول إلى ما وصلت إله الدول المتقدمة؛

أفاق الدراسة:

وفي الأخير لا تقف الدراسة والبحث في هذا الموضوع عند هذا الحد بل هناك جوانب أخرى لم نتناولها والتي تعتبر أفاقا مفتوحة لدراسات أخرى نذكر منها:

- مجلس التعاون الخليجي وضرورة تحقيق التنويع الاقتصادي
- سبل جعل منطقة دول الخليج العربي منطقة نقدية مثلى

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. عبد القادر زريق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

10. علي شفيق، **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1989.

11. يوسف خليفة يوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**، بيروت 2011.

12. عبير بسيوني عرفة علي رضوان، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرون**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.

13. نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، الطبعة الأولى، دار إحيا التراث العربي للنشر والتوزيع، لبنان،2011.

14. عبد الحي زلوم وآخرون، **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار**،الطبعة الأولى، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

15. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.

2. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.

3. سماح أحمد فيصل، **المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010.

4. شريف علي الصوص، **التجارة الدولية(الأسس والتطبيقات)**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

5. جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

6. عطا الله علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

7. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع الأردن، 2007.

8. كاظم عبادي الجاسم، **جغرافية التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

9. حسن كريم حمزة، **العملة المالية والنمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

ثانيا: المذكرات و الأطروحات

1. أكرم محمود قشطة، **سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه البرنامج النووي الإيراني**، مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2015.
2. إلياس حناش، **واقع وأفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل المعرفة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.
3. بوشلول السعيد، **مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وأثاره على اقتصاديات الدول الخليجية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.
4. بوشلول السعيد، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه**، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.
5. خاطر أسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
6. خلاف علام، **توطين الفوائض المالية للدول العربية النفطية ودورها في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي**، دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي،مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
7. دوسن يوسف، عربية رشيد، **أثر تقلبات أسعار النفط على حركة رؤوس الأموال للفترة 1986-2015 دراسة قياسية**، مذكرة ماستر ، قسم علوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.
8. سعد جاب الله أحمد، **تأثير التكتلات الاقتصادية والإقليمية على حركة التجارة الدولية، حالة النافتا**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2014.
9. سلامة وفاء، **واقع الاقتصاد الجزائري في إطار الشراكة الأورو متوسطية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة حاجي مختار، عنابة، 2016 .
10. صغير زوبيدة، شقاق ابتسام، **أثر الأزمة البترولية على مسار التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي**، دراسة قياسية للفترة الممتدة (2003-2014)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك مالية دولية ، المركز الجامعي للحاج شعيب، عين تيموشنت، 2016.

11. صورية مساني، **الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول**، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1995- 2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة عباس سطيف1، 2019.

12. عادل بلجبل، **التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2007.

13. عبد الله سعد العتيبي، **الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي**، دراسة حالة الكويت2011-1997، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط، غزة، 2012.

14. عربي ناصر صلاح الدين، **دراسة إمكانية إقامة منطقة نقدية مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمات**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، 2015.

15. عماد سالم محمد أبو ميري، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وأثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000-2014**، أطروحة ماجستير في الدراسات الاقتصادية، جامعة الدول العربية الإسلامية، القاهرة، 2016.

16. محمد مقروف، **العلاقات الخارجية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مذكرة ماجستير في القانون، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010.

17. محمد مقروف، **المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها عل مجلس التعاون الخليجي العربية**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خذه، الجزائر، 2016.

18. موري سمية، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010.

19. هشام زغاشو، **التجربة التكاملية لدول مجلس التعاون الخليجي- الواقع والتحديات**، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2014.

20. وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2013.

21. يحي سعاد، **تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة خيضر، بسكرة، 2013.

ثالثا: المجلات

1. أحمد يونس زويد الجيشعمي، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي 1980-1971**، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية،المجلد 6، العدد 3، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، 2016.
2. إسراء شريف الكعود، **السياسة الخارجية الإيرانية حيال دول الخليج العربي(أفاقه المستقبلية)**، مجلة كلية التربية للنبات، المجلد 36، العدد1 ، جامعة بغداد، 2015.
3. باقر النجار، **العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي**، مجلة عمران، العدد 3، المركز العربي ودراسة السياسات، قطر، 2013.
4. بان علي، حسين المشهداني، **العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي(التحديات والحلول)**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 24، المركز البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، 2013.
5. بدر عواد برغش، **نشأة مجلس التعاون الخليج العربي 1981**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، بغداد، المجلة3، السنة3، العدد 5، 2016.
6. جاسم يونس الحريري، **مستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربي**، مجلة المستقبل، العدد 410، 2013.
7. زاوي عبير، مخفي أمين، **أثر انهيار أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة2010-2016**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 8، العدد 15، مستغانم ، الجزائر، مكرر ديسمبر 2018.
8. سرور طابي الملل، **الدراسات السياسية و العلاقات الدولية**، مجلة جيل البحث العلمي، العام الثالث، العدد 10، 2017.
9. سليم كاطع علي، **التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي(الدوافع الرئيسية)**، دراسات دولية، العدد 45، بدون سنة النشر.
10. صديقي أحمد، **مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي**،مجلة لباحث، العدد 9،جامعة أدرار، الجزائر، 2011.

11. طويلة بهاء الدين، **تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، 2019.
12. عباس بلفاطمي، جمال بلخباط، تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 5، جامعة باتنة، الجزائر، بدون سنة النشر.
13. عباس بلفاطمي، **هل يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منطقة مثلى؟**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، المركز الجامعي برج بوعريريج، 2011.
14. عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد 15، العدد 01، غزة، 2013.
15. معاوية أحمد حسين، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي لدول الخليج العربية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، جامعة ظفار، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلد 28، العدد 2، تاريخ النشر 2014/04/01.
16. هالة محمود طه دودين، **العلاقات الإيرانية السعودية في ظل الضغوطات الأمريكية 2005-2001**، مجلة مدارات إيرانية، المجلد 2، العدد 5، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2019.

17. يوسف أزروال، **الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل**، مجلة أفاق علمية، المجلد 11، العدد 3، رقم العدد التسلسلي 20، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2019.

رابعا: التقارير

1. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، 2005.
2. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، 2010.
3. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، 2014.
4. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، 2018.
5. إحصاءات التجارة الخارجية لدول الخليج العربية، **المركز الإحصائي**، الأمانة العامة، العدد 1 مايو، مسقط – سلطنة عمان، 2018.
6. التقرير السنوي 2017، الإصدار الخامس والعشرون، الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد.
7. تقرير المركز الإحصائي إحصاءات التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي 2018، العدد 4، ديسمبر 2019.

8. تقرير صندوق النقد العربي (أعداد متفرقة)واللمحة الإحصائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز الإحصائي، العدد4، ديسمبر 2017.
9. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات من 2011.
10. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات من 2014.
11. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات من 2015.
12. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات من 2017.
13. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر الضمان الجاذبية للاستثمار، 2012 – 2019.
14. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر الضمان الجاذبية للاستثمار، 2019.
15. الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي 2014–2018.
16. الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2014، العدد الأول، ابريل 2016.
17. الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2018، العدد 4، ديسمبر2019.
18. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، إحصائيات العمل، تقرير 2016.
19. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، **أخر التطورات في الاقتصاد الكلي وتنويع مصادر الدخل وسياسات ضبط المالية العامة وسوق العمل**، سبتمبر 2017.
20. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون العربي GCC_STAT 2019، الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مسقط–سلطنة عمان، 2018، العدد4، ديسمبر 2019.
21. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **ملخص إحصائي حول :التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي وال دول العربية (16دولة)**، 2015، العدد7، أغسطس 2017.
22. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **ملخص إحصائي حول:التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي (EU28)**، سبتمبر، 2019.

23. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **ملخص إحصائي حول:التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبيEU28**، العدد4، مارس 2014.
24. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **ملخص إحصائي حول :التبادل التجاري السلعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و اليابان** ،بيانات عام 2017، العدد 18، مايو 2019.
25. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **ملخص إحصائي حول: التبادل التجاري السلعي بين دول المجلس التعاون الخليجي وروسيا الاتحادية**، العدد 19، مايو 2019.
26. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **ملخص إحصائي حول: التبادل التجاري السلعي بين دول المجلس التعاون الخليجي وجمهورية الهند**، يناير 2020.
27. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **ملخص إحصائي حول: التبادل التجاري السلعي بين دول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية**، أكتوبر 2019.
28. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **ملخص إحصائي حول: التبادل التجاري السلعي بين دول الخليج العربية وجمهورية تركيا**، أكتوبر 2019.
29. المركز الإحصائي وقطاع المعلومات– الأمانة العامة
30. المركز الإحصائي، أخر التطورات في الاقتصاد الكلي وتنويع الدخل وسياسات ضبط المالية العامة وسوق العمل، سبتمبر 2017.
31. المركز الإحصائي، **ملامح وأفاق الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي**، العدد الرابع، 2018.
32. المركز الإحصائي، **ملامح وأفاق الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليج العربي**، العدد الرابع، 2018.
33. المركز الإحصائي، **ملامح وأفاق الاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي**، العدد الأول، 2013.
34. المركز الإحصائي، ملامح وأفاق الاقتصاد لسنة 2013.
35. المسيرة و الإنجاز، قطاع شؤون المعلومات، الأمانة العامة، الرياض، 2015.

خامسا: مراجع أخرى:

1. أمينة مخلفي، **مدخل الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)**، الجزء 01، لفائدة تخصص اقتصاد وتسيير بترولي لسنة الثالثة ليسانسLMD، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.

2. عبد الرضا علي أسيري، **مجلس التعاون الخليج العربية بعد 33 عاما: الانجازات والإخفاقات 191 سلسلة محاضرات الإمارات**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2015.
3. عمر حويتة، ناصر الخيضري، **التوجه نحو التطوير الصناعات المعرفة كمدخل لتفعيل برامج التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة لونسي علي، البليدة 2.
4. محمد ديتو، **إدارة سياسات العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي ، مخاطر وفرص**، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، 2006.

سادسا: الملاحق

1. مجلس التعاون الخليجي خطوات وتاريخ من الانجازات، ملحق خاص حول التكامل المالي والاقتصادي الخليجي، العدد 11901، الدورة 32 للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي، وزارة المالية، ديسمبر 2011.

باللغة الأجنبية:

1. bpstatisticalreviewofworhdenegy2020.
2. European:Commission.Europeanuion.TradewithGcc6.Direterate.generalforTrade,p:03.http ://trade.ec.european/doclib/does/2006/sebtember/tradoc-113482.pdf.

المواقع الالكترونية:

1. **أمانة دول مجلس التعاون الخليجي**، مجلس التعاون الخليجي المسيرة والإنجاز، 2007، متوفرة على الموقع الأمانة الرابط التالي: www./gcc-sg-org/
2. **الأمانة العامة لدول الخليج العربية**، مسيرة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومتطلباته، إدارة الشؤون الجمركية، الأمانة العامة، الرياض، 2013، متوفر على موقع الأمانة العامة الرابط التالي: www.gcc–sg–org

3. خالد موسى العمراني، **إنفوجراف..إنجازات اقتصادية هامة لمجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه**، العين الإخبارية:

https://www.google.com/ump/s/al-aim.com/amp/article/the-gulf-cooperition 09/12/2018.

4. مجلس التعاون الخليج العربية، مجالات وإنجازات، الأمانة العامة، متوفر على الرابط:

Htps://www.gcc-sg.org/ar-sa/cooperationAndAchievement/projects/FinancialMarketslntegation /pages/Home.aspx.

5. مجلس التعاون الخليج العربية، مجلات وإنجازات، الأمانة العامة، متوفر على الرابط:
https:www.gcc-sg.org/ar-sa/cooperationAnchievements/Anchievements/economiccoopertio/CooperationinthFieldofTranstationndCommunications/Achievements/pages/FirstRailways.aspx.

6. أميرة زكريا نور محمد طلحه، **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على أمن دول الخليج العربي 2005-2016**، المركز الديمقراطي العربي 2016:
htt://www.democraticac.de/?p=34475

7. محمد مجاهد الزيات، **العلاقات العربية- العربية بعد الثورات...التحديات والملامح الجديدة**،
https:/www .google.com/amp/s/www.alariya .net

8. الصين اكبر سوق تصديرية لدول مجلس التعاون الخليجي بحلول2020، -al
sharq.com/artiche/18/12/2014

9. **الاستثمار الخليجي في دول مجلس التعاون ...طموحات كبيرة وانجازات متواضعة**
، https://www .maghress.com/doniapress/7644، تاريخ النشر في دنيا بريس2011/02/12.

10. محمد مطيع، **الأزمة البترولية ونظام النفط العالمي**، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
www.wonderlustmog.com

الملخص:

شهد العالم الاقتصادي في نهاية القرن العشرين متغيرات ومستجدات التي جعلت العالم على مشارف مرحلة تاريخية جديدة، تبرز فيها أهمية التكتلات الاقتصادية و الإقليمية التي أصبحت أحد معالم النظام الاقتصادي العالمي الراهن، وتعتبر تجربة مجلس التعاون الخليجي أكثر التجارب بلورة بدأ من منطقة التجارة الحرة، السوق الخليجية المشتركة، الاتحاد الجمركي، ورغم وصولها مراحل متقدمة في هذه التجربة إلا أنها لم تتمكن من تفعيل المداخيل الأساسية للتكتل كالتجارة البينية والاستثمارات والذي يرجع لتماثل اقتصاديات دول المجلس، كما يلعب النفط أهمية كبيرة في الاقتصاد الخليجي باعتباره موردا رئيسيا، مما يجعل بنيانها الاقتصادي يتأثر بأي هزات أو تقلبات في الأسواق العالمية النفطية. ورغم هذا حققت مسيرة تكتل دول مجلس التعاون الخليجي عدة نجاحات وإنجازات، لكنها لا تزال تواجه العديد من التحديات والصعوبات تسعى لوضع سبل وآليات وحلول لمعالجتها.

الكلمات المفتاحية: التكتلات الاقتصادية، مجلس التعاون الخليجي، النفط.

Abstract :

The economic world at the of the twentieth century witnessed changes and developments, which brought the world to the threshold of a new historical stage, in which the importance of economic blocs, which became one of the features of the current global economic system, became prominent the experience of the gulf cooperation council bloc is the most crystallized on, starting with the free trade area, the gulf common market, the constants union, and all though it reached advanced stages in this experiences, it did not enable the activation of the main revenues of the bloc such as intra-trade and investments, which is due to the similarity of the economies of the GCC countries.

Oil also plays a great importance in gulf economy as a major resource, which makes its economic structure affected by any shocks or fluctuations in the oil markets despite this, the march of the GCC bloc has achieved many success and achievements, but it is still facing many challenges and difficulties seeking to establish ways and mechanisms and solutions to address them.

Key words: economists conglomerations, gulf cooperation council, oil.